# دراسات
# في الاستراتيجية الاسرائيلية

محمود عزمي

# دراسات
# في الاستراتيجية الاسرائيلية

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً « موكيالي » بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الاولى تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٧٩

# مقدمة

كان ،ولا يزال ،للقوة العسكرية دورها الهام في تنفيذ المخططات الصهيونية في الارض العربية ، سواء قبل أو بعد نشأة الدولة الاسرائيلية في فلسطين عام ١٩٤٨ . وبطبيعة الحال لم يكن دور القوة العسكرية الاسرائيلية منعزلا عن دور السياسة الامبريالية والاسرائيلية ،بحكم العلاقة المتبادلة التأثير بين الحرب والسياسة ، وفقا لمقولة كلاوزفيتز بأن « الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل اخرى » .

ولكن ارتباط الحرب ، أي استخدام القوة العسكرية ،بالسياسة لا يعني عدم وجود قوانين خاصة بالحرب في حد ذاتها ،نابعة من طبيعتها النوعية المختلفة عن القوانين الخاصة بالسياسة . لذلك كان من الضروري للفكر العربي أن يدرس كيفية بناء القوة العسكرية الاسرائيلية ، وكيفية استخدام القوة المذكورة عمليا ، وذلك عبر مختلف مراحل الصراع العربي – الاسرائيلي . بحكم أن هذه الدراسة تشكل احدى المقومات الفكرية الرئيسية على طريق التصدي العربي لمخططات التوسع الاسرائيلي في الوطن العربي ، سواء بالنسبة للعسكريين او المشتغلين بالسياسة في الامة العربية .

ويضم هذا الكتاب سبع دراسات كتبت في مراحل مختلفة ،ما بين سنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٨ . تناول بعضها كيفية بناء القوة العسكرية الاسرائيلية ، والعوامل الرئيسية التي حكمت هذه العملية ، أو ما يمكن أن نسميه باستراتيجية بناء القوة العسكرية الاسرائيلية . وتضم هذه المجموعة دراسة « معطيات الاستراتيجية العسكرية الصهيونية عشية حرب ١٩٤٨ » ودراسة القوة العسكرية في خمس سنوات ١٩٧٣ – ١٩٧٨،ودراسة الاستراتيجية البحرية الاسرائيلية قبل وبعد حرب ١٩٧٣،ودراسة « الخيار النووي الاسرائيلي ضرورة استراتيجية » .

وتناولت دراسات اخرى بعض جوانب الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

من حيث المبادىء أو النظرية العامة ، وهي دراسة « نظرية الامن الاسرائيلية واختبار حرب ١٩٧٣ » . ومن حيث التطبيق لبعض مبادىء ونظريات هذه الاستراتيجية ، وهي دراسة « حرب الايام الثمانية في جنوب لبنان » .

وتمت مراجعة جميع الدراسات المذكورة لاجراء بعض الاضافات ، أو التعديلات الضرورية التي كشفت عنها معلومات لاحقة ، بحيث أصبحت متمشية مع أحدث التطورات وصالحة للنشر مجمعة في كتاب واحد يصدر في العام ١٩٧٩ تحت عنوان واحد « دراسات فى الاستراتيجية الاسرائيلية » .

وبطبيعة الحال لا تغطي هذه المجموعة من الدراسات كافة نواحي استراتيجية بناء القوة العسكرية الاسرائيلية ، وكيفية استخدامها على المستوى الاستراتيجي في كافة مراحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ولكنها تلقي بعض الاضواء الرئيسية على الاستراتيجية المذكورة ، ونأمل أن يكون لها دورها في تكوين أو تعميق الوعي الاستراتيجي بالعدو الاسرائيلي لدى كل عربي ، عسكرياً كان او مثقفاً وطنياً ، يرفض وجود الكيان الصهيوني في الوطن العربي وتوسعه وسيطرته المتنامية ، خاصة في هذه المرحلة الخطيرة التي تحاول فيها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية فرض « السلام الاسرائيلي » على الامة العربية .

بيروت في ١٥/ ٧/ ١٩٧٩ — محمود عزمي

# ١

# معطيات الاستراتيجية العسكرية الصهيونية عشية حرب ١٩٤٨*

يقول الكاتب الاسرائيلي الاميركي الجنسية « ناداف صفران » في كتابه « من حرب الى حرب » « تشكل حرب ١٩٤٨ موضوعا لا غنى عنه للدراسة لكل من يريد ان يفهم كافة تعقيدات الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي دشنته هذه الحرب »[١] .

والواقع ان دراسة الاستراتيجية الاسرائيلية بصفة عامة سواء كانت الاستراتيجية الشاملة او الاستراتيجية العسكرية ـ وهي ليست الا تطبيق الاستراتيجية الشاملة للحركة الصهيونية في الحقل العسكري المباشر ـ تتطلب ضرورة دراسة الاستراتيجية الاسرائيلية التي طبقت خلال المرحلة الممتدة من صدور قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ الى توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة في بداية ١٩٤٩ . وهي المرحلة التي نتج عنها التكوين الرسمي لدولة اسرائيل واعتراف المجتمع الدولي واهدار كيان فلسطين .

ولما كانت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية المطبقة في المرحلة الاولى من مراحل المواجهة العسكرية الشاملة بين الشعوب العربية والاستعمار الصهيوني الاستيطاني ، ليست وليدة يوم صدور توصية هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، وانما تشكلت مقوماتها وتكاملت معطياتها تدريجيا وعبر تخطيط طويل استغرق حقبة تاريخية ممتدة من عام ١٩٠٩ على الاقل حتى عام ١٩٤٧ . لذلك كان لا بد من القاء اضواء البحث العلمي التاريخي حول مرحلة التكون التاريخي لمعطيات هذه الاستراتيجية العسكرية . وبطبيعة الحال لن تعرض دراستنا هذه لكافة تفاصيل

---

*نشرت في مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢١ ، ايار ( مايو ) ١٩٧٣

احداث وتطورات تلك الحقبة التي تشكل جذور الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وانما ستعرض للاحداث بالقدر الذي يخدم رؤية الخطوط العامة الرئيسية للموضوع . كما انها لن تعرض لجانب النضال العربي المضاد للمخطط الصهيوني ، لان ذلك يخرج بها عن الغرض والحيز المحدد لها .

## هدف الاستراتيجية العسكرية الصهيونية :

يقول « ليدل هارت » ان الاستراتيجية هي « فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة »[٢] . ويقول « أندريه بوفر » أنها « فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة »[٣] . كما يقول « كلاوزفيتز » أنها « نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول الى هدف الحرب »[٤] .

ولقد كان هدف الحركة الصهيونية ومن ورائها الامبريالية العالمية هو انتزاع ارض فلسطين وطرد شعبها لاقامة دولة يهودية عنصرية عن طريق القوة . دولة ذات مقومات مفتعلة بالكامل ، دولة يجري تصدير أجزائها من خارج البلاد ويعاد تركيبها فوق ارضها بالقوة ! دولة يعلم المخططون من أجل زرعها في قلب الوطن العربي تمام العلم أنها لا تمتلك أصلا أو موضوعيا وتاريخيا أي مقومات حقيقية لوجودها . وليس أدل على ذلك من تقرير لجنة الخبراء الامريكيين المقدم الى الرئيس « ويلسون » حول هذه المسألة في ١٢ يناير ١٩١٩ والذي جاء فيه أنه « من الصحيح أن فلسطين يجب أن تصبح دولة يهودية فيما لو جعلها اليهود كذلك ، ومتى أتيحت لهم الفرصة الكاملة . . . بيد ان اليهود في الوقت الحاضر ، لا يكادون يؤلفون سدس مجموع السكان البالغ عددهم ٧٠٠ الف في فلسطين . . . وباختصار فان فلسطين أبعد ما تكون بلدا يهوديا الآن . الا انه يمكن الاعتماد على بريطانيا ، كدولةمنتدبة ، لكي تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز ( المميز ) الذي يجب حصولهم عليه »[٥] !

لقد أرادت الاحتكارات الامبريالية الدولية لهذه الدولة ان تقوم ، وهي بسبيل تخطيطها لخريطة المنطقة في مرحلة التصفية النهائية للامبراطورية العثمانية الاقطاعية المتخلفة واعادة تقسيمها مرة اخرى بين مراكز النفوذ الجديدة في العالم الرأسمالي . أرادت الاحتكارات الرأسمالية وهي في عنفوان بداية عصر الامبريالية لاسرائيل ان تقوم حتى تكون « حاجزا بشريا قويا وغريبا على الجسر البري الذي يربط اوروبا

بالعالم القديم ويربطهما معا بالبحر الابيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة ، وصديقة للدول الاوروبية ومصالحها »[٦] ! وذلك كما جاء في توصيات مؤتمر « كامبل بنرمان » الذي دعا اليه حزب المحافظين البريطاني ورفع توصياته الى حزب الاحرار الحاكم في عام ١٩٠٧ ، وقد حضر جلساته التي انعقدت في لندن كبار علماء التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والاجتماع والبترول والزراعة من كافة الدول الكبرى الاستعمارية !

وقد حدد الرئيس الامريكي « ترومان » دور هذه الدولة في المنطقة ـ بعد أن تحقق المخطط في ظروف زعامة الولايات المتحدة للعالم الامبريالي وسعيها المستمر من اجل اعادة تقسيم المنطقة لصالحها على حساب بريطانيا وفرنسا ـ بقوله عقب اعلانها في مايو ١٩٤٨ « لقد قامت اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط ، لكي تتصدى لتيار النعرة الوطنية ، فاذا لم تستطع أن تحقق هذا ، فلا أقل من ان تجتذبه بعيدا عن مصالح البترول الامريكي في الشرق الاوسط »[٧] !

ولما كان تنفيذ المخطط الصهيوني ـ الامبريالي بالاستيلاء على فلسطين وطرد سكانها العرب وانشاء دولة اسرائيل لا يمكن له أن يتم دفعة واحدة وبطريقة فجائية سريعة ، نظرا لان فلسطين نفسها كانت لا تزال في أيدي تركيا ، ونظرا لان ظروف الصراع المسلح بين بريطانيا وتركيا والمانيا أثناء الحرب العالمية الاولى كانت تستوجب الاستعانة بقوى الثورة العربية ضد الاستعمار التركي ( لورنس والوعود باستقلال الدول العربية الخ ) ، هذا فضلا عن تأثير التناقض بين بريطانيا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى حول ثروات المنطقة ، بعد أن اقتسمت كل من بريطانيا وفرنسا المنطقة فيما بينهما بمقتضى معاهدة « سايكس ـ بيكو » في عام ١٩١٧ ، ومحاولات امريكا اجتذاب ولاء الحركة الصهيونية في فلسطين نحوها مما دفع بريطانيا الى محاولة ايجاد نوع من التوازن النسبي في المنطقة حتى لا تراهن بمصالحها كلها على جواد الصهيونية الجامح . ونتيجة لكل ذلك بالاضافة الى أن الهجرة اليهودية نفسها لم تكن تسير بالسرعة اللازمة نحو فلسطين الى أن حفزتها الحركة النازية في ألمانيا ابتداء من ١٩٣٣ ، كان لا بد للاستراتيجية الصهيونية الشاملة ، وبالتالي استراتيجيتها العسكرية في مرحلة استكمال عناصر ومقومات وجودها وفاعليتها ، أن تتبع اسلوب الاستراتيجية غير المباشرة ، ذات الطابع المرحلي

المتسلسل التدريجي ، والتي تعتمد على المناورات الخارجية اساسا للحصول على القدر اللازم الجزئي من حرية العمل في كل مرحلة فوق ساحة التطبيق المحلي او الداخلي .

## معطيات الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في طور التكوين :

تتمثل المعطيات الاولية او العناصر والمقومات الاساسية لاي استراتيجية عسكرية في عناصر : القوة البشرية ، الوضع الجغرافي - الاستراتيجي ، الموارد الاقتصادية ، القيم الوطنية والروح المعنوية ، المقدرة التنظيمية والقيادية . ويشكل العنصر الاخير في واقع الامر عنصر القدرة الانسانية الذاتية ومدى كفاءتها في استخدام المعطيات او العناصر الموضوعية الاخرى وتحويلها الى قوة تنفيذية عسكرية فعالة قادرة على تحقيق اهداف السياسة .

ونظرا لعدم وجود أي مقومات طبيعية أصلا للكيان الصهيوني في فلسطين فقد جرى تصدير معظم او كل المعطيات الاولية اللازمة للاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية تدريجيا ، وتم اختلاق وتدعيم وتعزيز هذه المعطيات من خارج البلاد أساسا وفقا للمخطط الشامل لانشاء هذه الدولة الشاذة التكوين بصورة تدريجية مرحلية . وسنبحث الآن طريقة اعداد كل عنصر او معطى من معطيات هذه الاستراتيجية منذ أن بدأ تنفيذ المخطط الاستعماري في بدايات هذا القرن حتى استكملت معظم صورتها الاساسية عند بداية القتال الفعلي في عام ١٩٤٨ قبل وبعد النشأة الرسمية لدولة اسرائيل :

١ ـ **القوى البشرية** : في عام ١٨٨٢ كان السكان اليهود في فلسطين حوالى ٢٤ الف نسمة ، ثم تتابع وصول موجات من اليهود المهاجرين من روسيا القيصرية وبولندا عقب عمليات اضطهاد لليهود حدثت هناك اثر اغتيال الكسندر الثاني في عام ١٨٨١ فوصل فلسطين نحو ٢٥ الفا آخرين فيما بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٣[٨] . وعند صدور وعد « بلفور » عام ١٩١٧ كان يسكن فلسطين ٥٦٦٧٠ يهوديا[٩] ؛ وعند حصول بريطانيا على صك انتداب فلسطين عام ١٩٢٢ كان عدد اليهود ٨٣,٨ الفاً يمثلون ١٢,٩٪ من جملة سكان البلاد . ونتيجة لاعمال الهجرة المنظمة من قبل الحركة الصهيونية العالمية والمنفذة نتيجة لوعد « بلفور » البريطاني بصورة رسمية او سرية فقد وصل تعداد السكان اليهود في فلسطين عند صدور قرار التقسيم من هيئة

الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ الى ٦٥٨ الفا تقريبا ، ثم الى ٧٥٩ الف يهودي تقريبا في ديسمبر ١٩٤٨ عقب انشاء الدولة وقرب نهاية حرب ١٩٤٨ .

وكانت المنظمة الصهيونية العالمية تعمد الى اختيار الشباب اساسا لارسالهم الى فلسطين في هذا التهجير المنظم الذي تم اساسا من دول شرق اوروبا والمانيا خاصة عقب قيام النظام النازي ، وهكذا وجدت المنظمات العسكرية السرية الصهيونية وعلى رأسها « الهاجاناه » حاجتها اللازمة من القوى البشرية الصالحة في معظمها لمباشرة الاعمال القتالية . وحول هذه المسألة يقول « ييغال آلون » بصدد تطور « الهاجاناه » في فترة ١٩٢٠ - ١٩٣٩ « وقد تدعمت الهاجاناه خلال تلك الفترة بسيل الهجرة اليهودية القادمة من دول كثيرة ، وخاصة من شرق اوروبا . وهذه الهجرة لم تزد من المورد البشري للهاجاناه من الناحية الكمية فقط ، ولكنها دعمته من ناحية الكيف ايضا . لقد كانت غالبية الوافدين الجدد شابة ومثالية متحمسة ، ولقد ذاق الكثير منهم طعم النشاط السري شبه العسكري ، عندما كانوا يدافعون عن الاحياء اليهودية في شرق اوروبا ضد الغارات المعادية للسامية »[١٠] .

وفي الفترات التي كانت بريطانيا تحد نسبيا من سيل الهجرة لاعتبارات سياسية معينة اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية تتصل بتهدئة السكان العرب او محاولة تقليص النفوذ الامريكي المتزايد على المنظمات الصهيونية والوكالة اليهودية ، كانت امريكا تضغط بشدة من اجل السماح بمزيد من الهجرة ، وذلك مثلما حدث من طلب الرئيس الامريكي « ترومان » الموجه الى رئيس الوزراء البريطاني « آتلي » في ٣١ اغسطس ١٩٤٥ بأن يمنح حق الهجرة لمائة الف يهودي بصفة اضافية الى فلسطين . وعندما أبدى وزير خارجية بريطانيا « بيفن » معارضة لهذه المطالب في يونيو ١٩٤٦ هدد الكونغرس الامريكي بعدم اعتماد قرض ٣٧٥ مليون دولار لبريطانيا ! الامر الذي اجبر بريطانيا على التراجع واتخاذ موقف اقل تشددا من موضوع الهجرة . وهكذا عملت امريكا على سرعة استكمال بناء القوة البشرية المطلوبة للجيش الاسرائيلي الذي كان يجري اعداده بصورة سرية ظاهريا في فلسطين تحت اشراف الوكالة اليهودية ( وهي الحكومة الاسرائيلية غير الرسمية من الناحية الفعلية ) . وقد تم خلال الفترة من ١٩٤٦ حتى مايو ١٩٤٨ ادخال نحو ٦٢ الف يهودي الى فلسطين بمختلف طرق الهجرة السرية ، ورغم بعض المحاولات المحدودة التي قامت بها

بريطانيا لمنع الهجرة غير الشرعية ، ضمن سياستها العامة لتحديد نطاق النفوذ الامريكي في فلسطين .

٢ ـ **المستعمرات تصنع الوضع الجغرافي ـ الاستراتيجي** : لقد جرت عملية التسلل التدريجي للاستعمار الصهيوني الاستيطاني في اتجاهين ، الاول يقضي بزيادة نسبة السكان اليهود في المدن الرئيسية خاصة المدن الواقعة على شاطىء البحر الابيض المتوسط مثل « تل ابيب » ـ التي كانت اصلا مجرد ضاحية لمدينة يافا ـ و « حيفا » و « عكا » وكذلك في « القدس » باعتبارها القاعدة الاساسية في وسط البلاد والتي تركز عليها الدعاية الدينية للحركة الصهيونية . والاتجاه الثاني ويقضي بخلق وجود مادي زراعي واستراتيجي صهيوني حول المدن وعند النقاط الاستراتيجية وقرب حدود البلاد ، عن طريق انشاء مستعمرات زراعية تخلق ارتباطا اقتصاديا وشعورا بالتوطن بين المهاجرين و « أرض الميعاد » ، وتبدل من عاداتهم الاصلية في الاعمال التي درجوا عليها من قبل كأقليات يهودية تخصصت في أغلب الحالات في أعمال غير انتاجية بشكل مباشر وبالصورة المطلوبة لانشاء دولة ذات كيان مستقل قائم على السكان اليهود فقط . مستعمرات يسهل تحويلها الى قلاع وحصون ذات اكتفاء ذاتي دفاعي الى حد ما تكون بمثابة رأس جسر عميق داخل جسم البلاد العربية ، تحمي مؤخرتها المدن والقواعد الساحلية التي ستتدفق منها أفواج المهاجرين والاسلحة اللازمة لاستكمال كيان الدولة . وبهذه الصورة يمكن ان يخلق الوجود الصهيوني ويصنع الواقع او الوضع الجغرافي ـ الاستراتيجي للدولة الصهيونية . ويقول آلون بصدد انشاء المستعمرات وسياسة اختيار مواقعها خاصة في الثلاثينات :« وكان تطوير وتخطيط المستعمرات الصهيونية الرائدة يتقرر من البداية وفقا للاحتياجات السياسية ـ الاستراتيجية . لم يكن اختيار الموقع يتم وفق الاعتبارات الاقتصادية وحدها ، بل كان الاهم منها ، احتياجات الدفاع المحلي ، والاستراتيجية العامة للاستيطان الصهيوني ، التي كانت ترمي الى ضمان وجود سياسي يهودي في كافة انحاء البلاد ، وكذلك الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المجموعة او تلك من المستعمرات في اي صراع عام يحدث في المستقبل ، والذي قد يكون حاسما . وفقا لذلك كانت الاراضي تشترى ، وفي معظم الاحيان تستصلح ، في أجزاء نائية من البلاد وفي اعماق مناطق آهلة بالسكان العرب ، أو على مقربة من الحدود السياسية للبلاد اذا كان ذلك ممكنا »[١١] . لقد كانت سياسة انشاء

المستعمرات تتم قبل الثلاثينات في الاغلب الاعم على اساس مجرد انشاء وتدعيم الوجود المادي الصهيوني داخل الريف الفلسطيني ، ولذلك كانت المستعمرات تنشأ في الوديان والسهول ذات الصلاحية الزراعية بطريقة اقتصادية . ومع تزايد فاعلية ووعي النضال العربي ضد الوجود الصهيوني والاستعمار البريطاني في فلسطين ، أخذت خطة الوكالة اليهودية في اختيار مواقع انشاء المستعمرات الجديدة ـ خاصة من نوع « الكيبوتز » ـ تتأثر في الاساس بالعوامل العسكرية الاستراتيجية وليس بمجرد اهداف الوجود المادي السياسي الصهيوني ،والعوامل الاقتصادية المتصلة بالانتاج الزراعي المتوقع من أرض المستعمرة الجديدة . لقد أصبح اختيار مواقع المستعمرات يتم على اساس ان يوفر الموقع المختار للمستعمرة « الاشراف على المناطق الحيوية او حصار المدن الهامة أو تأمين الدفاع عن الحدود وتوفير الاتصال والحماية المتبادلة بين المستعمرات ومناطقها وأخيرا يأتي مدى صلاحية المكان من الوجهة الاقتصادية وخاصة خصوبة الارض وتوفر المياه »[١٢] . لقد كانت شبكة المستعمرات تعد بحيث تلعب دورا استراتيجيا هاما في الصراع المقبل مع العرب داخل فلسطين وخارجها ، ذلك لان هذه الحصون كانت عنصرا اساسيا لازما لزيادة العمق الاستراتيجي الضئيل للبلاد أو على الادق للتقليل من خطورة ضحالة العمق الاستراتيجي للدولة المزمع قيامها ازاء احتمال مهاجمتها من الدول العربية المجاورة التي قد تستشعر الخطر من قيامها . وخاصة ان واقع احاطة هذه الدول بفلسطين من ثلاث جهات باستثناء البحر فقط ، سيفرض على القيادة العسكرية الصهيونية ضرورة الحركة السريعة على الخطوط الداخلية ونقل قواتها من جبهة الى اخرى ( وهو ما حدث فعلا بعد ذلك عند نشوب حرب ١٩٤٨ وفي حرب ١٩٦٧ ) الامر الذي يتطلب تثبيت احدى الجبهات او اكثر اثناء تركيز العمليات الهجومية ضد جبهة أخرى ، والمستعمرات باعتبارها نقاطا حصينة ثابتة تستطيع ان تساعد كثيرا على تحقيق هذا الهدف ، خاصة وانها لن تتطلب والحال هذه الدفاع عنها بقوات كبيرة متحركة ، وبذلك تساعد على توفير القوة الضاربة الهجومية المتحركة التي سيجري تحريكها على الخطوط الداخلية ، بفضل اقليمية او محلية وسائلها الدفاعية المتمثلة في مزارعيها الذين يجمعون بين صفتي المزارعين والمحاربين في آن واحد وتحصنهم داخل استحكاماتها . ويوضح « آلون » هذه المسألة فيقول «أصبح على كل مستعمرة يهودية ان تكون قلعة هاجاناه في الوقت نفسه . وصحب التخطيط الاقتصادي والزراعي لبناء المستعمرات ،

تخطيط عسكري وترتيبات حربية . كان على ميزانية الهجرة ان تهتم بالسيف والمحراث على السواء . ان هذه الاحتياجات قد أدخلت على التخطيط والتنفيذ العسكري للهاجاناه عناصر جديدة كثيرة ، بما في ذلك استراتيجية اكثر دقة على مستوى البلاد كلها ، تراعي الاعتبارات المحلية والتخطيط الشامل والقدرة الاكبر على الحركة . وفوق ذلك كله ، فان هذه الاحتياجات عجلت بانشاء « قيادة عليا » مدنية سرية ـ تتصرف بتفويض كامل من جانب المؤسسات السياسية الشرعية للمجتمع اليهودي في فلسطين ـ وهيئة اركان حرب عامة عسكرية سرية ، تتكون من الفروع المعتادة لمثل هذه الهيئة ويرئسها رئيس لهيئة الاركان[١٣] . هذا وقد اتخذت المستعمرات الزراعية ـ الاستراتيجية احد شكلين اساسيين ، الأول عرف باسم « الكيبوتز » والثاني عرف باسم « الموشاف » . ولكن « الكيبوتز » كان هو النوع الاكثر انتشارا بين المستعمرات اليهودية المنشأة قبل ايار ( مايو ) ١٩٤٨ ، وذلك بحكم أنه كان الشكل الاكثر ملاءمة لتحقيق اهداف الاستعمار الاستيطاني في الاستيلاء على الارض واستغلالها اقتصاديا بسرعة وكفاية اسلوب الانتاج الكبير وحمايتها بفاعلية ، فضلا عن دورها كنقاط ارتكاز استراتيجية . لقد كان « الكيبوتز » هو المعسكر الانتاجي ـ الحربي الذي شكل البوتقة اللازمة لاعادة صهر معدن الانسان اليهودي غير المعتاد على العمل اليدوي الانتاجي والروح القتالية العسكرية واعداده لمرحلة الصدام الحتمي المنتظرة مع العرب

وقد بلغ عدد « الكيبوتزات » المنشأة قبل ايار ( مايو ) ١٩٤٨ نحو ١٧٦ «كيبوتز » ضمت في بداية اكتوبر ١٩٤٧ عشية قرار تقسيم فلسطين ٤٧,٤٠٨ من سكان فلسطين اليهود البالغ جملتهم وقتئذ نحو ٦٤٩,٠٠٠ اي بنسبة ٧,٣٪ . بينما لم ينشأ طوال الفترة من ايار ١٩٤٨ حتى تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٨ سوى ٥٩ « كيبوتز » فقط[١٤] ، واتجه انشاء المستعمرات الى « الموشاف » وغيرها من انواع المستعمرات الاخرى . ويرجع هذا الى الاهمية الخاصة التي كانت لحركة « الكيبوتز » في بداية الاستعمار الاستيطاني وما صاحبها من دعاية ايديولوجية ديماغوجية حول دورها الاشتراكي التقدمي وما اسبغته عليها هذه الدعاية الصهيونية من هالة مزيفة حول حماس الطلائع من الشباب الذين ذهبوا الى فلسطين«ليحرثوا الارض ويزرعوها وينتزعوا الوطن السليب مرة اخرى بعد قرون طوال من الحياة في المنفى الخ».

وقد كانت المسحة الاشتراكية المزعومة لحركة « الكيبوتـز » ( وذلك من حيث الادعاء بأن العمل فيها يجري وفقا للعقيدة الماركسية القائلة « من كل حسب قدرته ولكل حاجته » وأنه لا وجود لاي تمايز طبقي بين صاحب العمل والاجراء داخل الكيبوتزات[١٤] ، بينما ان صاحب العمل هو المنظمة الصهيونية العالمية وصناديقها المالية المختلفة ، والذي يخضع هذه الكيبوتزات وعمالها الذين يعيشون حياة عسكرية اسبرطية تحت شعار الملكية الجماعية والحياة المشتركة لخدمة المخطط الاستعماري الامبريالي ، وكأن هذه المستعمرات يمكن ان تقيم اشتراكية خاصة بها داخل الاطار العام للمجتمع الاسرائيلي الرأسمالي المحيط بها والذي يعيش في صلة عضوية وتكامل مع الاحتكارات الرأسمالية العالمية بالاضافة الى الصفة البروليتارية المزعومة ايضا لحركة « الهستدروت » ) ، كان لها تأثير مضلل الى حد كبير على قطاعات كبيرة من المهاجرين اليهود الذي قدموا الى فلسطين من روسيا ورومانيا وبولندا نظرا لتأثر الكثيرين منهم بالحركات الثورية والاشتراكية في اوطانهم الاصلية ، كما كان لها بعض التأثير على عديد من المنظمات اليسارية العالمية وعلى بعض الدول الاشتراكية مثل تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨ ، خاصة وأن العرب بنظمهم الاجتماعية المتخلفة وحكامهم من الملوك الاقطاعيين وتبعيتهم للاستعمار البريطاني كانوا يبدون في ظل هذه الدعاية الصهيونية وتنظيماتها السياسية والاجتماعية كقوة رجعية متخلفة تريد الوقوف في وجه قوى تقدمية ثورية ! لقد خلقت المستعمرات عنصر الارض والموقع الاستراتيجي لكيان اسرائيل المصنوع ، وكان « الكيبوتـز » أساسا شكل الحياة والعمل الملائم لاغراض المستعمرات عسكريا ، بحكم انه الأكثر صلاحية لاجتذاب الشباب اليهودي المضلل من بين الطبقات الكادحة في دول شرق اوروبا الذي عانى عقدة « الجيتو » حتى يقدم دمه بحماس على مذبح الصهيونية الاستعمارية . كان « الكيبوتز » هو مدرسة « الكادر الصهيوني الثوري » ـ ان صح التعبير ـ ففيها تعلم اليهود لغتهم القومية وهي العبرية ، وفيها تعلموا امساك الفأس والبندقية ، وفيها نشأت « الهاشومير » ثم « الهاجاناه » وفيها نشأ معظم قادة اسرائيل ، ومنها خرجت احزابها السياسية .

**٣ ـ الامبريالية توفر الموارد الاقتصادية والعسكرية** : لقد قدمت الرأسمالية الامريكية ذات الميول الصهيونية الموارد المالية الرئيسية اللازمة لعمليات تسلل الاستعمار الاستيطاني في فلسطين قبيل التكوين الرسمي لاسرائيل . فمثلا

« بلغ مجموع تبرعات المنظمات اليهودية والصناديق الخاصة في الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٣٩ حتى نهاية ١٩٤٨ والتي قدمت الى المستوطنين الصهيونيين من ٢٨٢ مليونا الى ٣٠٢ مليون دولار »[١٤] . هـذا بالاضافة الى نحو ١٤٠ مليون دولار اخرى تلقتها اسرائيل كمعونات من الولايات المتحدة في عام ١٩٤٨ بعد انشاء الدولة[١٥] .

وليس هناك احصاء دقيق معروف لكمية الاموال الهائلة التي جمعتها المنظمة الصهيونية العالمية طوال سني نشاطها منذ نشأتها عام ١٨٩٧ وحتى عام ١٩٤٨ ، ومولت بها عملية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين سواء من ناحية شراء الاراضي الزراعية او نفقات بناء المستعمرات او ترحيل افواج المهاجرين او انشاء صناعات ومصاريف الخ . ولكن يكفي ان تعلم ان دخل هذه المنظمة العالمية بلغ في عام ١٩١٤ مثلا ٢٣٧,٢٨٤,٨٣ ماركا المانيا من روسيا ، ١٤٤,١٣٣,٢٧ ماركا من النمسا ، ١٤٣,٧٤٠,٥٠ ماركا من امريكا الشمالية ، ١٠٧,٩٠٥,١٧ ماركا من المانيا ، ٣٧,٥٦٣,٥٠ ماركا من كندا ، ١٨,٨٦٢,١٤ ماركا من بريطانيا ، ٧٦٦,٩٧ ,٢٠ ماركا من افريقيا الجنوبية[١٥] !

ونتيجة لكل هذه الاستثمارات ارتفع الانتاج الصناعي في فلسطين وتحت سيطرة العناصر الصهيونية من مبلغ ٢,١ مليون جنية استرليني عام ١٩٢٩ الى ٣٦,٣ مليون جنية استرليني عام ١٩٤٢ ، كما زاد عدد العمال اليهود من ٧٦٠٠ عامل سنة ١٩٣٠ الى نحو ٥١ الف عامل سنة ١٩٤٨[١٥] . كما بلغت جملة الاراضي الزراعية التي وقعت تحت السيطرة الاسرائيلية ، سواء بالشراء او الاستيلاء بالقوة ، نحو مليون و٦٥٠ الف دونم في عام ١٩٤٨ [١٥] . وعلى هذه الاسس نشأ الاقتصاد الاسرائيلي اللازم للدولة الجديدة الغاصبة ، ولكنها لم تكن كافية لتحقق نموا اقتصاديا يكفل حماية الدولة وتدعيمها لتواصل الاستمرار في خدمة تحقيق الامبريالية التي خلقت من اجلها . ولذلك نجد اسرائيل تعاني في السنة الاولى من نشأتها عجزا خطيرا في ميزانها التجاري اذ وصلت قيمة وارداتها ( سيف ) ٢٥٢ مليون دولار بينما بلغت قيمة صادراتها ( فوب ) ٢٩ مليون دولار في عام ٤٨ ـ ٤٩[١٥] . فكان أن تلقى هذا الاقتصاد الذي لا تتوفر له موارد محلية كافية سواء في مصادر وخامات الانتاج او رؤوس الأموال ،كميات هائلة من المساعدات ورؤوس الاموال ، خاصة اذا ما وضعناها بالنسبة لعدد السكان ومساحة البلاد . ففي خلال

السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ بلغت قيمة الدخل القومي نحو ١,٩ مليار دولار بينما بلغت قيمة رؤوس الاموال الوافدة نحو ٨٢٢ مليون دولار اي بنسبة ٤٠٪ من الدخل القومي . وبلغت نسبة التمويل الخارجي في جملة الاستثمارات العامة ٥٥٪ في عام ١٩٤٩ ، ٤٢٪ في عام ١٩٥٠ ، ٤١٪ في عام ١٩٥١ [١٦] . هذا وقد بلغت جملة الاموال التي تلقتها اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية منذ عام ١٩٤٨ حتى نهاية ١٩٦٢ ، في شكل مساعدات او قروض او تبرعات المنظمة الصهيونية في اميركا أو رؤوس أموال او بيع سندات اسرائيل في الولايات المتحدة ، نحو ٣١٨٦,٢ مليون دولار [١٧] . وهذا بخلاف التعويضات الالمانية وغيرها من القروض والمساعدات المباشرة وغير المباشرة من الدول الاستعمارية الاخرى .

٤ ـ **الصهيونية تصنع عنصر القيم المعنوية** : لقد بنت الحركة الصهيونية دعايتها الفكرية الهادفة الى انشاء وطن قومي ودولة اسرائيلية لليهود ، على مجموعة منسقة من الافكار المستندة الى الخرافات المتعارضة مع الواقع التاريخي لفلسطين واليهود انفسهم الذين لا تربطهم أية رابطة قومية حقيقية من اي نوع أو درجة . أفكار مؤداها ان على الشعب اليهودي في جميع انحاء العالم ، حيث يتكلم افراده نحو ٧٠ لغة ، ان يعود الى ارض الوطن بعد ١٩ قرنا من التشتت في المنفى ! وذلك حتى يمكن له ان يتخلص نهائيا من آلام الاضطهاد التي عانى منها على مر القرون في جميع البلاد التي يعيش أو عاش فيها في أي مرحلةمن التاريخ . ولذلك كان من مصلحة الدعاية الصهيونية ـ وهي حركة سياسية تماما وليست بأي حال حركة دينية يهودية ـ ان تستفيد من الحركات المعادية للسامية بل ان تذكيها وتشعل نارها اذا خمدت حتى تحفز اليهود في هذه الدول على الهجرة الى فلسطين . ولذلك كتب « دافيد بن غوريون » بصدد بطء حركة الهجرة وكيفية تنشيطها يقول « انني لن اخجل من الاعتراف بأنه لو كان لدي من السلطة بقدر ما عندي من الرغبة ، لانتقيت الشباب الموهوب والوفي لقضيتنا وارسلتهم الى البلدان التي غرق فيها اليهود في رضا آثم عن النفس ، ولامرتهم بالتظاهر باللايهودية وملاحقة اليهود بالاساليب اللاسامية السمجة تحت شعارات « أيها اليهود القذرون ارحلوا الى فلسطين » واؤكد لكم ان نتائج الهجرة قد تتخطى عشرات الاف المرات النتائج التي يحصل عليها رحالتنا الدعاة ، الذين يكيلون المواعظ للصم منذ عشر سنوات »[١٨] .
وقد كتب ايضا بصدد هذه المسألة أحد قادة المخابرات الالمانية مستشهدا برأي

« بولكس » العميل الصهيوني والنازي يقول « كان يسود الاوساط اليهودية القومية ارتياح عميق لسياسة المانيا الجذرية تجاه اليهود ، وذلك لان هذه السياسة تساعد على زيادة السكان اليهود في فلسطين »[١٨] .

وهكذا اخذت الدعاية الصهيونية تعمل على اجتذاب اليهود ـ وخاصة الشباب منهم الصالح للقتال ـ تحت شعار العودة الى ارض الميعاد فرارا من الاضطهاد وبحثا عن الامن والاستقرار ، محفزة اياهم بأنهم « شعب الله المختار » الذي يجب ان يتوحد فوق ارض الوطن المسلوب ويسيطر عليه بحكم تفوقه وارادة الله او الرب الذي امر « سليمان » بأن يبنى هيكله في « أورشليم المقدسة » . ورغم ان الدعوة كانت تقودها المنظمة الصهيونية العالمية من قلب اوروبا الغربية والولايات المتحدة وتنفق عليها الاحتكارات الرأسمالية هناك ، فان المهاجرين اليهود من امريكا الى فلسطين في الفترة من ١٨٨١ الى ١٩٣٠ لم يزد عددهم عن نحو ١٢٠ الفا بينما هاجر الى امريكا ( اي الولايات المتحدة ) في نفس الفترة نحو ٣,٢ مليون يهودي بحثا عن فرص افضل للحياة ! كما بلغت جملة اعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٧ نحو ٤٤٥ الف مهاجر من جملة مليون و٤٨٣ الف مهاجر يهودي[١٩] في جميع انحاء العالم ! وهذا ما دفع « ترومان » الى مطالبة « آتلي » في ١٩٤٥ بفتح باب الهجرة لمائة الف يهودي كانوا محشودين في معسكرات « النازحين » في أراضي دول اوروبا الغربية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تحت اشراف الجيش الامريكي ، وذلك حتى يقدم للحركة الصهيونية وقودا بشريا من الذين عانوا مرارة الاعتقال النازي تستخدمهم بعد ان تعاد صياغتهم نفسيا بالقيمالصهيونية ـ وباستغلال عقدة الاضطهاد لديهم التي عاشوا مرارتها بالكامل ـ المعنوية القائمة على فكرة غزو شعب الله المختار لارض الميعاد في غزو فلسطين ، وحيث يعيشون في « الكيبوتزات » او الاحياء اليهودية في مدن فلسطين داخل « جيتو » جديد تحت اشراف « الهاجاناه » تحت مشاعر كره العرب وخطرهم على وجودهم ومستقبل آمالهم في حياة رغدة خالية من الاضطهاد في وطنهم الجديد ، وانهم اذا لم يحملوا السلاح ويقتلوا العرب قبل ان يقتلوهم فانهم سوف يتعرضون لخطر الابادة ، وهو الخطر الاسطوري الذي ما زالت اسرائيل تروج خرافته حتى الان لتدعم وحدتها الداخلية وتغطي تناقضاتها الاجتماعية في مواجهة الخطر الخارجي المشترك لجميع سكانها . والذي خلقت من اجله نظرية « الحرب الوقائية » و « الضربة الاجهاضية المضادة »

التي تزخر بها الكتابات الاستراتيجية الاسرائيلية . وهكذا جرى ويجري صنع القيم المعنوية اللازمة لاستراتيجية الدولة الاستعمارية الصهيونية والتي تساندها مزاعم اخرى تروجها الدعاية الصهيونية العالمية حول اسرائيل « واحة التقدم والديمقراطية » وسط العالم العربي المتخلف !

٥ ـ **الامبريالية توفر السلاح والخبرات** : مع نشأة اول « كيبوتز » في عام ١٩٠٩ تشكلت اول منظمة عسكرية صهيونية داخل فلسطين من طلائع الشباب المتحمس للدعوة وكان معظمهم من اعضاء الفوج الثاني من المهاجرين القادمين من روسيا القيصرية ودول شرق اوروبا ( وذلك في الفترة بين ١٩٠٤ ـ ١٩١٤ وعددهم ما بين ٣٥ ـ ٤٠ الفا جاء معظمهم من روسيا بعد الهزائم والمذابح التي وقعت بين ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ تحت تأثير الدعاية الصهيونية )[٢٠] وكان من بينهم « بن غوريون » الذي وفد الى فلسطين في عام ١٩٠٦ . وكانت مهمة هذه المنظمة هي حراسة المستعمرات بدلا من الحراس القدامى المستأجرين من « الشركس » . ولذلك سميت باسم « هاشومير » أي « الحراس » ، وكانت أول مستعمرة تتم حراستها بواسطة هذه المنظمة هي مستعمرة « سيجيرا » التي انشئت بواسطة صندوق الاستعمار اليهودي في الجليل ، وكان « بن غوريون » يسكنها وقتئذ . ولم يحل عام ١٩١٤ حتى كانت كل المستعمرات تحرس بهذا الاسلوب . وقد سلمت السلطات التركية لهذه المنظمة بعض الاسلحة لتساعدها في مواجهة العرب ! ويصف « بن غوريون » في مذكراته شعور افراد المنظمة عند الحصول على الاسلحة فيقول « كنا ننتظر مجيء الاسلحة ليلا ونهارا ولم يكن لنا حديث الا الاسلحة وعندما جاءتنا الاسلحة لم تسعنا الدنيا لفرط فرحتنا . . . كنا نلعب بالاسلحة كالاطفال ، ولم نعد نتركها ابدا . . . كنا نقرأ ونأكل ونتكلم والبنادق في أيدينا او على اكتافنا »[٢١] . ومنذ ذلك الوقت حملت الحركة الصهيونية السلاح في فلسطين ولم تلقه من يدها مطلقا بعد ذلك الى اليوم . في اثناء الحرب العالمية الاولى عندما لاحت مرحلة بدء تحقيق المخطط الامبريالي بصورة عملية نظرا لانضمام تركيا الى صف المانيا في الحرب ، انتهزت بريطانيا الفرصة للزحف على فلسطين وبقية المشرق العربي لتصفية تركة « الرجل المريض » واعادة تقسيمها بينها وبين فرنسا ، وكانت معاهدة « سايكس بيكو » في ايار ( مايو ) عام ١٩١٦ ، التي أدخلت فلسطين ضمن حصة بريطانيا من تركة الامبراطورية التركية ، ثم كان « وعد بلفور » في تشرين الثاني

( نوفمبر ) ١٩١٧ الذي ضمن للصهيونية حق اقامة وطن قومي في فلسطين . وكان لا بد من اتخاذ خطوات اكثر جدية وحسما على طريق بناء جهاز الدولة الاسرائيلية المزمع اقامتها ،وضرورة بدء اعداد نواة الكوادر العسكرية اللازمة . فكان ان شكلت اول كتيبة اسرائيلية نظامية تابعة للجيش البريطاني في عام ١٩١٤ من نحو ٥٠٠ جندي ، ٥ ضباط انجليز ، ٨ ضباط يهود . وقد اشتركت الكتيبة المذكورة ـ والتي وسعت الى لواء تقريبا في عام ١٩١٧ ـ في القتال لأول مرة في الانزال البرمائي الذي تم بشبه جزيرة « غاليبولي » ، ثم شاركت في بعض المعارك التي دارت في فلسطين وآخرها في « اللد » عام ١٩١٨ ، حيث تبقى من رجالها نحو ١٥٠ جنديا و١٥ ضابطا . كما لعبت المنظمة الصهيونية دورها بفاعلية ـ كما هو عهدها دائما في عمليات المخابرات العالمية ـ في اعمال التجسس والمخابرات وراء الخطوط التركية ـ الالمانية بواسطة منظمة سرية تدعى « نيلي » التي اقامها جماعة من شباب المستوطنين اليهود في فلسطين كما يروي « آلون » في كتابه « انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي » والذي يستطرد قائلا بصدد دور الكتيبة اليهودية المذكورة « وفي تلك الفترة ، انشئت اول كتائب يهودية تابعة للجيش البريطاني الذي كان يقاتل على مسرح الشرق الاوسط . وكانت تضم متطوعين يهودا من فلسطين وبريطانيا وامريكا . وهي التي اتاحت لشباب اليهود فرصة اكتساب تدريب عسكري وتنظيم افضل ، كما حصلوا على كمية معينة من المعدات العسكرية الخفيفة ، اثبتت بعد ذلك انها كانت ذات قيمة كبرى »[٢٢] .

وبعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح وتشكيل عصبة الامم ، حرصت القوى الامبريالية الدولية على استكمال الخطوات اللازمة لاستيلاء الصهيونية على فلسطين وانشاء نواة جهاز الدولة الاداري الاسرائيلي مع اعطاء وجوده صفة شرعية في وثيقة دولية صادرة عن عصبة الامم وهي صك انتداب بريطانيا لادارة شؤون فلسطين ، فضمنت الصك المذكور ضرورة التزام بريطانيا بتنفيذ « وعد بلفور » ( في الديباجة والمادة الثانية ) كما ضمنته الاعتراف بالمنظمة الصهيونية وخولتها صلاحية ان « تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن اليهودي »[٢٣] ! وضمنته ايضا الاعتراف « بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين ،والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،وغير ذلك من الامور التي

قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ، ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على ان يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة »[٢٣] ! وهكذا تشكلت الوكالة اليهودية او جهاز الحكومة الاسرائيلية قبل الاعلان الرسمي عن دولة اسرائيل بأكثر من خمس وعشرين سنة ! كما تشكل « الهستدروت » ـ اي الاتحاد العام للعمال اليهود ـ في ديسمبر ١٩٢٠ والذي قال عنه « بن غوريون » « بدون هذا الاتحاد اشك في اننا كنا سنحصل على دولة »[٢٤] . وفي عام ١٩٢١ تأسست « الهاجاناه » كجزء من الهستدروت في بادىء الامر وحلت محل « هاشومير » ، ثم تطورت في ١٩٣٠ لتشمل اليهود غير الممثلين في الهستدروت ، وفي عام ١٩٣٣ تم تشكيل هيئة اركان دائمة للهاجاناه باعتبار انها الجيش السري للوكالة اليهودية . وهكذا تم اعداد كافة الاجهزة الاساسية لنواة الدولة الاسرائيلية ، وتلقى كوادرها العسكريون والاداريون والسياسيون تدريبهم النظري والعملي ما بين خلايا وتشكيلات الهاجاناه وتنظيمات الوكالة اليهودية ، بعد ان يكونوا قد تشربوا بالروح الصهيونية والتربية الاسبرطية الجديدة في « الكيبوتزات » التي كانت معامل اعادة صياغة لليهود المهاجرين . وتعمد هذا الكادر مبدئيا في الاشتباكات الاولية التي وقعت مع الشعب العربي في فلسطين في اعوام ١٩٢١ ، ١٩٢٩ . ثم كانت مرحلة الثورة العربية الكبرى ضد الاستعمار البريطاني والوجود الصهيوني المتزايد في فلسطين في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، هي المرحلة التي تطورت فيها « الهاجاناه » . وزادت خلالها حركة بناء المستعمرات « الكيبوتز » على النحو الذي اشار اليه « آلون » في كتاباته السابق ذكرها عند حديثنا عن دور « الكيبوتزات » في تشكيل الواقع الجغرافي ـ الاستراتيجي للاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي .

ففي هذه المرحلة قدمت سلطات الانتداب البريطاني كل المساعدات العسكرية والتدريبية اللازمة لتدعيم قوة وخبرة « الهاجاناه » حتى تلعب دورا اكثر فاعلية في مقاومة الحركة الثورية العربية وحماية المنشآت البترولية البريطانية . ويروي « آلون » بعض تفاصيل هذه المساعدات الامبريالية البريطانية فيقول « وفي ذلك الوقت ساهمت بادرتان مشجعتان من جانب الانجليز ، في تطور الهاجاناه الى حد كبير . كانت الاولى رسمية ، وهي انشاء « شرطة المستعمرات اليهودية » ، وهي قوة كانت تضم ثلاثة عناصر :

أ ـ عدداً صغيراً من الوحدات المتنقلة ، تدفع مرتباتها وتزودها بالمهمات حكومة

الانتداب ، للقيام بكافة واجبات الحراسة المحلية .

ب ـ عدداً كبر من قوات الشرطة الخاصة ، يسمح لها باستخدام اسلحة القوة المتنقلة للتدريب وفي حالات الطوارىء .

ج ـ وحدات متنقلة تقتصر خدمتها على مناطق محددة ، تمولها الحكومة ايضا ، وهي المسؤولة في مناطقهـا عن القيام بدوريات الحراسـة للطـرق والمحصـولات ، وتعزيز حاميات المستعمرات التي تتعرض للهجوم ، ونصب الكمائن للفدائيين العرب اثناء اقترابهم من المناطق اليهودية او انسحابهم منها .

أما البادرة الثانية فكانت غير رسمية ، وان لم تقل عن الاولى اهمية : فلقد ظهر على مسرح فلسطين الكابتن ـ الجنرال بعد ذلك ـ اورد وينغتOrde Wingate . وكانت مصالح شركة بترول العراق هي التي ادخلته في الصورة . فلقـد انـزل الفدائيون العرب خسائر جسيمة بخط الانابيب التابع للشركة والممتـد الى مصـافي حيفا . ونتيجة لذلك انشئت وحدة يهودية ـ انجليزية مشتركة تحت قيادة وينغـت لحماية خط الانابيب الحيوي باسم « الفرق الليلية الخاصة » . ولـكن هذه الفـرق كانت اقل عددا وافقر تسليحا من ان تستطيع اداء مهمتها . ولذلك تعاون وينغت سرا مع وحدات الهاجاناه المشابهة لوحدته والتي تمارس نفس المهمة بالفعل ، وكثيرا ما كان يقترض السلاح من ترسانة الهاجاناه للقيام بغاراته وكمائنه ، وكان معظمها يتم ليلا في مناطق شاسعة بالجليل على جانبي خط الانابيب . وفي الصباح كانـت الوحدات غير الرسمية تختفي تماما ، وتعود الوحدات الرسمية الى قاعدتهـا . وقد زودت الهاجانـاه قوتـي الشرطـة هاتـين ، الرسـمية وشبـه الرسـمية ، بالرجـال واستخدمتها كغطاء لتدريباتهـا وعملياتهـا . وكان ظهـور « وينغـت » ـ بحماسـة الصهيوني غير العادي ـ حدثا ذا أهمية تاريخية للهاجاناه . . . لقد وهب نفسه دون تحفظ للتعاون مع جيش اليهود السري . وكان زميل « وينغت » على الجانب اليهودي ورفيقـه في الفـرع السري للهاجانـاه « اسحـق صاده » ، الـذي كان عبقـرية عسـكرية . . ولقـد ادخـل مع « وينغـت » تعـديلات جوهـرية على تكتيكات الهاجاناه »[٢٥] . ثم يستمر « ييغال آلون » في سرد تفاصيل عديدة هامة عن الفوائد التي جنتها الهاجاناه من تعاون « وينغت » معها والصفات الممتازة العسكرية التي كانت له والخبرات التي وفرها للهاجاناه نتيجة لذلك مثل « انه كان يصر على النظام

الدقيق ، المرتبط بغرض مفيد مع التركيز على الجوانب العملية لا الشكلية ».[٢٥]

ـ وتلك احدى خواص الضبط والربط الاسرائيلي حاليا ـ ومثل « انه كان دقيقا وبالغ الحرص في رسم الخطط التمهيدية للعمليات . وكان يحرص قبل كل عملية على التأكد من ان رجاله يفهمون اسس خطته واهدافها . . . كما كان يحرص على منح السلطة لضباطه وتدريبهم على تولي القيادة ، وبأن يحزموا رأيهم ويتخذوا قراراتهم دون الرجوع اليه »[٢٥] . وما زالت هذه الاساليب التنظيمية في القتال مطبقة في الجيش الاسرائيلي ، ومثل انه كان يدرك « اهمية تركيز القوات حول الهدف الرئيسي . . . ومع ذلك فقد كان شديد البراعة في استخدام القوات المشتتة والمتفرقة اذا استدعت ظروف القتال ذلك . كما كان يهتم اهتماما خاصا باستغلال عنصر المفاجأة والحركة السريعة »[٢٥] . هذا كما انه كان « يؤكد اهمية الدافع الايديولوجي في الحرب . . . وكثيرا ما كان يستشهد بالتوراة وكان يؤمن ان الشعب اليهودي شعب فريد ، ومن حقه ان يعود الى وطنه القومي التاريخي »[٢٥] . ومثل انه « لما كان قد وهب نفسه لنظرية الدفاع الايجابي ، اي بلغة العسكرية الاسرائيلية الحديثة نقل الحرب الى ارض العدو ، فقد كان شديد الحماس لافكار وعمليات مجموعات « الكوماندوز » اليهودية التي كانت تتقدم كثيرا اثناء الاشتباكات ولا تكتفي بالقتال من وراء المتاريس . ولقد ساعد الحاقه بعض المقاتلين اليهود بوحداته ، على اتاحة فرصة التدريب العملي لهم في ظروف ملائمة نسبيا . كان « وينغت » يعتبر نفسه من الناحية الفعلية ، عضوا في الهاجاناه . وكنا جميعا ننظر اليه كذلك »[٢٥] . وهكذا يلقي « آلون » ـ الذي حرصت على أن أنقل كثيرا من أقواله بنصها لشدة دلالاتها ـ ضوءا واضحا على الكيفية التي امدت بها الامبريالية العالمية جيش المرتزقة الصهيوني بالخبرات التنظيمية والقتالية والقيادية فضلا عن الدعم بالسلاح والمال ، ولو انه يحاول جاهدا ان يصور حماس « وينغت » ، وصلاحيته للدور « اللورنسي » الذي عهدت اليه به المخابرات البريطانية والاحتكارات البترولية ، على انه حماس صهيوني فردي خاص بشخص « وينغت » نفسه بمعزل عن الاستعمار البريطاني . الا ان « ليدل هارت » ـ المنظر الاستراتيجي البريطاني الشهير والشديد الحماس للصهيونية ودور اسرائيل في المنطقة ـ يروي في مذكراته المنشورة في عام ١٩٦٥ جانبا من قصة وينغت الحقيقية وصلته بجهاز المخابرات البريطاني وبأهداف الاستعمار البريطاني فيقول « لقد زارني وينغت ليبحث ويناقش معي تدريب وتكتيك

الوحدات المضادة للعصابات التي كان ينظمها في فلسطين من منطوعين يهود لتواجه العصابات المسلحة العربية التي سببت اضطرابا كبيرا للغاية منذ ١٩٣٦ استوجب ارسال تعزيزات ضخمة من القوات المرابطة في بريطانيا للحامية البريطانية هناك بلغت ما يزيد عن قوة فرقة . وقد أوضح لي وينغت انه يطبق هناك الافكار التي ضمنتها كتبي المبكرة عن تكتيكات المشاة وكتابي الحديث عن « مستقبل المشاة » . . ولقد كانت وجهات نظره حول الموقف في الشرق الاوسط ، واهمية الامكانيات العسكرية المتوافرة لدى الشباب الصهيوني ، متطابقة تماما مع وجهات نظري بهذا الصدد . ولذلك كتبت عنه رسالة الى « تشرشل » واخرى الى « ايدن »ايضا »[٢٦] .

ويستطرد « ليدل هارت » موضحا ما اورده في رسالته الى « تشرشل » الذي كان « وينغت » شديد الرغبة في الالتقاء به والتي كتب يقول فيها « منذ ايام قليلةمضت، التقيت بالكابتن أورد وينغت وهو احد رجال مخابرات قيادتنا العامة في فلسطين ، والذي يؤدي حاليا دورا مشابها لدور « لورنس » ( بطريقة عكسية ) في مقاتلة العصابات الارهابية العربية في فلسطين . وقد قال لي انه شديد الرغبة في الحصول على فرصة لقائك . . . وقد لخصت لك الاساليب التي يطبقها بنجاح ملحوظ في المذكرة المرفقة بخطابي ، والتي ابعث بها اليك بصفة خصوصية . ونتيجة لها فقد اجيز له ان يحاول تطبيقها وان يشكل ويدرب مجموعات ليلية خاصة لاداء هذا الغرض . ومما يؤسف له ان امكانية توسيع النجاح الذي تحقق بالفعل قد عرقلت بواسطة تردد السياسيين في السماح بتوسيع هذه القوة الخاصة الى الحد الملائم لها لتأدية الهدف المطلوب »[٢٦] . ثم يقول « ليدل هارت » في مذكراته ان « وينغت » سلمه ملفا ضخما فيه كافة الاوراق الخاصة بتعليماته واوامره الخاصة بالتدريبات والعمليات التي كان يقوم بها بالنسبة لهذه القوة اليهودية ويعرض استعداده لتسليم هذه الاوراق بكل سرور الى مركز الوثائق القومي الاسرائيلي باعتبار ان « وينغت » ذا الذكرى التي لا تنسى في اسرائيل يعتبر بطلا قوميا لديها[٢٦] ! ويروي « ليدل هارت » بعد ذلك انه « في ١٩٣٨ وفي العام الذي سبقه قدم لزيارتي عدد من الزعماء الصهيونيين عندما جاءوا الى لندن في زيارة لها ، ليتبادلوا معي الرأي في الاوجه الاستراتيجية للموقف في الشرق الاوسط ، وموقعهم فيه على وجه الخصوص . وقد كان من بينهم وايزمن ، رئيس اسرائيل في المستقبل ، بن غوريون ، جاليلي ، موشي شرتوك »[٢٦] .

لقد قصدت من ايراد هذه المقاطع الطويلة نسبيا من كتابات ممثل رئيسي من ممثلي الفكر العسكري الاستراتيجي لدى كل من اليهود الصهيونيين والامبرياليين البريطانيين ، حتى تتضح من هذه الوثائق شبه الرسمية والى ان يكشف الغطاء تماما عن الوثائق السرية الكاملة للحركة الصهيونية ومنظماتها العسكرية ولوزارة الخارجية والحربية وادارة المخابرات البريطانية وللشركات البترولية الامريكية والبريطانية وادارة المخابرات الامريكية الخ ، حتى تتضح حقيقة الدور الذي لعبته القوى الامبريالية في امداد الجيش الاسرائيلي السري بكافة مقومات القتال من سلاح وتدريب ، وخبرات تنظيمية وقيادية . وقد تم الجانب الجذري في هذه المسألة اثناء مرحلة الثورة العربية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، وكادت ان تستكمل مسألة تكوين جهاز الدولة العسكري الاسرائيلي وتنشأ الدولة رسميا ( توصيات لجنة اللورد بيل عام ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين الى دولتين احداهما عربية والاخرى يهودية ) لولا اضطرار بريطانيا الى مهادنة العرب بسرعة ازاء تصاعد خطر الحرب العالمية الثانية واحتمال تحالف القوى العربية مع المانيا وايطاليا ضد بريطانيا . فكان أن صدر الكتاب الابيض عام ١٩٣٩ الذي تعهدت فيه بريطانيا بتحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين بحيث لا تزيد عن ١٠ الاف مهاجر تقريبا كل سنة وبتشكيل حكومة فلسطينية مستقلة يساهم فيها العرب واليهود بعد عشر سنوات . ولكن هذا كان مجرد تأجيل للصراع يتم في غير صالح العرب ، لانه ادى الى تصفية القوة الثورية العربية الفلسطينية الرئيسية وهذا يفسر قول « آلون » « ربما يكون الصهيونيون قد كسبوا حرب فلسطين في الثلاثينات ، ولكن لا جدال في ان اللجنة العربية العليا قد كسبت الصراع السياسي . ويبدو ان القوة المتصاعدة لدول المحور ودعايتها في الشرق الاوسط هي التي ادت الى زيادة القوة السياسية العربية في ذلك الوقت الحرج »[٢٧] . والواقع ان هذا الكسب السياسي العربي الذي يتحدث عنه « آلون » ، والمتمثل في عدول بريطانيا مؤقتا عن تقسيم فلسطين وتكوين دولة يهودية وصدور الكتاب الابيض ، كان كسبا ظاهريا زائفا فرضته ضرورات تأمين الجبهة الداخلية العربية ، التي تشكل مؤخرات الصراع العسكري بين بريطانيا وفرنسا من جهة والمانيا وايطاليا من جهة اخرى فوق ساحة الشرق الاوسط وحوض البحر الابيض المتوسط . فلقد كانت الثورة العربية المسلحة قد هزمت فعلا وقتل الكثير من كوادرها وقادتها ( مثل عبد الرحيم الحاج محمد القائد العام الذي استشهد في ٢٧ مارس ١٩٣٩ ) كما

تفسخت قيادتها السياسية ، بينما انزلق البعض الاخر الى مهاوي الثورة المضادة مثل عناصر حزب الدفاع التي شكلت عصابات مسلحة مضادة للثورة سميت « فصائل السلام » بقيادة فخري النشاشيبي[٢٨] . وتبعثرت بقايا التنظيم السري المسلح للثورة الذي أنشأه اصلا الشيخ عز الدين القسام[٢٩] .

لقد خرجت حركة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني من مرحلة صراع ١٩٣٦ - ١٩٣٩ اقوى مما دخلتها بكثير ويلخص « آلون » نتائج هذه المرحلة الهامة التي تقرر فيها في حقيقة الامر مستقبل حركة الصراع العربي - الاسرائيلي في عام ١٩٤٨ فيقول « وتحت ضغط القومية العربية الحربية ، نمت الهاجاناه حجما وقوة ، وضمت الى عضويتها كل يهودي ويهودية في فلسطين تقريبا ، كل يخدم في الوحدة المناسبة . ودربت الهاجاناه عددا كبيرا من ضباط الصف والضباط الشبان ، وحصلت على سلاح اكثر وافضل . وفوق ذلك ، نمت طابعها القومي ، ودعمت قيادتها ، وحققت بداية ناجحة في محاولتها انشاء قوة احتياطية دائمة . . وكان هناك بطبيعة الحال بعض النكسات والهزائم ، ومع ذلك فانه من الممكن ان نقول ان هذه الفترة بصفة عامة هي التي اعطت النصر لليهود . ان مستعمرة واحدة لم يهجرها سكانها ، وبنيت مستعمرات جديدة ، وتكونت مجموعات من المستعمرات في مناطق هامة . وعندما وجد العرب ان هجماتهم تتزايد تكاليفها على الدوام ، بدأت مبادرتهم تتلاشى بالتدريج ، حتى امكن تحقيق سلام نسبي - وكان سلام غير مستقر - في ربيع ١٩٣٩ »[٣٠] .

وواصلت الهاجاناه نموها كميا وكيفيا أثناء الحرب العالمية الثانية بفضل الدعم المستمر المقدم لها في صور عديدة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة والمنظمة الصهيونية العالمية . فقد اخذت بريطانيا تجند في صفوف جيشها خاصة في فلسطين الاف اليهود بصورة اوسع بكثير مما حدث خلال الحرب العالمية الاولى وبدأ التفكير في انشاء لواء او فرقة يهودية يأخذ سبيله الى التنفيذ منذ عام ١٩٤٠ ، فقد كتبت « مسز دوغال » ابنة اخ اللورد « بلفور » في مذكراتها يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٠ تقول « انه يوم سعيد ، بل يوم عظيم ، ففيه يجتمع حاييم ( تقصد وايزمان ) باللورد لويد وانتوني ايدن . وقد علمت منهم ان آمالنا كلها قد تحققت . ويجري تحضير قوة مقاتلة يهودية تعدادها عشرة آلاف رجل ، يجند ثلاثة آلاف منهم في فلسطين . . . وقد قابلت « حاييم » بعد الظهر وهو يكاد يطير من الفرح وقال لي : انه يوم يعادل في عظمته يوم اعلان

وعد بلفور .وكان وينغت حاضرا ايضا.وفي اليوم الثاني شرح لي خطته وتقدمه في مضمار التجنيد والتدريب، ورأيه في كيفية استخدام القوة اليهودية المقاتلة في المستقبل »[٣١] . كما كتب « تشرشل » في مذكراته عن الفترة يونيو ـ اغسطس ١٩٤٠ بخصوص الوضع في مصر والشرق الاوسط يقول « لقد أردت أن أسلح اليهود في « تل ابيب » ، الذين يستطيعون ، متى توافرت لهم الاسلحة المناسبة ، ان يقاتلوا بكفاءة ضد جميع الغزاة »[٣٢] . وقد تم بالفعل تجنيد الالاف من المتطوعين اليهود داخل وحدات الجيش البريطاني اثناء الحرب . وحول هذه المسألة يقول الكاتب الامريكي « روبرت دونوفان » في كتابه المسمى « **اسرائيل تقاتل من اجل البقاء** » « لقد استطاعت الجالية اليهودية في فلسطين ـ التي كان عددها لا يزال لم يتعد بضعة مئات قليلة من الالاف ـ ان تعبىء قوتها الى حدها الاقصى من اجل الحرب . فقد تم تجنيد نحو ٢٧ الفا من ابنائها في الجيش البريطاني ، حيث اشتركوا في القتال ضمن اللواء اليهودي الذي حارب الالمان والايطاليين في اوروبا . وفي داخل فلسطين نفسها كان هناك الجيش السري المعروف باسم « الهاجاناه » والذي اوجد منذ فترة طويلة لحماية المستعمرات اليهودية ، وقد اصبح قوة ضاربة صغيرة ولكن ذات فاعلية قوية . وعندما اخذت قوات رومل تقترب من قناة السويس ، استجابت « الهاجاناه » لنداء بريطانيا بطلب المساعدة وخاضت القتال معها . وعندما انقشع خطر الغزو الالماني ، عادت الهاجاناه مرة اخرى الى السرية . وبعد ان اثبتت الهاجاناه قدراتها القتالية على هذا النحو ، اخذت تعد نفسها لخوض حرب من اجل تأسيس دولة يهودية . وبمجيء يوم النصر في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان اليهود قد قطعوا شوطا طويلا في اعداد انفسهم للصراع الموشك الوقوع من اجل اقامة دولتهم »[٣٣] .

ويروي الكاتب البريطاني « غوردون لانذبورو » في كتابه « **الاغارة على طبرق** » عن تفاصيل اشتراك مجموعة خاصة من اليهود ذوي الاصل الالماني والموطن الفلسطيني في الاغارة الفدائية التي قامت بها وحدات « الكوماندوس » البريطانية على قاعدة المحور في طبرق خلال شهر سبتمبر عام ١٩٤٢ ، وان هذه المجموعة كانت تضم ٢١ يهوديا من بينهم ضابطان وكان يعهد اليها بمهام خطرة خاصة ، وانها كانت تعرف في صفوف القوات البريطانية باسم «Special Identification Group» وكان نشاطها وافرادها محاطين دائما بسرية وغموض[٣٤] .

هذا ويقول الكاتب الامريكي « كينيت لوف » في كتابه « **حرب السويس التي وقعت مرتين** » « لقد منحت الحرب العالمية الثانية رجال « الهاجاناه » فرصا طيبة ليس فقط لخوض القتال ضد النازية ولكن ايضا في الحصول على التدريب والاسلحة من اجل الامل المتوقع حدوثه وهو اقامة دولة في فلسطين بالقوة . وقد سعت الوكالة اليهودية باستمرار طوال متابعتها لاهدافها هذه ، لتحصل على حق تشكيل جيش يهودي ، ولكنها لم تنجح في مساعيها هذه الا متأخرة وبصورة جزئية . وقد التحق معظم الشباب اليهودي بالجيش البريطاني كأفراد . وبلغ عددهم اكثر من ١٤ الفا عند نهاية الحرب . وقد اعتبروا انفسهم يخدمون اثنين من السادة ، قيادة الهاجاناه والقيادة البريطانية ايضا ، وقد انتهزوا الفرص التي تتيحها ظروف الحرب وقاموا بسرقة كميات ضخمة من الاسلحة والذخيرة نقلوها الى المستودعات السرية للهاجاناه . ولقد كانت تلك الاسلحة والتدريب عناصر هامة للغاية خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٤٨ »[٣٥] .

ولقد افادت الهاجاناه كثيرا من تدريب آلاف اليهود كجنود في الجيش البريطاني ، أوكجنود ضمن الفرقة اليهودية المستقلة التي وافقت الحكومة البريطانية رسميا على تشكيلها في مارس ١٩٤٥ وساهمت في المعارك الاخيرة ضد المانيا الهتلرية . هذا وقد شكلت الهاجاناه في مايو ١٩٤١ قوة خاصة ضاربة دائمة التعبئة مستقلة عن الجيش البريطاني عرفت باسم « البالماخ » ( أي الصاعقة ) ، بدعوى الاستعداد لمواجهة احتمالات الغزو الالماني لفلسطين ووضع خطة مفصلة لذلك الاحتمال بالاشتراك مع بريطانيا . ولقد ساهمت بريطانيا مساهمة فعالة في انشاء هذه الوحدات من نواحي التدريب والتمويل والتسليح . ويقول « آلون » بصدد نشأة وتطور وحدات « البالماخ » ـ التي لعبت دورا هاما في حرب ١٩٤٨ والتي تولى قيادتها منذ عام ١٩٤٥ ـ « ان التعاون مع الانجليز ، قد أعطى « البالماخ » ، رغم قصر حياته ، فرصة فريدة لتدريب عسكري افضل في ظروف علنية ، وبالتالي اكثر سهولة ، على ايدي مدربين من البالماخ نفسها او من الانجليز . وقد تخصصوا في التخريب وعمليات « الكوماندوز » واعمال المخابرات والاتصالات من النوع المطلوب لمحاربة الالمان اذا وصلوا الى فلسطين . وبغطاء من المئات القليلة الذين اعترف بهم الانجليز ومولوهم ، تلقى الالاف من شباب اليهود تدزيبا وخبرات عسكرية مماثلة . وقد عمل بعض افراد البالماخ مستقلين كمظليين محاربين في دول

البلقان . . . واشترك البعض الاخر مع القوات البريطانية ، في غارات عميقة وراء خطوط العدو في الصحراء الغربية . كما قام آخرون ـ ممن يتقنون الالمانية ـ بالتسلل الى معسكرات الألمان لأغراض المخابرات ، ولنفس المهمة تنكر اخرون كعرب ودخلوا سوريا ولبنان استعدادا لاحتمال غزو الماني للبلدين . . . وبدأ ادخال مستوى الكتيبة كوحدة تكتيكية، كما بدىء في تكوين الالوية ! ولكن لم يسمح لذلك بأن يكون على حساب مرونة البالماخ كقوة حرب عصابات . . . ان تدريب البالماخ ، المتعدد الاهداف ، كان من اعظم مقوماتها . فلقد تلقى افرادها تدريبا بدنيا صارما من النوع الاسبارطي ، تعلموا استخدام مختلف الاسلحة ، من السكين والقنبلة اليدوية الى الرشاشات ومدافع الهاون والمفرقعات . ودرسوا على الطبيعة طبوغرافية البلاد في طولها وعرضها . . بل انهم كرسوا جزءا كبيرا من دراستهم لمعرفة العادات القومية والهياكل العسكرية لاعدائهم المحتملين في المستقبل . . ولما كانت البالماخ هي القوة اليهودية الوحيدة الدائمة التعبئة ، فقد اخذت على عاتقها خلق نواة لسلاحين جديدين ، اسطول وقوة جوية . وتم استخدام النوادي الرياضية ، البحرية والجوية ، في تدريب عشرات الجنود على قيادة الطائرات البسيطة . . ودرب مئات الجنود كبحارة محترفين . . وفي السنة الثالثة من حياة البالماخ تقرر انشاء نظام للاحتياط خاص بها الخ . . »(٣٦) ! ويستطرد « آلون » موضحا الكيفية التي خلقت نواة الجيش الاسرائيلي بمعاونة الاستعمار البريطاني تمهيدا للاستيلاء على فلسطين وطرد شعبها ، الذي تفككت قياداته القديمة المتخلفة اثر ثورة ١٩٣٦ وافتقد وجود قيادة ثورية في مستوى الموقف طوال هذه المرحلة الهامة من تنفيذ المخطط الامبريالي ، فيقول « لقد كانت البالماخ معمل التجارب للهاجاناه ، تختبر فيه الاساليب الجديدة للتدريب والتنظيم ( المكتسبة طبعا من وينغت وامثاله من كوادر الامبريالية العالمية ) . . لقد كانت في الواقع اول جيش يهودي دائم التعبئة يعمل تحت سلطة يهودية كاملة الاستقلال . . وبانتهاء الحرب العالمية الثانية كان هناك اربع كتائب بالماخ جيدة التنظيم والتدريب والانضباط ومستعدة دائما للعمل ، وحولها وحدات اخرى كثيرة للهاجاناه ، على استعداد للتعبئة كلما دعت الضرورة »(٣٦) . ثم يقول في موضع اخر « لا شك ان الحرب العالمية الثانية بصورة عامة ، قد زادت من قوة المجتمع اليهودي في فلسطين زيادة كبيرة . لقد اكتسب عشرات الالوف من المتطوعين اليهود في مختلف فروع القوات البريطانية المسلحة تدريبا عسكريا قيما

وخبرة فنية طيبة ، ولقد جلبوا معهم خبراتهم هذه الى الهاجاناه ، مما عاد عليها بفوائد كبرى في مراحل تالية »[٣٦] .

وقد قال «بن غوريون» الذي كان يتولى زعامة الوكالة اليهودية طوال فترة الحرب ـ اي الحكومة الاسرائيلية السرية ـ بصدد فوائد التعاون مع الانجليز اثناء الحرب « لم يكن في وسعنا ان نحصل مطلقا على وحدات المدفعية التي لدينا الان لو لم نلبس البزة العسكرية البريطانية . وليس هذا كل شيء ، فهل كنا نستطيع ان ندرب عشرين ألفاً من الشباب الموجودين في الجيش النظامي ذلك التدريب الذي تلقوه ؟ »[٣٧] وهكذا تكاملت للقيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية العاملة في خدمة الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط كافة معطيات الاستراتيجية العسكرية المطلوبة لتنفيذ مخططها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وعشية حرب ١٩٤٨ الوشيكة الوقوع .

## الصراع البريطاني ـ الامريكي حول فلسطين عشية حرب ١٩٤٨ :

بحكم ان الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة وثيقة الاتصال والتأثر بالعوامل الدولية الخارجية ، وهي مسألة مؤثرة في اي استراتيجية بصفة عامة الا انها ذات وضعية اكثر خصوصية بشكل كبير بالنسبة للاستراتيجية الاسرائيلية بالذات ، نظرا للعلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية وحركة الامبريالية العالمية . لذلك يكون من الضروري لأي دراسة موضوعية لمجرى تطور الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، خاصة في الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام دولة اسرائيل في مايو ١٩٤٨ وطوال مرحلة الحرب النظامية العربية ـ الاسرائيلية الاولى التي انتهت في يناير ١٩٤٩ ، ان تدرس واقع التناقض البريطاني ـ الامريكي ، الناتج من محاولة الولايات المتحدة تصفية نفوذ ومصالح بريطانيا من منطقة الشرق الاوسط ، وبادىء ذي بدء من فلسطين باعتبارها اضعف حلقات مراكز السيطرة والنفوذ البريطاني نتيجة لوجود عناصر الدولة الاسرائيلية الكامنة فيها . وباعتبار ان نقطة البداية بالنسبة للقوى الامبريالية الراغبة في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية في احكام سيطرتها على المنطقة اقتصاديا واستراتيجيا ( وفقا لاسلوب الاستعمار الجديد الذي كانت ملامحه الاولية قد بدأت في التشكل ) هي ضمان ولاء وتبعية الدولة الصهيونية التي توشك ان تولد في المنطقة ، باعتبار انها تجمع المرتزقة العصريين العاملين في

خدمة الدول الرأسمالية ضد شعوب المنطقة ، كما حددت وثيقة مؤتمر « كامبل بنرمان » المبكرة في عام ١٩٠٧ السابقة الاشارة اليها . لقد عملت الولايات المتحدة منذ وقت طويل وقبل ان تصبح قوة مؤثرة وذات مصالح جوهرية في الشرق الاوسط والوطن العربي ، اي منذ الحرب العالمية الاولى ، على قيام الوطن القومي لليهود والدولة الصهيونية في فلسطين ، وذلك كما توضح كثير من الوثائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومنها على سبيل المثال الوثيقة السابقة الاشارة اليها والخاصة بتقرير لجنة الخبراء الامريكيين الى الرئيس « ويلسون » في عام ١٩١٩ . ومنها ايضا الاتفاقية الانجلو امريكية بشأن فلسطين عام ١٩٢٤ .

هذا فضلا عن التصريح الواضح المحدد الذي قاله الرئيس « ولسون » في مارس ١٩١٩ الذي جاء فيه « لقد قررت الامم المتحالفة الى جانب التأييد القوي لكحومتنا وشعبنا وضع الاساس للدولة اليهودية في فلسطين »[٣٨] .

لقد مارست الولايات المتحدة الامريكية سياسة حذرة معقدة تجاه العالم العربي خلال فترة ما بين الحربين بحكم انها تسعى للتسلل التدريجي الى منابع الثروة البترولية في المنطقة وتوجد لها موطىء قدم وسط المنافسة القوية من جانب الدولتين اللتين اقتسمتا المنطقة باتفاقية « سايكس بيكو » بريطانيا وفرنسا ، وقد حصلت بالفعل على امتيازات بترولية في البحرين عام ١٩٣٢ ، ثم في السعودية عام ١٩٣٩ « ولذلك كانت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى المحافظة امام الدول العربية على الوقار الخارجي لانشطتها السياسية . فامتنعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية عن الاعتراض الرسمي على حكومة بريطانيا ، وعن التأييد العلني للصهيونيين ، ولكنها كانت تلهب المشاعر ضد الانجليز بجميع الوسائل . . وفي فترة الحرب العالمية الثانية استمرت الولايات المتحدة في ممارسة نفس الخط السياسي وهو « عدم التدخل » في الامور الفلسطينية ولكنها في الوقت نفسه كانت تمارس نشاطا سريا فعالا »[٣٩] .

وفي مايو ١٩٤٤ قدم الى الكونغرس الامريكي ومجلس الشيوخ مشروع قرار يعلن النواب بمقتضاه ان الولايات المتحدة الامريكية ستقدم خدمات جليلة باتخاذ « الاجراءات المناسبة للتصريح بهجرة اليهود غير المحدودة الى فلسطين واعتبار فلسطين دولة يهودية ديمقراطية حرة »[٣٩] . وقد تأجل التصويت على هذا القرار

واعلانه في اللحظات الاخيرة قبل صدوره مراعاة لحساسيات ظروف الحرب والمجهود الحربي ضد المحور في الشرق الاوسط[٣٩] .

ولقد كان هذا القرار هو مقدمات طلب الرئيس « ترومان » الى « آتلي » في ديسمبر ١٩٤٥ بالسماح بهجرة مائة الف يهودي بصفة اضافية وكافة نشاطات الولايات المتحدة الأخرى التي تبعته تجاه القضية الفلسطينية حتى صدور قرار التقسيم في عام ١٩٤٧ . كما كان هذا القرار وغيره من القرارات والخطوات العلنية التأييد لسياسة انشاء اسرائيل في قلب الوطن العربي ، نتاج التسخين المباشر للسياسة الامريكية تجاه الموضوع الذي ترتب على عقد اللجنة الامريكية للشؤون الصهيونية مؤتمر « بلتمور » في نيويورك في مايو عام ١٩٤٢ . وهو المؤتمر الذي اسفر عن تأييد الطلبات التي قدمها « بن غوريون » الى الرئيس « روزفلت » في بداية العام . وتتلخص في ضرورة مقاومة سياسة الكتاب الابيض البريطاني الصادر في ١٩٣٩ ، وفتح ابواب الهجرة غير المحدودة الى فلسطين ، واهمية تشكيل لواء يهودي مستقل يحارب الى جانب الحلفاء ، وتطوير فلسطين بعد انتهاء الحرب الى كومنولث يهودي ضمن ديمقراطيات العالم[٤٠] .

هذا وقد كتب « بن غوريون » ، حول رأيه في مراكز الثقل في السياسة الدولية ابتداء من عام ١٩٤١ ، يقول « لم اعد اشك في ان مركز الجاذبية لعملنا السياسي في الميدان الدولي قد انتقل من بريطانيا الى الولايات المتحدة التي تزعمت العالم وتحتوي على مجموعة كبيرة من اليهود . ان اوروبا اصبحت في قبضة النازيين وانها حتى بعد ان تتغلب على المانيا ستكون منهوكة القوى وستكون معتمدة اقتصاديا على امريكا لسنوات عديدة بعد التحرر ، حتى المسائل السياسية ستكون تحت التأثير الامريكي »[٤٠] .

وهكذا وضعت الحركة الصهيونية نفسها بالكامل في خدمة السيد الامريكي صاحب ملايين ومليارات الدولارات والوريث الشرعي المقبل للامبراطورية البريطانية في الشرق الاوسط ، وانطلقت امريكا بسرعة في تدعيم استيلاء عصابة المرتزقة الصهيونيين ، او جنود الصدام النازيين الجدد ، على فلسطين ذات الموقع الاستراتيجي الهام للسيطرة على الشرق الاوسط ، ليؤدوا الدور المطلوب منهم ضمن سياسة الاستعمار الجديد التي تمارسها . ولذلك انطلقت العصابات الاسرائيلية

المسلحة السرية « الهاجاناه » و« الارغون » و« شتيرن » - بتوزيع متقن للادوار وان كان يعكس بعض الاختلاف في منهج التطبيق - تمارس ضغطا عسكريا شديدا على بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة تقريبا وحتى عام ١٩٤٧.حين اعلنت بريطانيا رغبتها في احالة المشكلة على هيئة الامم المتحدة . فكانت عمليات نسف وتخريب خطوط السكك الحديدية ومختلف مرافق حكومة الانتداب ، ومهاجمة المطارات وسرقة مخازن السلاح ، وقتل الجنود الانجليز وجلد ضباطهم علنا في شوارع المدن . كل ذلك والسلطات البريطانية لا تستطيع ولا تريد ان تتخذ اجراءات حاسمة مضادة للعصابات الاسرائيلية كالتي كانت تتخذها في « كينيا » او « الملايو » مثلا ! لقد كانت بريطانيا تريد حلا بريطانيا صرفا لمشكلة فلسطين ، حلا يضمن انشاء دولة اسرائيل تعمل في خدمتها اساسا وضمن كومنولث بريطاني - عربي - اسرائيلي يضمن مصالحها بعيدا عن تزايد النفوذ الامريكي وسيطرته . ولذلك عملت على الحد من الهجرة والتقليص النسبي لقوة العصابات السرية بواسطة حملات التفتيش عن الاسلحة وضبطها ومقاومة سفن الهجرة غير المشروعة الخ . وقد كان هذا هو محتوى المشاريع البريطانية المختلفة المقدمة الى العرب واليهود عقب الحرب ( مشروع « موريسون » المقدم في سبتمبر ١٩٤٦في مؤتمر لندن الذي كان يتضمن تقسيم فلسطين الى أربعة اقسام ، منطقة عربية واخرى يهودية ، منطقة القدس ، منطقة النقب ، مع وجود حكومة مركزية مختلطة تشمل فلسطين كلها تتولى شؤون الدفاع والخارجية والجمارك تتبع المندوب السامي البريطاني ، ثم مشروع « بيفن » المقدم في ١٩٤٧ الذي لا يختلف كثيرا عن مشروع موريسون ) . وقد اتبعت « الهاجاناه » - خلال المرحلة التي امتدت من عام ١٩٤٥ حتى فبراير ١٩٤٧ حين اعلنت بريطانيا تحويل مشكلة فلسطين الى الامم المتحدة ، - استراتيجية عمليات عسكرية محدودة يطلق عليها « آلون » اسم « استراتيجية الحرب البناءة »[٤١] يمكن تلخيصها في الآتي :

تنشيط الهجرة السرية بكل الطرق بحرا وبرا وطوال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٨ عبرت البحر الابيض المتوسط ٦٥ سفينة وبلغ عدد المهاجرين نحو ١٠٠ الف معظمهم ممن كانوا في معسكرات الاعتقال النازية . وانشاء مستعمرات « كيبوتزات » جديدة في « المناطق الحيوية استراتيجيا لمواجهة الاحداث المتوقعة »[٤١] . ثم توجيه ضربات عسكرية محدودة الى مراكز الجيش البريطاني

والادارة البريطانية وفقا لتكتيكات حرب العصابات في المدن والمقاومة السرية ، وعلى اساس « ان تتجنب الخسائر في الارواح او على الاقل تنخفض بها الى الحد الادنى سواء على الجانب البريطاني او اليهودي في جميع عملياتها »[٤١] . ولقد كان هدف هذه الاستراتيجية كما يقول « آلون » تمهيد الارض لنشاط صهيوني في لندن وفي غيرها من العواصم وفي الامم المتحدة ، توجهه وتنسقه الادارة السياسية للمجلس التنفيذي للصهيونية العالمية في القدس . . لقد كنا نفضل هدف ارغام بريطانيا على تسليم انتدابها الى الأمم المتحدة »[٤١] . وبطبيعة الحال كانت امريكا في الأمم المتحدة توجهها كما تشاء .

ويستطرد « آلون » فيقول « كان هدف العمليات الحربية هو تقويض مركز القوات البريطانية وشعورها بالامن ومكانتها ، وفوق ذلك كله اقناع « هوايت هول » مرة اخرى واخيرة أنه بدون موافقة اليهود لن تستطيع بريطانيا ابقاء فلسطين كقاعدة آمنة ومفيدة في هذه المنطقة الحيوية . . . وفي النضال العسكري ذاته ، اثبتت الاستعدادات التي تمت اثناء الحرب ـ بمساعدة الانجليز الى حد كبير ـ لمقاومة الغزو الالماني المحتمل ، قيمتها الكبرى للوحدات ، التي اصبح عليها الآن ان توجه عملياتها ضد الانجليز »[٤١] .

لقد كانت مرحلة استراتيجية « الحرب البناءة » هذه التي مورست فيها عمليات حرب عصابات محدودة وتهريب للمهاجرين وبناء مستعمرات جديدة سرا اثناء الليل خلال يوم واحد الخ ، مرحلة اخيرة قبيل المعركة الشاملة الكبيرة المنتظرة مع العرب عند اعلان الدولة ، تم فيها تدشين وحدات الجيش الاسرائيلي السري ظاهريا واكسابها مزيدا من الخبرات القتالية اللازمة للمرحلة القادمة مرحلة حرب ١٩٤٨ . فعمليات تنظيم وصول سفن الهجرة السرية ، التي كانت تنظم رحلاتها « قيادة الهاجاناه السرية في اوروبا التي تتكون اساسا من رجال البالماخ ، واليهود الفلسطينيون الذين كانوا يخدمون في الجيش البريطاني ولكنهم بقوا في اوروبا بعد الحرب خصيصا لهذا الغرض ، وبعض مقاتلي احياء اليهود في اوروبا والانصار وغيرهم »[٤١] قد مكنت « الهاجاناه على ان تطور نفسها الى منظمة عسكرية قادرة على التخطيط والتوجيه والتنفيذ في مثل هذه العملية المعقدة . كما انه زود الوحدات التي اشتركت في عمليات الانزال الفعلية على الشاطىء بخبرات قيمة على العمليات الساحلية المشتركة بكل ما تتضمنه من جوانب خاصة بالنقل والامداد والتموين

وغيرهـا من النواحـي التنـظيمية والادارية . . . كما تعلـم المجتمـع اليهـودي في فلسطين ـ من خبرة مشاركته الصادقة في المشروع ـ قيمة ان يكون له دولة »[41] . كما أن عمليات انشاء المستعمرات الجديدة سرا ( أي بناء هيكل مؤقت للكيبوتز اثنـاء الليل ينشأ عنه امر واقع لنواة مستعمرة تستكمل بعد ذلك ، مثلما كان يحـدث في الثلاثينات ، مع فارق ان مستعمرات الثلاثينات المؤقتـة كانـت تبنـى خلال نهـار واحد ، بينما مستعمرات مرحلة الاشتباك مع الانجليز كانت تبنى في ليلة واحدة ) قد زادت هي الاخـرى « كثيرا من خبـرة الهاجانـاه العسـكرية . وكان تخـطيط هذه العمليات يشمل اختيار الموقع وصنع المستعمرة الجاهزة واقامتها ، ومعالجة ترتيبات النقل والدفاع والتعاون بين المدنيين والجنود وقد ساعدت هذه العمليات على تطور الهاجاناه كقوة عسكرية »[42] .

ويستطرد « آلون » ـ ونحن نحرص على اثبات الحقائق التي تعالجها دراستنـا هذه من واقع نصوص كتابات واقوال قادة العدو الصهيوني انفسهم قدر الامكان ـ موضحا الخبرات التي اكتسبتها الهاجاناه خلال هذه المرحلة الهامة التي سبقت حرب ١٩٤٨ مباشرة ، فيقول « ومع ذلك فان اعظم الخبرات ، كانت تلك التي قدمتها العمليات الحربية بمعناها الضيق ، سواء كانت صغيرة او كبيرة . كانت الاهداف المختارة لهذه العمليات الحربية هي السكك الحديدية والجسور والعربات المصفحة ومراكز الشرطة والقواعد العسكرية ومعسكرات الاعتقال ومحطات الرادار والزوارق المسلحة والسفن في فلسطين وفي قبرص . . . لقد اتيح لكل فرد من افراد البالماخ وعدد كبير من افراد الوحدات الاخرى التابعة للهاجاناه ، فرصة اكتسـاب خبـرة قتالية على جميع المستويات ، وقد تم هذا عمدا لصهر قدراتهم القتالية وروحهـم المعنوية واعدادهم لمهام اكبر في المستقبل »[42] .

والواقع ان سياسة « استراتيجية الحرب البناءة » هذه كانت قد اقرت في المؤتمر الثاني والعشرين للحركة الصهيونية الذي انعقد في « بـال » في ديسمبـر ١٩٤٦ ، والذي تم خلاله رسميا استكمال سيطرة الجناح الموالي لامريكا في الحركة الصهيونية على قيادة الحركة . اذ أشار الدكتور « موشيه سنيه » ، وهو احـد اعضـاء الوكالـة اليهودية ، الى ان « النفوذ السياسي للولايات المتحدة الامريكية وحده مع ضغط قوى اليهود الفلسطينيين المسلحة بمقدورهما ارغام بريطانيا على تنفيذ مطالبنا »[43] .

واخيرا عندما ادركت بريطانيا انها لا تستطيع الاستمرار في السيطرة على فلسطين بأسلوب الانتداب في مواجهة هذا الضغط الامريكي ، وانها لا تستطيع ايضا ان تخلق دولة اسرائيلية في جزء منها وفقا لمتطلبات السياسة البريطانية ومصالحها في المنطقة وبعيدا عن النفوذ الامريكي ، قررت في فبراير ١٩٤٧ احالة المشكلة الفلسطينية برمتها الى الامم المتحدة . وقد القى وزير المستعمرات البريطاني « كريتش جونز » بعض الضوء على دوافع ومرامي سياسة بريطانيا في احالة المشكلة الى الامم المتحدة ، حين قال اثناء مناقشة المشكلة بمجلس العموم وقتئذ « اننا نتوجه الى هيئة الامم المتحدة لا لكي نرفض الانتداب ولكننا نذهب الى هيئة الامم المتحدة نضع المشكلة كي نحصل على نصيحة في كيفية ادارة الانتداب . فاذا كان الانتداب لا يضار بهذا الشكل الحالي فنحن نريد ان نستوضح كيف يمكن تحسينه »[٤٤] .

لقد ارادت بريطانيا ان تضع الضغط الامريكي تحت دائرة ضوء المجتمع الدولي لعلها تحصل منه على سند سياسي يساند موقفها في فلسطين ، ويجعلها تستطيع ان توجد اسرائيل بريطانية الولاء كما كان القصد اصلا والهدف منذ صدور وعد « بلفور » عام ١٩١٧ ، حين كانت هي الدولة المتزعمة للعالم الرأسمالي الامبريالي ، اي حينما كانت هي « بريطانيا العظمى » وكانت عصبة الامم ـ التي رفضت امريكا الدخول فيها ـ اداة قوية في يدها دوليا . ولكن هيئة الامم ، تلك المنظمة الدولية الجديدة التي تشكلت في ظروف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الذي انتزعت فيه الولايات المتحدة الامريكية علم الزعامة الامبريالية ، قررت تقسيم فلسطين يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الى دولتين احداهما يهودية والاخرى عربية بضغط امريكي حاد وشديد على الدول الصغرى . وكان قرار التقسيم هذا مجرد الخطوة الاولى الممكنة في ظل مختلف الظروف والتناقضات الدولية والمحلية وخاصة التناقض البريطاني ـ الامريكي لاقامة دولة اسرائيل . وعلى ان يتم فيما بعد بطبيعة الحال استكمال سيطرة هذه الدولة على البلاد كلها على ضوء المتغيرات المنتظرة في السنوات التالية لصالح امريكا عندما تنحسر شمس الامبراطورية البريطانية الغاربة عن المنطقة تدريجيا . وكان ان تحدد يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ كموعد نهائي لانسحاب القوات والادارة البريطانية من فلسطين ، او بالاحرى من الجزء المقرر اقامة اسرائيل عليه مؤقتا . هذا وقد ترك الصراع البريطاني ـ الامريكي على فلسطين بصماته بوضوح على مختلف مراحل المواجهة العربية ـ الاسرائيلية المسلحة المسماة بحرب ١٩٤٨ .

**الهاجاناه تستكمل ترسانة سلاحها السرية :**

في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٥ ذهب «بن غوريون» الى الولايات المتحدة الامريكية ليدرس ويبحث امكانيات الحصول على السلاح من هناك ، بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية وانتهت معها مرحلة التعاون الوثيق بين الوكالة اليهودية والهاجاناه وبين السلطات البريطانية في فلسطين وبات الصدام معها وشيكا ، وبالتالي اصبح من المتوقع ان تنتهي سياسة التغاضي شبه الرسمية من جانب السلطات البريطانية عن عمليات انتقال الاسلحة من مستودعات الجيش البريطاني عن طريق « السرقة » الى مستودعات الهاجاناه السرية . وقد عقد « بن غوريون » و « العازر كابلان » و « وريفين زاسلافي » ، اللذان صحباه من فلسطين في رحلته هذه ، اجتماعا سريا يوم ٧ يوليو ١٩٤٥ في منزل احد كبار رجال الاعمال اليهود الامريكيين ، يدعى « رودلف سونبرن » ، بمدينة نيويورك حضره ١٥ شخصا آخر من اعضاء المنظمة الصهيونية العالمية الامريكيين . وقد طلب « بن غوريون » في الاجتماع تكوين لجنة او هيئة سرية في الولايات المتحدة تتولى تدبير الاموال اللازمة للحصول على الاسلحة من امريكا والقارة الامريكية بصفة عامة وتدبير وسائل نقله الى فلسطين سرا . وقد تكونت بالفعل هيئة سرية اطلق عليها « مؤسسة سونبرن » تولت جمع ملايين الدولارات وانشأت مكاتب لشراء الاسلحة وشركات وهمية تتولى شحنها بعد شرائها او الحصول عليها مجانا من مخازن سلاح الجيش الامريكي . وقد شملت هذه الاسلحة المشتراة او المأخوذة من امريكا عددا من الدبابات الخفيفة والمدفعية الخفيفة والمتوسطة والسيارات المدرعة الخفيفة وسيارات النقل[٤٥] .

وكان يجري فك اجزاء هذه الاسلحة وشحنها بالسفن او الطائرات ـ فقد شكلت مؤسسة سونبرن شركة طيران وهمية تضم بعض طائرات النقل الامريكية ـ على انها آلات زراعية . هذا ويقول « بن غوريون » بصدد هذه الوقائع في تسليح الهاجاناه « منذ نهاية الحرب اهتميت في البحث عن اسلحة ثقيلة وقد استجاب الامريكيون لي واشترينا اسلحة بقيمة ما يقارب مليون دولار هربناها الى فلسطين رغم مراقبة حكومة الانتداب ـ ووافقت فرنسا وتشيكوسلوفاكيا على بيعنا الاسلحة على ان تجلب الاسلحة الثقيلة بعد قيام الدولة »[٤٦] .

وبالاضافة الى هذا فقد تم شراء آلات مصانع صغيرة لصنع الاسلحة الخفيفة

والذخيرة سرا داخل فلسطين من الولايات المتحدة . وحول هذه المسألة ايضا يقول « بن غوريون » « بأقل من مليون دولار اقتنينا عتاد المعامل الحربية الذي يساوي عشرات الملايين ، والذي نقل الى فلسطين كاملا سالما »[٤٧] . وقد ضمت هذه الالات الى ما كان موجودا من ورش صنع السلاح السرية الاخرى في فلسطين منذ الحرب العالمية الثانية والتي ساعدت بريطانيا على انشائها لتزويد قواتها في الشرق الاوسط ببعض احتياجاتها من الذخيرة والاسلحة الخفيفة مثل رشاشات « ستن » ، الالغام ، القنابل اليدوية « ميلز ٣٦ » الخ . وهناك احصائية تقول انه حتى شهر مارس ١٩٤٨ كانت المصانع الحربية الصغيرة السرية اليهودية تنتج ١٠٠ رشاش خفيف يوميا ارتفعت الى ٢٠٠ مدفع بعد ابريل ١٩٤٨، نحو ١٥٠ الف قنبلة يدوية ميلز ، حوالى ٣٠ الف قذيفة هاون عيار ٣ بوصة ، ٤٠٠ الف طلقة عيار ٢٣ مم للرشاشات شهريا[٤٨] .

هذا ويقول « بن غوريون » ايضا بصدد صفقات السلاح السرية التي تمت قبل اعلان الدولة الاسرائيلية رسميا « كان اول مبلغ كبير تلقيته لشراء الاسلحة الثقيلة هو ٣ ملايين دولار وذلك بناء على قرار الهيئة الصهيونية التنفيذية في باريس في اغسطس ١٩٤٦ . اما في عام ١٩٤٧ فقد رأيت ان هذا المبلغ لا يكفي على الاطلاق . وكانت اكثر الدول تمتنع عن بيعنا الاسلحة الا ان عملاءنا استطاعوا عقد صفقات سرية عديدة لشراء الاسلحة من الخارج . اما الدولتان اللتان كانتا ترسلان لنا الاسلحة والمعدات علنا فهما فرنسا وتشيكوسلوفاكيا . وقد ساعدتنا تشيكوسلوفاكيا قبل ان تصبح جمهورية شعبية وبعد ان اصبحت شيوعية . ( اثبتت احداث ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا مدى تغلغل العناصر الصهيونية في الاجهزة الحاكمة ) وقد اشترينا من فرنسا مقابل عملات صعبة طائرات وزوارق طوربيد ودبابات ومدافع هاون ، وحصلنا من تشيكوسلوفاكيا على طائرات « مسز شميت » الالمانية وطائرات « سبيتفاير » الانجليزية وقنابل ورشاشات من شتى الانواع وما لا يحصى من الذخيرة . وحصلنا على بعض الطائرات والدبابات والزوارق الحربية من امريكا مباشرة . كما حصلنا على بعض الطائرات والمدافع من سويسرا والمكسيك ، وقد اشترينا بالمجموع : ٢٠٤ طائرات ، ٣٨ وحدة بحرية مختلفة الانواع ، ٤٠ دبابة ، ١١٩ سيارة مدرعة ، ٤١٦ مدفعا ، ٢٤ هاونا ثقيلا ، ١٥٨ رشاشا ثقيلا ، ١٤١٧ رشاشا متوسطا ، ٦٠٣٤ رشاشا خفيفا ، ٥٢٣ رشاشا صغيرا ، ٥٣٣٩١

بندقية ، ١٧٥٥ مسدسا . ولم نستطع ان ندخل الى البلاد قبل اعلان الاستقلال الا قسما ضئيلا من هذ الاسلحة وهي : ٢٠ طائرة كنا اشتريناها من الجيش البريطاني في فلسطين ، ٥٢ سيارة مدرعة ، ٢٦ مدفعا رشاشا ثقيلا ، ٥٤ رشاشا متوسطا ، ٤٦٤ رشاشا خفيفا ، ٤١٧ رشاشا صغيرا ، ٦٢٤٠ بندقية ، ٥٠٠ مسدس . هذا. عدا الاسلحة التي كانت تملكها الهاجاناه سرا من قبل وتلك التي كنا ننتجها داخل البلاد . وبهذه الاسلحة كان علينا ان نقف في الفترة الاولى التي اعقبت اعلان الاستقلال وقيام دولة اسرائيل ضد الجيوش العربية ، وكان لنا احتياطي كاف من اليهود الذين خدموا في الحرب العالمية الثانية الخ . . . »[٤٩] .

وهكذا تكاملت للقيادة العسكرية الصهيونية كافة معطيات استراتيجيتها العدوانية الهادفة الى الاستيلاء على موطىء قدم او رأس جسر قوي فوق ارض فلسطين . فقد كفلت لها الهجرة الموارد البشرية ، وحققت لها « الكيبوتزات » وبقية انواع المستعمرات الانتشار الجغرافي والركائز الاستراتيجية اللازمة ، فضلا عن دورها في خلق معنويات وقيم الصهيونية في نفوس هؤلاء المهاجرين المزارعين ـ المقاتلين ، وضمنت لها الاحتكارات والدول الامبريالية المال والسلاح والعتاد والخبرة القتالية والتنظيمية ، والعلاقات والمناخ الدولي المناسب لشرعية قيام الدولة المزعومة . وقد تم تكامل الدعائم الرئيسية لهذه المعطيات ومقومات الوجود العسكري لدولة اسرائيل قبل ان يبدأ الاشتباك الفعلي الواسع النطاق الاول بين الشعوب العربية واسرائيل ، اي في عشية حرب ١٩٤٨ .

## ● الحواشي

(١) Safaran Nadav: From War to War, New York, Pegasus, 1969, p. 28.

(٢) Hart, Liddell: Strategy, The Indirect Approach, London, Faber and Faber, 1967, p. 335.

(٣) بوفر ، اندريه ، **مدخل الى الاستراتيجية** ، ترجمة اكرم ديري والهيثم الايوبي ـ بيروت ـ دار الطليعة ـ ١٩٦٨ ـ صفحة ٢٨ .

(٤) كلاوزفيتز ، كارل ، **في الحرب** ، الجزء الاول ـ ترجمة أكرم ديري والهيثم الايوبي ـ القاهرة ـ الكاتب العربي ـ ١٩٦٩ ـ صفحة ٢١٨ .

(٥) **موسوعة القضية الفلسطينية** ، الجزء الاول ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، صفحة ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٦) **المرجع السابق** ، صفحة ١٤٣ .

(٧) صلاح منتصر ، الاستراتيجية البترولية الامريكية والشرق الاوسط ، القاهرة ، **السياسة الدولية** ، اكتوبر ١٩٧٠ ، صفحة ١٥ .

(٨) محمد فيصل عبد المنعم ، **فلسطين والغزو الصهيوني** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٠ ، صفحة ٩٤ .

(٩) نيكيتينا، جالينا ، **دولة اسرائيل : خصائص التطور السياسي والاقتصادي** ، القاهرة ، دار الهلال ، صفحة ٤٨ .

(١٠) آلون ، ييغال ، **انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي** ، ترجمة عثمان سعيد ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٧١ ، صفحة ٦٦ ، ٧٩ .

(١١) آلون ، ييغال ، **المرجع السابق** ، صفحة ٦٦ .

(١٢) Howard, Michal; The Theory And Pratctice of War, London, Cassell, 1965, p. 339.

(١٣) آلون ييغال ، **المرجع السابق** ، صفحات ٦٧ ، ٦٨ .

(١٤) **Leon,** Dan: The Kibbutz, A New Way of Life, Oxford, Pergamon Pres,**1969,**201, 8, 9.

(١٥) نيكيتينا ، جالينا ، دولة اسرائيل ، **المرجع السابق** ، صفحات ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٠١ ، ١٨٠ ، ٢٦٠ .

(١٦) ايفانوف ، يوري ، **احذروا الصهيونية** وكالة نوفستي ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، صفحة ٧٧ .

(١٧) يوسف مروة ، **اخطار التخطيط الصناعي في اسرائيل** ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣٤ ، ٤٥ .

(١٨) ايفانوف ، يوري ، **احذروا الصهيونية** ، **المرجع السابق** ، صفحات ٩٣ ، ١٠٢ .

(١٩) نيكيتينا ، جالينا ، **دولة اسرائيل** ، **المرجع السابق** ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢٠) نيكيتينا ، جالينا ، **دولة اسرائيل** ، **المرجع السابق** ، **صفحة** ١٦٣ .

(٢١) **تهاني هلسة** ، **دافيد بن غوريون** ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، صفحة ٢٣ .

(٢٢) آلون ، ييغال ، **انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي** ، **المرجع السابق** ، ص ٦٤ .

(٢٣) **موسوعة القضية الفلسطينية** ، الجزء الاول ، **المرجع السابق** ، صفحة ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٢٤) تهاني هلسة ، **دافيد بن غوريون** ، المرجع السابق ، صفحة ٣٦ .

(٢٥) آلون ، ييغال ، **نشأة وتكوين الجيش الاسرائيلي** ، المرجع السابق ، صفحات ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ .

(٢٦) Hart, Liddell: The Liddell Hart Memoirs, Volume II, London, Cassell, 1965, p. 181, 182.

(٢٧) آلون ، ييغال ، **المرجع السابق** ، ص ٨٠ .

(٢٨) عبد القادر ياسين ، « ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية بداية الكفاح المسلح ضد الصهيونية » ، مجلة الطليعة ، القاهرة ، مايو ١٩٦٩ ، صفحة ٧٩ .

(٢٩) صبحي ياسين ، « حرب العصابات في فلسطين » ، القاهرة ، الكاتب العربي ، ١٩٦٧ ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣٠) آلون ، ييغال ، المرجع السابق ، صفحة ٧٨ ، ٧٩ .

(٣١) نص اورده هيثم الكيلاني في كتابه المذهب العسكري الاسرائيلي ، بيروت ، مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٦٩ ، صفحة ٧٧ .

(٣٢) Churchill: The Second World War 4. The Commonwealth Alone, London, Cassell, 1964, p. 90

(٣٣) **Donovan, Robert: israel's Fight for survival, New york, signet Books, 1967, p. 19**

(٣٤) Gordon, Landsborough: Tobruk Commando, London, Mayflower Books, 1968, p.31- 33

(٣٥) Love, Kennett: Suez The Twice Fought War, London, Longman, 1970, p. 50, 51.

(٣٦) آلون ، ييغال ، المرجع السابق ، صفحات ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٨٨ .

(٣٧) نص اورده هيثم الكيلاني ، المرجع السابق ، صفحة ٧٨ .

(٣٨) نص اوردته جالينا نيكيتينا في كتابها دولة اسرائيل ، المرجع السابق ، صفحة ٢٨ نقلا عن الكتاب التالي :

C. Friedich, American Policy Toward Palestine, Washington, 1944 p. 7.

(٣٩) المرجع السابق ، صفحة ٣٨ ، ٣٩ .

(٤٠) المرجع السابق ،

(٤٠) نص اوردته تهاني هلسة ، دافيد بن غوريون ، المرجع السابق ، صفحة ٥٥ ، نقلا عن كتاب :

Ben Gurion, David. Israel: Years of Challenge, Anthony Blond, London, 1964, p. 17.

(٤١) آلون ، ييغال ، المرجع السابق ، صفحات ٩٩ ، ١٠٠ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٤٢ ) آلون ، ييغال ، المرجع السابق ، صفحة ١٠٤ ، ١٠٧ .

(٤٣) ايفانوف ، يوري ، احذروا الصهيونية ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

(٤٤) نيكيتينا ، جالينا ، دولة اسرائيل المرجع السابق ، صفحة ٤١ .

(٤٥) المعلومات المذكورة نقلا عن ملخص كتاب « الوعد » للكاتب اليهودي « ليونارد سلاتر » المنشور بمجلة روز اليوسف عدد ٣١/ ٧/ ٧٢ صفحة ٣٠ ، ٣١ .

(٤٦) تهاني هلسة ، دافيد بن غوريون ، المرجع السابق ، صفحة ٦٤ .

(٤٧) ايفانوف ، يوري ، احذروا الصهيونية ، المرجع السابق ، صفحة ١٠٠ .

(٤٨ ) محمد فيصل عبد المنعم ، فلسطين والغزو الصهيوني ، المرجع السابق ، صفحة ٢٢٣ .

(٤٩) نص اورده هيثم الكيلاني في كتابه المذهب العسكري الاسرائيلي ، المرجع السابق ، صفحة ٨٤ .

٢

# التطبيق الاسرائيلي لاستراتيجية التقرب غير المباشر*

« كل الاعمال الحربية قائمة على الخداع »

[صن تزو]

قبل الميلاد بنحو ٤٠٠ عام ، كتب الاستراتيجي الصيني الشهير « صن تزو » في كتابه المعروف « فن الحرب » العبارات التالية :

« البارعون في الحرب ، يخضعون جيش العدو بدون معركة،انهم يستولون على مدنه بدون الاعتداء عليها ، ويسقطون دولته بدون عمليات طويلة » .

« الاستيلاء على جيش العدو افضل من تدميره . . لان الحصول على مائة نصر في مائة معركة ، ليس ذروة البراعة . اخضاع العدو بدون قتال هو ذروة البراعة » .

« على القائد استعمال القليل من القوة لكي يحقق الكثير » .

« تستند الحرب على الخداع . تحرك عندما تستطيع اقتناص فرصة ما ، وقم بخلق تغييرات في الموقف بواسطة توزيع او تركيز قواتك » .

« ذاك الذي يعرف فن القتال المباشر وغير المباشر ، سيكون منتصرا ، ان هذا هو فن المناورة » .

« ليس هناك ما هو اصعب من فن المناورة . وما هو شاق في مسألة المناورة ، هو ان تجعل الطريق المتعرج ، اكثر الطرق استقامة ، وان تحول المصاعب الى مزايا . لهذا سر على الطريق غير المباشر ، وحول انتباه العدو بواسطة اشغاله بطعم ثانوي . . ان الذي يستطيع فعل ذلك ، يكون مدركا للاستراتيجية المباشرة وللاستراتيجية غير المباشرة » .

---

* نشرت بمجلة « السياسة الدولية » ، عدد ٤٧ ، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٧

« السرعة هي جوهر الحرب ، استغل فرصة عدم استعداد العدو ، وتحرك عبر طرق غير مألوفة ، ووجهّ ضرباتك اليه ، في الاماكن التي لم يأخذ فيها احتياطاته » .

« ان الجيش يمكن تشبيهه بالماء المتدفق . فكما ان هذا الاخير يتجنب المرتفعات ، وينساب الى الاراضي المنخفضة والاودية ، كذلك الجيش يتجنب مواطن قوة عدوه ، ويضرب نقاط ضعفه . وكما ان الماء يعطي لانسيابه شكلا يتناسب مع طبيعة الارض التي يجري فيها ، كذلك فان الجيش يصل الى النصر وفقا للوضع الذي يكون فيه العدو . . لذلك فان القائد الذي يكون قادرا على الفوز بواسطة تعديل تكتيكاته بما ينسجم مع التغير في موقف العدو ، هذا القائد يمكن وصفه بأنه رائع جداً »[1] وهناك العديد من العبارات والجمل التي وردت في كتاب « صن تزو » تدور حول المعاني السابقة وكلها تدخل بكل تأكيد ، ضمن مفهوم استراتيجية التقرب غير المباشر بالمعنى الحديث الذي بلوره في العصر الحديث الاستراتيجي البريطاني الشهير « ليدل هارت » في نظرية متكاملة الاركان في كتابه المعروف Strategy: The Indirect Approach [الذي ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٢٩] ، وهي نظرية قام بصياغتها من خلال دراسة مطولة ، تعتمد على استقراء العديد من المعارك والحروب في التاريخ العسكري ، منذ القرن الخامس قبل الميلاد ، حين دارت معركة « ماراتون » بين الفرس والاغريق ، ثم معارك الاسكندر المقدوني ضد الفرس ، ومعارك القائد الروماني « فابيوس » عام ٢١٨ ق . م ضد « هانيبال » حتى القرن العشرين ، حيث تورطت الجيوش خلال الحرب العالمية الاولى في معارك تتسم بطابع الهجوم المباشر في معظم الحالات ، نتيجة لتأثر القادة بافكار « كلاوزفيتز » عن الدور الحاسم للمعركة الدامية بطريقة سطحية وخاطئة من جهة ، ولضعف وسائل الحركة الهجومية الاستراتيجية ، وتفوق وسائل الدفاع عليها [وكانت متمثلة في الخندق والاسلاك الشائكة والمدفع الرشاش ومدفع الميدان] ثم عادت استراتيجية التقرب غير المباشر تأخذ طريقها نحو التطبيق الناجح في بداية الحرب العالمية الثانية ، مع الحملات الالمانية الخاطفة المعتمدة على حركة المدرعات والطيران .

ويمكن ان نوجز الافكار والمبادىء الرئيسية لنظرية « ليدل هارت » الخاصة باستراتيجية التقرب غير المباشر على النحو التالي »[2] .

## الهدف والوسيلة في الاستراتيجية :

يتوقف نجاح الاستراتيجية العسكرية ، في الاساس وقبل اي شيء آخر ، على اجراء تقدير سليم ، وتحقيق تنسيق فعال بين غاية الاستراتيجية والوسائل المتاحة للوصول اليها . فالغاية الموضوعة لها ، يجب ان تكون متناسبة مع اجمالي الوسائل المتوفرة . وفي الوقت نفسه ، فان الوسائل [او الامكانات] المستخدمة الى غاية وسيطة [كطريق يؤدي الى تحقيق الغاية النهائية] يجب ان تكون متناسبة مع اهمية ومتطلبات هذه الغاية سواء كانت هذه الغاية الوسيطة ، تتمثل في احتلال هدف معين ، او في انجاز عمل مساعد على احداث نتيجة معينة . ذلك لان اي اختلال في التناسب بين الغاية والوسائل [والعكس صحيح] تكون له نتائج ضارة على العمل والمخطط ، سواء كان هذا الاختلال ناتجا عن زيادة او نقص في الوسائل او الغاية . اي ان المطلوب لنجاح العمل الاستراتيجي العسكري ، هو ضرورة تحقق مطابقة حقيقية بين الهدف والوسيلة ، الامر الذي يعرف في لغة الاستراتيجية ، باسم مبدأ « الاقتصاد في القوى » . وبطبيعة الحال ، فانه من شبه المستحيل تحقيق مطابقة مثلى بين الهدف والوسيلة ، ذلك لان فن ادارة الحرب ، يتأثر كثيرا بمدى كفاءة القادة القائمين على تطبيقه ، الامر الذي يجعل للعنصر الانساني وتفاوت قدراته ، دورا هاما في تقدير عناصر المطابقة المطلوبة ، ومن ثم يعتمد النجاح في النهاية على الاقتراب النسبي من حقيقة التطابق بين الغاية والوسائل المتاحة للوصول اليها . وعلى اية حال فان حسابات تقدير عوامل المطابقة بين الغاية والوسائل ، تعد اسهل نسبيا في مجال الاستراتيجية منها في مجال التكتيك ، حيث يصعب حساب عنصر ارادة المقاومة لدى العنصر البشري . ولذلك تهدف الاستراتيجية الى تقليل الامكانات والظروف الموضوعية الملائمة لنجاح مقاومة الخصم ، عن طريق استثمار عنصري الحركة والمفاجأة على المستوى الاستراتيجي . ونظرا لان عنصر الحركة يتعلق بالحقل المادي للنشاط العسكري ، فان حساب قدراتها يكون سهلا نسبيا ، لان ذلك يتطلب فقط معرفة الظروف الزمنية والطبوغرافية التي ستجري الحركة في ظلها ، وامكانات نقل القوات التي ستقوم بها . اما عنصر المفاجأة ، فانه يتصل بالحقل المعنوي للنشاط العسكري ، ومن ثم فان حساب قدراته ، يشكل مسألة اكثر صعوبة بكثير عما هي الحال بالنسبة لعنصر الحركة ، نظرا لان التأثير على ارادة الخصم يتوقف على معرفة

عوامل متنوعة ، وفقا لتنوع الظروف واختلاف الاوضاع في كل حالة ، ومن ثم يصعب تحديدها مسبقا .

والواقع ان عنصري الحركة والمفاجأة ، يشكلان وجهي عملة واحدة في العمل العسكري ، ويتبادلان التأثير ، فالحركة حتى ولو كانت تجري بشكل مكشوف للخصم ، يمكن ان تولد المفاجأة . اذا ما زادت معدل سرعتها ، او غيرت اتجاهها بصورة يتعذر مواجهتها من جانب الخصم . والمفاجأة تزيد من قوة دفع الحركة ، كما انها تسهل الطريق امامها ، بما تخلقه من عرقلة للاجراءات والتحركات المضادة لها . ولذلك فان ما يجب ان يبحث عنه المخطط الاستراتيجي ، هو خلق وضع استراتيجي ملائم ، ان لم يؤد بذاته الى نتيجة حاسمة فان المعركة التي تتلوه ، ستؤدي الى مثل هذه النتيجة . اي ان المعركة لا تصبح الهدف الرئيسي للاستراتيجية ، وفقا لما كان « كلاوزفيتز » ينادي به في كتابه « فن الحرب » وانصار مدرسته في الفكر العسكري الذين كانت لهم السيادة في الحرب العالمية الاولى ، وانما يتمثل هذا الهدف في الحركة والمفاجأة اللتين تشلان قدرات الخصم وفاعليته . وهكذا يتحقق النصر بأقصى اقتصاد ممكن للقوى ، اي بأقل قدر من التضحيات البشرية والخسائر المادية .

## جوهر العمل الاستراتيجي :

وبتعبير اكثر دقة وتحديدا ، يستهدف العمل الاستراتيجي تفتيت قوى الخصم ، اي اشاعة الاضطراب في صفوفه ، الامر الذي ينتج عنه بعد ذلك تدمير هذه القوى او تمزيقها ، وهذا قد يتطلب نشوب بعض المعارك الجزئية التي لن تكون من النوع الضاري .

ويتم التوصل الى هذا التفتيت او الشلل الاستراتيجي لدى الخصم في الحقل المادي [او اللوجيستيكي ، اي الاداري] نتيجة حركة تؤدي الى النتائج التالية :

أ ـ قلب توزيع قوات العدو ، واجباره على اجراء تغيير مفاجىء في جبهته يربك ويحطم توزيع وتنظيم قواته .

ب ـ تقسيم قوات العدو .

ت ـ تعريض امداداته للخطر .

د ـ منع او عرقلة تدابيره للانسحاب ، او اعادة تنظيم قواته على خطوط جديدة في قاعدته او في موطنه الاصلي .

ويمكن الحصول على التفتيت الاستراتيجي باحدى هذه الوسائل ، ولكنه يتم عادة نتيجة تجمع عدد من هذه العوامل ، ويكون تأثيرها كبيرا كلما كان حجم الجيش كبيرا ، وكان اعتماده على وسائل مواصلاته ونقل امداداته من قواعده الاصلية . اما في الحقل المعنوي ، فان الحركة والمفاجأة تؤديان الى نتيجتين :

اولاهما ، احداث انطباع مفاجىء في عقول قادة الخصم ، بأنهم لا يستطيعون مقاومة حركة العدو بصورة مجدية .

وثانيتهما ، فرض حالة من التمزق النفسي الناتج عن احساس القادة بانهم قد سقطوا في مصيدة بعد قيام العدو بحركة مادية على مؤخرة الجيش ، ومن ثم شعور القوات بعجز القادة ، وتقلص سيطرتهم ، خاصة وان الجيش مثل الرجل ، لا يستطيع الدفاع بصورة فعالة ضد ضربة تأتيه من الخلف ، دون أن يضطر للاستدارة نحوها ، ليستخدم كل اسلحته ضدها ، وعملية الاستدارة هذه تفقده توازنه ، وهذا ما يؤدي اليه التقرب غير المباشر من جيش الخصم ، على عكس الحال ، اذا ما كان التقرب مباشرا ، اذ انه يؤدي الى تقوية توازن الخصم المادي والمعنوي وزيادة قدرته على المقاومة ، وحتى اذا ما نجح في دفع العدو نحو الخلف ، فانه يقربه من قاعدته ، ويدعم قواته الموجودة هناك .

### أسس مناورة التقرب غير المباشر :

وبطبيعة الحال ، لا يشكل السير مباشرة نحو مؤخرة العدو ، هجوما استراتيجيا غير مباشر ، لان فن الاستراتيجية ليس بهذه البساطة المجردة . ذلك لان التقرب قد يبدأ غير مباشر بالنسبة لجبهة العدو ، ولكن متابعة التقدم بعد هذا بصورة مباشرة ، قد تدفع العدو الى تعديل توزيع قواته بسهولة ، ومن ثم يجد المهاجم ان حركته غير المباشرة ، قد انقلبت الى حركة مباشرة على جبهة جديدة . وانما لا بد من القيام بحركة او اكثر ، تستهدف لفت انتباه العدو ، بعيدا عن حركة الالتفاف حتى تنجح حركة التفتيت الاستراتيجي الرئيسية . وتستهدف حركة لفت الانتباه المضللة هذه الى حرمان العدو من حرية العمل ، عن طريق توزيع امكاناته وتشتيتها ، بحيث يتعذر عليه التدخل بقوة ضد مناورة الالتفاف الرئيسية [وهذا هو الجانب المادي] ومن ثم يصيب القيادة شعور بأنها خدعت ، ويسيطر عليها الخوف والاضطراب [وهذا هو الجانب المعنوي] . وتهدف حركة الالتفاف حول مجنبة جبهة العدو للزحف نحو مؤخرته ، الى تجنب المقاومة اثناء اندفاعها نحو العمق ، ولذلك يجب ان تسلك

الاتجاه الاقل مقاومة [بالنسبة للحقل المادي] وفي الوقت نفسه ، يجب ان يكون هذا الاتجاه اقل اتجاهات التقدم توقعا من جانب العدو [بالنسبة للحقل المعنوي] . والواقع ان خط المقاومة الاضعف ، وخط اقل اتجاهات التقدم توقعا ، انما يشكلان وجهي عملة واحدة . ذلك لانه اذا اختار المهاجم خطا يبدو بوضوح كامل ، انه الاضعف مقاومة ، فان ذلك سيكون واضحا في الوقت نفسه لقيادة العدو . ومن ثم لن يكون خط اقل اتجاهات التقدم توقعا من جانبها وستعمد الى تقوية المقاومة فيه ، الامر الذي قد يقضي على مناورة التقرب غير المباشرة بالفشل منذ البداية . ولذلك يجب ان يقع اختيار خط التقدم ، بحيث يهدد عدة اهداف في الوقت نفسه ، وبحيث تقع قيادة العدو في حيرة بالنسبة للهدف الحقيقي ، الذي يمكن ان تتجه اليه حركة الجيش المهاجم ، وتكون لدى قيادة الجيش المهاجم ، في الوقت نفسه ، اهداف بديلة ، يختارها على ضوء ردود فعل العدو ، وذلك حتى يكون المخطط الاستراتيجي قابلا للتلاؤم بسهولة مع تغيير الظروف .

ويتطلب نجاح مخطط التقرب غير المباشر ، تطبيقا مرنا وذكيا لمبدأ تجميع القوى ضد نقاط الضعف المعادية في توقيت مناسب ، ذلك لان التجميع يتعارض مع نشر القوات لمشاغلة العدو على جبهة واسعة . ولهذا يجب ان تكون هناك نسبة كافية من من القوات ، للقيام بحركات لفت انتباه العدو بعيدا عن خط التقدم الحقيقي ، على ان يتم التجميع للقوة الرئيسية التي تقوم بحركة التقرب غير المباشر ، اما بتقدم التشكيلات مبعثرة نحو هدف واحد ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو سلسلة متعاقبة من الاهداف ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو اهداف عدة في وقت واحد .

ويتوقف اختيار طريقة التقدم هذه على الظروف الموضوعية القائمة ، وتتوقف كفاءة الجيوش ، على الاساليب الجديدة التي تبتكرها في تنفيذ هذه المخططات ، على ان يكون هدفها ، اساسا ، شل قوات العدو ، لا مجرد تدميرها بالمعنى الذي قصده « كلاوزفيتز » .

ويجب ان تستهدف حركة الالتفاف حول مؤخرة العدو لقطع خطوط مواصلاته ، ان يتم قطع هذه الخطوط في اكبر عمق ممكن ، لان الصدمة الناتجة عن هذه الحركة ، ستكون مباشرة على تفكير القيادة نفسها ، ومن ثم يكون تأثيرها اضخم من حالة قطع خطوط المواصلات في نقطة قريبة من خط الجبهة الاصلية .

وقد لخص « ليدل هارت » المبادىء العملية ، او القواعد العامة المستفادة من استقراء النماذج التاريخية الناجحة لهذه المناورة الاستراتيجية ، التي يجب على القادة العسكريين مراعاتها لتحقيق هذا الشكل من تجميع القوى ، مقابل بعثرة قوى العدو ، وحرمانه من قدرة تجميع قواه ضد حركة التقرب غير المباشر ، في ثمانية مبادىء اساسية ، ستة منها ايجابية الطابع ، واثنان منها سلبيا الطابع ، والمبادىء الايجابية هي :

١ ـ مطابقة الهدف مع الامكانات .

٢ ـ ضرورة التمسك بالهدف مع تعديل المخطط تبعا لتغير الظروف .

٣ ـ اختيار الخط الاقل توقعا من جانب العدو .

٤ ـ استثمار خط المقاومة الاضعف .

٥ ـ اتباع خط عمليات يؤدي الى اهداف متتالية وبديلة .

٦ ـ مراعاة المرونة في التخطيط وتشكيل القوات لملاءمة الظروف .

اما المبادىء السلبية فهي :

١ ـ عدم القاء كل الامكانات اذا كان العدو محترسا .

٢ ـ عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه ، او بالاسلوب نفسه ، بعد فشل الهجوم السابق .

ويقول الاستراتيجي الفرنسي الجنرال « اندريه بوفر » ان هذه القواعد ، او المبادىء التي عرضها « ليدل هارت » ، يمكن تلخيصها في اربع قواعد[٣] هي :

١ ـ اجبار الخصم على بعثرة قواته بواسطة التقرب غير المباشر .

٢ ـ المفاجأة بالقيام بعمل غير متوقع .

٣ ـ عمل القوي ضد الضعيف .

٤ ـ البحث عن الحل الحاسم في حقول العمليات الثانوية ان امكن .

وقد علق على هذه الاستراتيجية فقال « ان ليدل هارت قد طور نظرية « التقرب غير المباشر » بصورة باهرة ، واعتبرها افضل الاستراتيجيات على الاطلاق .وتتضمن هذه الاستراتيجية في مجال العمليات العسكرية « عدم اخذ الثور من قرنيه » اي عدم مجابهة العدو في اختبار مباشر للقوة . . والواقع ان مناورة التقرب غير المباشر ، هي وسيلة تفرض نفسها على احد الخصمين المتنازعين ، اذا كان لا يثق ثقة تامة بانه من القوة ، بحيث يستطيع التغلب على خصمه في معركة تنشب على ارض يختارها

عدوه . . ان الفكرة الرئيسية من وراء هذا المفهوم ، هي قلب ميزان القوى المتجابهة قبل اختبار المعركة بالمناورة لا بالقتال . فبدلا من ان نجابه العدو مجابهة مباشرة نستعين بلعبة دقيقة ، نرمي من ورائها الى تعويض النقص الذي نجد انفسنا فيه بالنسبة لقوات العدو »(٤) . هذا وقد اوضح « ليدل هارت » ان افكاره تتفق كثيرا مع افكار « صن تزو » ، وانه تعرف على كتابه « فن الحرب » منذ عام ١٩٢٧ واضاف « وعندما قرأت الكتاب ، وجدت فيه نقاطا كثيرة تتفق مع افكاري ، وخاصة في تركيزه المستمر على القيام بما هو غير منتظر ، وتأكيده على استراتيجية التقرب غير المباشر »(٥) .

ولقد اعطت الاسلحة الحديثة [المعتمدة على آلة الاحتراق الداخلي في حركتها] من دبابات وطائرات ، امكانات مادية كبيرة الاهمية ، لتنفيذ مناورة التقرب غير المباشر ، خاصة في ظل اختراع اجهزة الاتصال اللاسلكي وتعميم استخدامها عسكريا بين القيادات ومختلف الوحدات المقاتلة البرية والجوية . وذلك بحكم ان هذه الاسلحة والمعدات ، سهلت كثيرا من الناحية الموضوعية ، امكانات استثمار عنصري الحركة والمفاجأة اللذين يشكلان ادوات تنفيذ هذه المناورة بصورة اساسية ، خاصة حينما تتوفر لدى القيادة المنفذة ، التكتيكات واشكال التنظيم القتالي الملائمةللحصول على اقصى مردود ممكن لهذه الاسلحة ، وذلك كما اثبتت خبرات الحرب الخاطفة الالمانية في بداية الحرب العالمية الثانية . التي شهدت تطبيقات نموذجية لمناورة التقرب غير المباشر ، لا سيما في عملية غزو فرنسا التي جرت في صيف ١٩٤٠ . فقد كانت القيادة الالمانية العليا تشعر ان ميزان القوى بينها وبين قوات الحلفاء ، لا يسمح لها بضمان نصر اكيد في حالة لجوئها الى اسلوب الهجوم المباشر التقليدي . ولذلك لجأت ، من خلال ما عرف بعد ذلك في التاريخ العسكري بمناورة « سيدان » التي خطط لها الجنرال « فون مانشتاين » ، الى قلب ميزان القوى ، بمناورة تقرب غير مباشر على مستوى استراتيجي واسع النطاق ، تمت بوساطة هجوم ثانوي على بلجيكا وهولندا ، غطي بهالة ضخمة من المظاهر التي تكسبه طابع الهجوم الرئيسي ، وذلك لجذب القوة الضاربة الرئيسية لجيوش الحلفاء ، وفي الوقت نفسه ، دفعت بالكتلة الاساسية من قواتها المدرعة والميكانيكية عبر غابات الاردين الوعرة [اي عبر اقل الاتجاهات توقعا من جانب قيادة الحلفاء] ، لتخترق خطوط الحلفاء في اقصى الطرف الايسر لخط « ماجينو » عند « سيدان » ،

وحيث كانت توجد اضعف الدفاعات والقوات « اي الاتجاه الاقل مقاومة » . ثم اتجهت المدرعات ، التي كانت تعمل وفقا لتكتيك ثنائي الطائرة - الدبابة ، اثر نجاح الخرق المركز السريع فيما عرف بثغرة « سيدان » نحو الغرب ، اي نحو بحر المانش . بدلا من الاتجاه المتوقع في هذه الحالة ، الا وهو الجنوب حيث توجد « باريس » ، وذلك بحكم ان نقطة الخرق كانت تهدد عدة اتجاهات ، تكاد تتساوى في الاهمية والخطورة ، ومن ثم وقعت قيادة الحلفاء في حيرة من حيث تحديد اتجاه الجهد الرئيسي للهجوم . وحتى بعد ان اتجه الهجوم غربا ، كانت قيادة الحلفاء لا تعرف ما اذا كانت المدرعات الالمانية ستتجه نحو « ليل » ام نحو « اميان » . ثم ضاعفت سرعة التقدم نحو المانش من نتائج المفاجأة ، وهكذا التفت المدرعات الالمانية حول مؤخرة قوات الحلفاء الرئيسية في بلجيكا وفي العمق الاستراتيجي البعيد ، الامر الذي افقد قوات الحلفاء توازنها المادي والمعنوي ، واربك قيادتها ، وقلص سيطرتها عليها ، واصبح كل همها ، الفرار عبر ميناء « دنكرك » تحت ضغط المطرقة الزاحفة من الشمال ، والسندان الملتف من الجنوب . وطوال هذه العمليات ، لم تدر معارك حاسمة او دامية بالمعنى الذي قصده « كلاوزفيتز » . وكانت الخسائر البشرية قليلة نسبيا لدى الطرفين بالقياس لحجم قواتهما الهائلة ، والنتائج الاستراتيجية الحاسمة التي اسفرت عنها العمليات . وشكل عدم ادراك قيادة الحلفاء لاساليب حرب الحركة والامكانات الحقيقية للطائرة والدبابة ، عاملا مساعدا بصورة غير مباشرة لنجاح تكتيكات « الحرب الخاطفة » الالمانية ، ومن ثم استراتيجية التقرب غير المباشر .

## اهمية مناورة التقرب غير المباشر في الاستراتيجية الاسرائيلية

تعمل الاستراتيجية العليا الاسرائيلية ، التي تخضع لها الاستراتيجية العسكرية وكافة الاستراتيجيات الاخرى من دبلوماسية واقتصادية ، على تحقيق اهدافها ، المتمثلة في تأكيد الوجود الصهيوني داخل المنطقة العربية ، عن طريق العدوان والتوسع الاقليمي بصورة تدريجية مرحلية . وذلك بحكم انها تدرك حقيقة ان مختلف الظروف الدولية والمحلية المحيطة بصراعها مع العرب ، لا تسمح بقدر كبير زمنيا من حرية العمل العسكري العنيف المؤدي الى تحقيق توسعات اقليمية ضخمة . ولذلك فانها كانت تحرص ، سواء قبل نشوء الدولة رسميا او بعدها ، على

القيام بمناورات دعائية وسياسية في الحقل العالمي ، لتحصل على تأييد قوى دولية مختلفة ، وتحييد قوى دولية اخرى ، وشل فاعلية القوى المؤيدة للعرب او اضعافها نسبيا ، وذلك لتتيح لنفسها قدرا معقولا من حرية العمل العنيف لفترة محدودة ، ثم تلجأ اثر ذلك الى استخدام القوة العسكرية ، لتحقيق الهدف المرحلي الموضوع . وبسرعة كبيرة قبل ان تتجمع القوى المحلية بشكل وحجم كافيين لافساد المخطط، وقبل ان تتدخل القوى الخارجية المؤيدة للعرب ، او يتحرج موقف القوى المحايدة . وبعد النجاح في تحضير وتنفيذ هذه المناورة الخارجية ، كانت تلجأ الى تنفيذ المناورة الداخلية التي ستجري على البقعة الجغرافية المحلية التي تريد الحصول فيها على هدفها المرحلي المباشر ، وذلك بوساطة عمل عسكري يعتمد على عناصر المفاجأة والسرعة .

وتعرف هذه المناورة الاستراتيجية الداخلية المنفذة في اطار استراتيجية شاملة غير مباشرة باسم « مناورة الخرشوفة Manœuvre d'artichaut على حد تعبير الجنرال « اندريه بوفر » الذي يقول عنها انها مناورة « تتحقق على اهداف متتالية ، تبدو اهدافها متواضعة نسبيا ، وتتخللها مفاوضات . . وقد اعطى هتلر عن هذه المناورة مثلا بارزا من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٣٩ [يقصد عمليات ضم النمسا ومنطقة الراين وتشيكوسلوفاكيا] . . وينبغي ان تصمم المناورة الداخلية كاغارة كبرى ، اساسها المفاجأة والسرعة ، والاعمال الخاطفة التي تنتقل من الاقوى الى الاضعف ، تلك الاعمال المستغلة للقوى والمفاجأة . اذن فمثل هذا المجال ، هو مجال القوى المنقولة جوا والآلية والمدرعة . وبالطبع لا تعتمد مثل هذه السرعة على توقعات وعلى تنفيذ عنيف فقط ، وانما تعتمد ايضا على تحضير كامل شامل في كل الميادين . ان مثل هذه العملية لا ترتجل ارتجالا . واخيرا ، اذا كانت حرية العمل المتاحة للمناورة الخارجية ، هي شرط النجاح نفسه ، فهناك شرط آخر خارجي لا يمكن الاستغناء عنه ايضا ، وهو ان يبدو الهدف هدفا محدودا بصورة كافية ، حتى يكون مقبولا في الرأي العام الدولي . وقد نجح هتلر نجاحا بينا في تقديم كل هدف من اهدافه المتتالية ، وكأنه الهدف الوحيد والاخير »[٦] . وقد اشار « بوفر » في حديثه عن مناورة الخرشوفة وامثلة تطبيقها ، الى تبني اسرئيل لها ، ولكنه قرن هذا التطبيق بالطابع الدفاعي ، تمشيا مع ما تزعمه من انها كانت تلجأ للاعمال الهجومية العدوانية ، لتفسد مخططات هجومية عربية مزعومة ، كان من المفروض ان تتم لولا اقدامها على هذه « الهجمات

المضادة الاجهاضية » ، وذلك حتى ينفي عن الدولة العبرية ، طابع العدوان والتوسع التدريجي فقال « وعلى نموذج دفاعي ، تصنف كل المعارك الاسرائيلية في سيناء عام ١٩٥٦ في نفس هذه المجموعة [يقصد مجموعة الامثلة العملية التي تتحقق فيها مناورة الخرشوفة على اهداف متتالية . . الخ] . ولنقل ايضا ان استخدام هذه المناورة ، اخطر بكثير من استخدام « المناورة بالاعياء » [اي استراتيجية الحرب الطويلة الامد] نظرا لطابعها العنيف والمثير . الا انها تبقى في بعض الحالات الخاصة والمحددة ، ممكنة جدا وكبيرة الفاعلية احيانا ، وخاصة كما فعلت اسرائيل في عدة مناسبات ، اذ اتسمت بطابع ضربات الايقاف(٧) !

ولما كان مجال العمل العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، تحكمه اعتبارات مناورة « الخرشوفة » ، المتوافقة بدقة مع المناورة الخارجية غير المباشرة . وخاصة من حيث محدودية الفترة الزمنية التي يجب ان يجري خلالها ، وكذلك من حيث ضرورة مراعاة اكبر اقتصاد ممكن في القوى البشرية والمادية ، نظرا لاختلال معطيات عناصر القوة العسكرية من الناحية الاستراتيجية ، من حيث كم الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة موضوعيا لطرفي الصراع ، بما يجعل العرب يتفوقون على اسرائيل في حالة القتال الطويل الامد [اذا ما احسنوا تنفيذ المناورة بالاعياء] ، فانه كان من الضروري والمنطقي تماما ، ان تلجأ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية . الى تبني استراتيجية عمليات قائمة على مبادىء « التقرب غير المباشر » . وتحاول تطبيقها بنجاح قدر امكانها في كل مرة يجري فيها تنفيذ « مناورة الخرشوفة » . اي مناورة القضم المتتابع للاهداف التوسعية .

ولذلك اهتم معظم القادة العسكريين الاسرائيليين . امثال « ييغال يادين » و « ييغال آلون » و « اسحق رابين » . . الخ ، بدراسة واستيعاب افكار « ليدل هارت » ، ومبادىء وتطبيقات استراتيجية التقرب غير المباشر ، ووصل بهم الاهتمام بذلك ، الى حد الاتصال المباشر بليدل هارت نفسه ، سواء في المرحلة التي سبقت انشاء الدولة الصهيونية رسميا [اي مرحلة ايجاد الركائز البشرية والجغرافية ـ الاستراتيجية والاقتصادية للوجود الاسرائيلي في فلسطين والتي تمت ايضا بطريقة القضم المتتابع] او في المراحل التي تلت تكوين الدولة . وساعدها في ذلك ، ان « ليدل هارت » كان مدافعا بشدة عن الوجود الصهيوني في فلسطين ، وداعيا الى تدعيمه دائما ، ومتحمسا للمنجزات العسكرية الاسرائيلية . وقد روى في مذكراته ،

ان اهتمامه العملي بذلك بدأ في الثلاثينات اثناء الثورة العربية ضد الاحتلال البريطاني ، والوجود الصهيوني المتزايد في فلسطين عام ١٩٣٦ ، وذلك في معرض حديثه عن دور ضابط المخابرات البريطاني المعروف « اورد وينغيت »[٨] الذي اسهم اسهاما فعالا في تدريب وتنظيم « الهاجاناه » ، وقاد العديد من عملياتها المضادة لقوات الثورة العربية وقتئذ*. ولذلك افرد « ليدل هارت » في الطبعات الاخيرة لكتابه « Strategy:The Indirect Approach »ملحقا خاصا تناول فيه الجنرال « ييغال يادين » ، رئيس الاركان الاسرائيلي الاسبق ومدير العمليات اثناء حرب ١٩٤٨ . اهمية استراتيجية التقرب غير المباشر في الاستراتجية العسكرية الاسرائيلية ، وعرض فيه استاذ التاريخ العسكري الاسرائيلي المقدم « نتانل لورش » تطبيقات هذه الاستراتيجية في المراحل الاخيرة من حرب ١٩٤٨ .

**ابرز التطبيقات الاسرائيلية :**

شهدت الحروب العربية - الاسرائيلية عدة تطبيقات اسرائيلية لاسلوب الاقتراب غير المباشر على كلا المستويين الاستراتيجي والتكتيكي . ولا يتسع المجال في دراستنا هذه ، لعرضها جميعا بالتفصيل ، لان ذلك يتطلب كتابا كاملا حول العمليات البرية الاسرائيلية ، ولهذا سنعرض لابرز هذه التطبيقات بايجاز ، لنستخلص الخبرات والخصائص الرئيسية للتطبيق الاسرائيلي لهذا الاسلوب ، وخاصة على المستوى الاستراتيجي .

**عملية « حوريف » عام ١٩٤٨ :**

في بداية كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ كانت القوات المصرية الموجودة في فلسطين تحت القيادة العامة للواء « فؤاد صادق » موزعة على النحو التالي :

١ - لواءان من المشاة ، تعززهما وحدات من المدفعية ، وكتيبة دبابات في القطاع الساحلي « رفح - غزة » على امتداد نحو ٣٥ كيلومترا .

٢ - لواء مشاة في قطاع « العوجة - العسلوج » داخل صحراء النقب على امتداد نحو ٤٠ كيلومترا .

٣ - وحدات صغرى اخرى موزعة على طريق « العوجة - رفح » على طول الحدود المصرية - الفلسطينية ، ووحدات اخرى في القاعدة الادارية الرئيسية في « العريش » ، وفي « ابو عجيلة » التي اعتبرت قاعدة فرعية لقوات النقب .

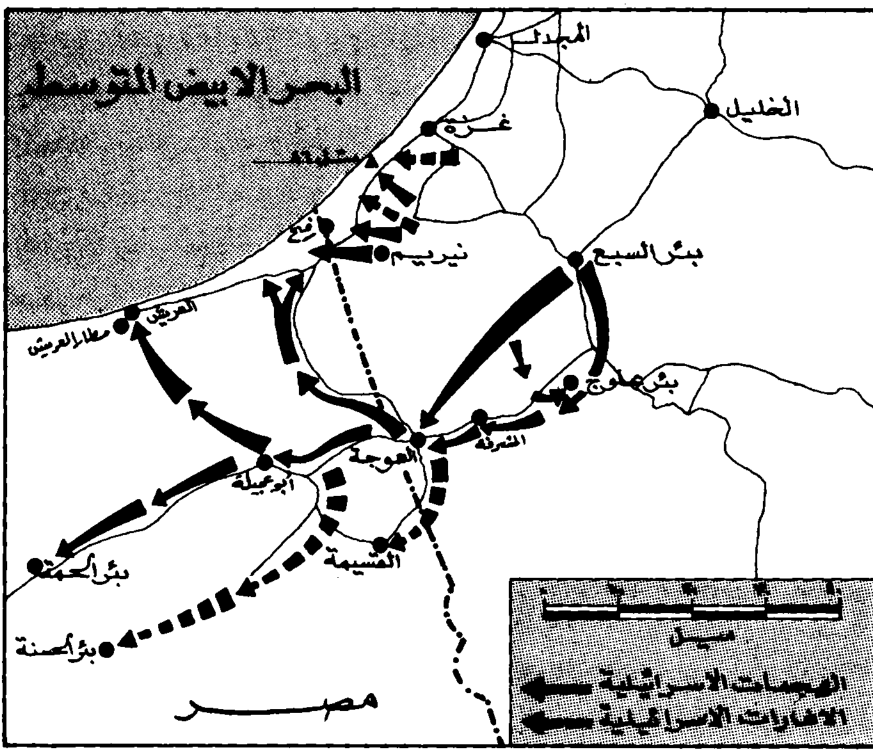
٤ ـ لواء مشاة محاصر في قطاع « الفالوجه ـ عراق المنشيه » ، نتيجة للهجوم الاسرائيلي الذي بدأ في ١٥ تشرين الاول ( اكتوبر ) السابق وانتهى في ٩ نوفمبر ، واسفر عن عزل هذا اللواء ، بعد انسحاب القوات المدافعة عن « اسدود » و « المجدل » وسقوط مواقع « التل ١١٣ » و « تقاطع الطرق » و « عراق سويدان » . وكذلك سقطت بئر السبع » وانعزلت القوة المصرية الخفيفة الموجودة في قطاع « الخليل ـ بيت لحم » جنوب القدس ، نتيجة لذلك، عن قوات قطاع «العوجة ـ العسلوج » .

وكانت القيادة العسكرية الاسرائيلية ، تخطط وقتئذ لتصفية الموقف تماما على الجبهة الجنوبية [اي المصرية] ، بعد ان اصبح ميزان القوى العسكري العام في صالحها ، نتيجة لتدفق السلاح والعتاد والمتطوعين من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال الشهور السابقة ، منذ الهدنة الاولى والثانية ، وتخلي الجيوش العربية عن الاستراتيجية الهجومية التي انتهجتها في بداية الحرب حتى الهدنة الاولى . وعموما كان الموقف الاستراتيجي في بداية كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ ملائما للقيادة الاسرائيلية ، كي تبدأ هجومها المضاد العام في الجنوب ، الذي هدفت من ورائه الى اخراج الجيش المصري من فلسطين تماما، وانهاء الحرب معه ، ومن ثم مع بقية الجيوش العربية . وتمثل هذا الموقف الاستراتيجي الملائم في النقاط التالية :

١ ـ توقف القتال مع الجيش الأردني في الجبهة الوسطى ، ودخول الملك عبد الله في مفاوضات سرية مع اسرائيل ، من اجل التوصل الى هدنة دائمة[٩] ، وبذلك امنت القيادة السياسية الاسرائيلية مؤخرة قواتها العاملة في الجبهة المصرية . ضد اي تدخلات محتملة للجيش الاردني على محور « الخليل ـ بئر السبع » بصورة خاصة .

٢ ـ توقف القتال مع كل من الجيش العراقي والسوري واللبناني في الجبهة الشمالية ، وكذلك مع جيش الانقاذ العربي بقيادة « فوزي القاوقجي » اثر عملية « حيرام » التي نفذت في الفترة من ٢٨ الى ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٨ واسفرت عن انسحاب الجيش المذكور من الجليل الاعلى ، وتوقفه عن المشاركة الفعالة في الحرب .

٣ ـ سوء اوضاع الجيش المصري من حيث السلاح والذخيرة ، وخاصة من حيث نقص المدرعات والطائرات والمدفعية [اذ كان لديه وقتئذ نحو ٢٤ مدفع ميدان




عمليـة عــين ١٩٤٨

عيار ٢٥ رطلا و ٤٠ مدفع م ـ د عيار ٦ ارطال وكتيبة دبابات « لوكست » و ٢١ عربة مدرعة « هامبر » وبعض حمالات البرن و٢٠ طائرة « سبيتفاير » . . . الخ] وتبعثر وحداته على محاور منفصلة ليس لها عمق دفاعي ، وخطـوط مواصلاتها طويلة معرضة للقطع ، او في مواقع محاصرة او منعزلة .

وساعدت هذه العوامل كلها على تحسن الموقف الاستراتيجي العام لصالح الجيش الاسرائيلي ، الذي حشد قواته الرئيسية ، وركز جهوده على الجبهة المصرية ، فاصبح لديه ٤ الوية مشاة [ضمت الالوية « الكسندروني » و « الغولاني » و « هنيجف » و « وهارئيل »] واللواء المدرع الثامن [المكون اساسا من عربات مدرعة ومصفحات نصف جنزير وعربات جيب مسلحة برشاشات وعدد قليل من دبابات شيرمان وكروميل] .

وعلى هذا الاساس اصدر الجنرال « ييغال يادين » ، مدير العمليات برئاسة الاركان ، يوم ١٠ - ١٢ - ١٩٤٨ قرارا للقيادة الجنوبية لتنفيذ عملية « حوريف » [او عين كما تسمى احيانا] على ان تنتهي الاستعدادات يوم ١٦ - ١٢ - ١٩٤٨ ، وعهدت القيادة الى العقيد « ييغال آلون » [الذي سبق ان قاد هجوم ١٥/ ١٠ تشرين الاول المسمى بعملية الضربات العشر] بقيادة العملية ، على ان يبدأ الهجوم ليلة ٢٢ - ٢٣ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ .

ووضعت خطة العملية في الاساس ، على تجنب الهجمات المباشرة ، واستخدام استراتيجية التقرب غير المباشر ، وذلك بحكم ان التفوق العسكري الاسرائيلي كان محدودا ، ولا يضمن تحقيق النجاح في حالة استخدام اسلوب المجابهة العنيفة المباشرة ، ذلك لان « كل تجارب الجيش الاسرائيلي في الحرب كانت تدل حتى ذلك الوقت ، على ان احتلال المواقع المصرية المنظمة للدفاع ، انما هي مهمة صعبة . وانه باستثناء الهجمات التي جرت ضد التل ١١٣ [بما في ذلك الهجوم الاخير على عراق سويدان] حيث كان لا يمكن تجنب الهجوم الجبهي فان كافة نجاحات الجيش الاسرائيلي ، كانت دائما تستند الى عنصر المفاجأة والحركية ، لا الى التفوق في الحشد وقوة النيران »[١٠] كما يقول المؤرخ العسكري الاسرائيلي « نتانل لورش » . هذا فضلا عن ان الخبرة الفاشلة الدامية لمعركة « اللطرون » على الجبهة الاردنية ، حيث فشلت خمس هجمات جبهية مباشرة في الاستيلاء على حصن مركز البوليس هناك ، قد اثبتت مدى فداحة الخسائر المترتبة على مثل هذه العمليات . اذ قتل اكثر من ٧٠٠ جندي اسرائيلي دون جدوى[١١] . ولذلك استندت خطة « يادين » على توجيه الضربة الرئيسية الى محور « العوجة - العسلوج » على الجناح الشرقي للجبهة المصرية ، باعتبار انه المحور « الاضعف مقاومة » و« الاقل توقعا » من جانب القيادة المصرية ، والمعرض بسهولة اكبر لقطع خطوط مواصلاته . ومن ثم تحرج موقف قواته بسرعة ، نظرا لانعدام الموارد المحلية للمؤن والمياه تقريبا ، وطبيعة الارض الصحراوية المكشوفة. وفي الوقت نفسه. يجري تثبيت قوات محور «رفح - غزة» على الجناح الغربي، بهجمات مخادعة قوية، تهدد خطوط مواصلاته بطريقة توحي ان هناك محاولة لخلق « فالوجه » اخرى في « غزة » ، ومن ثم تتصور القيادة المصرية ، ان هذا الهجوم هو الهجوم الرئيسي للعدو . وبعد تصفية المقاومة الرئيسية لمحور « العوجة - العسلوج » ، اثر الاستيلاء على « العوجة » ، تندفع القوات المدرعة

الميكانيكية في اغارة خاطفة داخل سيناء ، عبر محور « ابو عجيلة ـ العوجة » وتتجه نحو « العريش » شمالا ، لتهدد القاعدة الادارية الرئيسية هناك ، فتخلق اضطرابا معنويا لدى القيادة المصرية ، قد يفقدها ، التوازن ، ويجبرها على سحب قواتها من محور « رفح ـ غزة » ، خاصة بعد توجيه هجمات قوية ضد « رفح تهدد بالاستيلاء عليها . ولزيادة الاضطراب في العمق الاستراتيجي والاداري المصري ، تشن قوة خفيفة ، اغارة خاطفة من « ابو عجيلة » تجاه مطار « بئر الحمة » على المحور الاوسط في سيناء المتجه نحو الاسماعيلية وقناة السويس .

وتدعم هذه العمليات بغارات جوية على « العريش » و « رفح » و « خان يونس » و « الفالوجه » ، المحاصرة بلواء « الكسندروني » واغارات كوماندوس بحري على خط سكة حديد « العريش ـ رفح » وقصف بحري ضد زوارق الطوربيد لغزة . وكل ذلك لتقوية اعتقاد القيادة المصرية ، بان الهجوم المخادع على محور « رفح ـ غزة » هو الهجوم الرئيسي ، وتغطية الهجوم الرئيسي القائم على التقرب غير المباشر عبر حركة الالتفاف حول الجناح الصحراوي للقوات المصرية ، وتهديد خطوط مواصلاتها ومراكزها الادارية في العمق الاستراتيجي ، ليكون التأثير المعنوي مباشرا على القيادة المصرية العامة نفسها ، وزعزعة ثقة القوات المدافعة عن مواقعها بقوة في قطاع « غزة » ، وكذلك في جيب « الفالوجه » في نفسها وفي قيادتها .

وعلى المستوى التكتيكي ، وضع « ييغال آلون » خطته في مهاجمة وتصفية محور « العوجة ـ العسلوج » على اساس تجنب الهجوم المباشر على المواقع الدفاعية المصرية القوية الموجودة على امتداد الطريق المرصوف بالاسفلت بين العوجة والعسلوج ، والممتد شمالا حتى « بئر السبع » ، نظرا لصعوبة الاستيلاء عليها ، واحتمال استمرار صمودها لحين تعزيزها بقوات احتياطية تأتي من طريق « رفح ـ العوجة » او العريش ـ ابو عجيلة ـ العوجة ، كما حدث في عمليات سابقة على الجبهة المصرية .

ولذلك قرر « آلون » دفع اللواء المدرع الثامن ، تعاونه كتيبة مشاة محمولة من لواء « هارئيل » عبر درب صحراوي مجهول ، كان الرومان قد انشأوه قديما ، اكتشفته المخابرات الاسرائيلية بالتعاون مع بعض علماء التاريخ والاثار ، يمتد من « بئر السبع » حتى « العوجة » ، قام سلاح المهندسين بترميمه سرا قبل بدء العملية الهجومية خلال عدة ليال . وفي الوقت نفسه ، كان على كتيبتين من لواء « هنيجف »

[اي النقب] ان تقطعا الطريق بين « العوجة » و « العسلوج » ومهاجمة العسلوج بعد ذلك من الخلف خلال الليل . على حين تقوم وحدات اخرى من ا للواء المذكور ، بقطع طريق « العوجة ـ رفح » لتعرقل سبيل وصول اي تعزيزات اليها من « رفح » حيث كانت توجد القيادة المصرية العامة ، وتجعلها معزولة في وجه هجوم اللواء المدرع الثامن المفاجىء ، الذي سيتم عبر الدرب الروماني المذكور[١٢] .

وقد بدأ تنفيذ الهجوم الثانوي المخادع على محور « رفح ـ غزة » ، وماصحبه من غارات جوية وقصف بحري ، بعد ظهر يوم ٢٢/ ١٢/ ١٩٤٨ . وفي ليلة ٢٥ ـ ٢٦/ ١٢ بدأت العمليات الرئيسية ضد محور « العوجة ـ العسلوج » وفقا للمخطط الموضوع وتكبدت كتيبتا لواء « هنيجف » خسائر فادحة اثناء قطعها طريق « العوجة ـ العسلوج » . وفشل هجوم اللواء المدرع الثامن على « العوجة » في البداية بعد ظهر يوم ٢٦/ ١٢ نظرا لان القيادة الاسرائيلية دفعته عبر الطريق الرئيسي من جهة الشمال الشرقي ، بدلا من استمرار زحفه البطيء عبر الدرب الروماني ، ومهاجمة البلدة من الغرب ، او الالتفاف حولها من الجنوب ، حتى تستطيع التعجيل بالاستيلاء على « ابو عجيلة » ، ولذلك استأنفت هجومها في فجر يوم ٢٧/ ١٢ من جهة الجنوب ، بعد تمهيد قوي بالمدفعية والطيران ، ونجاح قوات « هارئيل » في منع وصول التعزيزات المصرية من « رفح » واستولى اللواء المدرع المذكور بعد ذلك على « ابو عجيلة » ليلة ٢٩/ ١٢ وفي هذه الاثناء ، اضطرت حامية « العسلوج » المصرية الى ان تنسحب عبر الصحراء نحو « القسيمة » ثم اندفعت القوات الاسرائيلية نحو « العريش » ظهر يوم ٢٩/ ١٢ ولكن كتيبة مشاة مصرية معززة بمدافع م ـ د صدتها عند « بير لحفن » على مسافة ١٣ كيلو مترا جنوب العريش حيث تخندقت بقوة مستندة على الكثبان الرملية الناعمة على كلا جناحيها . ومن ثم لم تستطع القوة الاسرائيلية المدرعة والميكانيكية ان تلتف حولها ، وتكبدت خسائر فادحة في هجومها الجبهي ، واضطرت الى الانسحاب الى « ابو عجيلة » بسرعة ، فوصلتها في صباح اليوم التالي ، ثم واصلت تراجعها الى « بئر السبع » في اليوم نفسه تحت ضغط هجمات جوية مصرية ، وتقدم كتيبة المشاة المصرية تعززها كتيبة دبابات « لوكست » ومدفعية . وفي الوقت نفسه ، فشلت الهجمات التي شنت على « رفح » طوال الفترة بين ١ و ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، وأعقب ذلك وقف لاطلاق النار بمقتضى قرار من مجلس الامن ظهر يوم ٧ كانون الثاني ( يناير ) ومن ثم

اسفرت العملية « حوريف » عن تصفية محور « العوجة ـ العسلوج » فقط ، وبقي قطاع « غزة » وجيب « الفالوجه » [الذي انسحبت منه القوات المصرية بعد ذلك بمقتضى اتفاقية الهدنة الدائمة] ، وذلك بفضل ثبات اعصاب القيادة المصرية ، ونجاحها في صد الهجوم الاسرائيلي على « العريش » و « رفح » و « التبة ٨٦ » الواقعة بين « رفح » وغزة » واستمرار صمود « الفالوجه » ـ عراق المنشية » .

وشكل ضعف سلاح المدرعات الاسرائيلي الناشىء من حيث قلة عدد الدبابات ، وعدم وجود مدفعية ذاتية الحركة ، وقلة خبرة رجاله القتالية والقيادية ، فضلا عن ضعف الطيران ، وشبه انعدام دعمه القريب للمدرعات ، شكل عاملا مساعدا لعدم استكمال نجاح الخطة الاسرائيلية . غير ان العملية كانت تعميدا اوليا لا بأس به لقدرة الجيش الاسرائيلي على ممارسة حرب الحركة الخاطفة المستندة لاسلوب التقرب غير المباشر ، استراتيجيا وتكتيكيا ، ولاستيعابه العملي للروح الهجومية التي اصبحت تمثل الطابع الرئيسي لعملياته بعد ذلك في الحروب التالية . وقد كتب « ييغال يادين » في سبتمبر ١٩٤٩ مقالا بعنوان « تحليل استراتيجي لمعارك السنوات الاخيرة » نشرته « صحيفة القوات المسلحة الاسرائيلية » « وكان قد اصبح رئيسا للاركان العامة » وظهرت ترجمته الموجزة في ملحق طبعة كتاب « ليدل هارت » « الاستراتيجية : التقرب غير المباشر » عام ١٩٦٧ « سبق ان اشرنا اليه » قال فيه « ان ايام الهجمات التكتيكية الجبهية اصبحت تتلاشى بسرعة ، واصبح فن التكتيك ، يهدف الى تحقيق المهام الرئيسية بوساطة الهجمات على الاجنحة والمؤخرة . ومع ذلك فلا يزال هناك جدل قائم بين خبراء الحرب ، حول ما اذا كان هذا الاسلوب قابلا للتطبيق في مجال الاستراتيجية ايضا . وفي رأيي ان هذا الاسلوب يمكن ان يطبق في مجال الاستراتيجية ، ولكن بصورة مختلفة بطبيعة الحال . وليس من شك في ان استراتيجية التقرب غير المباشر ، هي الاستراتيجية السليمة الوحيدة ، ولكن قوام التقرب غير المباشر في الاستراتيجية ـ كما حدده وشرحه وطوره ، بشكل رائع الكابتن ليدل هارت ـ يكون اكثر اتساعا وتعقيدا عنه في مجال التكتيك . ذلك لانه حتى نستطيع ان نستثمر مبادىء الحرب في خدمة هدفنا ، ونؤسس عملنا على اساس تقرب استراتيجي غير مباشر ، بحيث يمكن ان نحدد نتيجة القتال حتى قبل ان يبدأ القتال نفسه ، فانه من الضروري تحقيق الاهداف الثلاثة التالية :

أ ـ قطع خطوط مواصلات العدو ، وبالتالي يصاب بنيانه المادي بالشلل .

ب ـ سد خطوط انسحابه ، وبالتالي تضعف ارادة القتال لديه وتتحطم معنوياته .

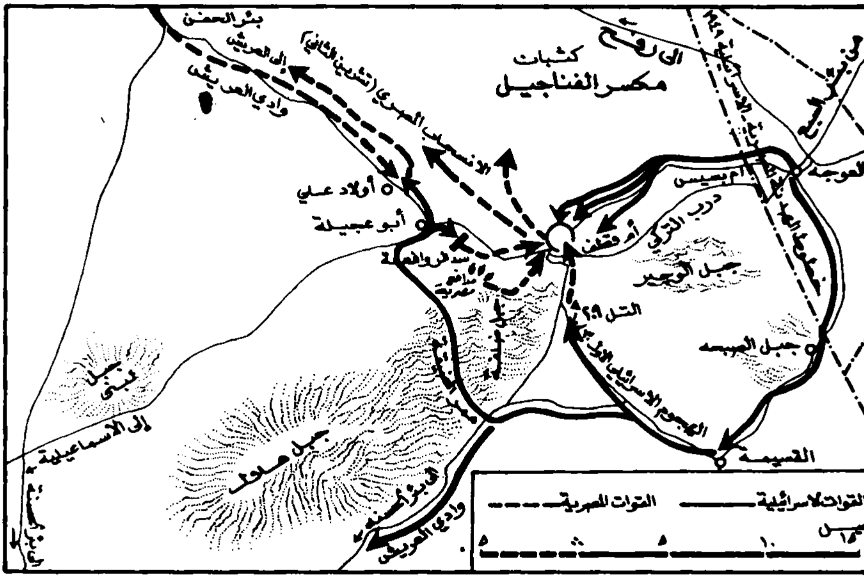
ت ـ ضرب مراكزه الادارية ، وتعطيل اتصالاته التي تربط بين قيادته وقواته . . . وان تنفيذ هذه الاهداف يشكل الشرط الرئيسي لتحقيق المهمة الاستراتيجية الاساسية ، كما حددها بشكل مناسب للغاية كابتن «ليدل هارت » في تحليله لهدف الاستراتيجية ومسؤولية الاستراتيجية حيث قال : « ان الهدف الحقيقي ليس في الاساس البحث عن معركة ، وانما في البحث عن وضع استراتيجي ملائم تماما، الى حد انه اذا لم يؤد في ذاته الى نتيجة حاسمة ،فان المعركة التي تتلوه ، تؤدي الى مثل هذه النتيجة »(١٣).

كما اشار « ييغال آلون » بعد ذلك في كتابه « انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي » الصادر عام ١٩٦٩ الى تطبيق الجيش الاسرائيلي لاستراتيجية وتكتيك التقرب غير المباشر خلال الفترة الاخيرة من حرب ١٩٤٨ فقال « وخلال تلك الفترة ايضا ، اصبحت تكتيكات « التقرب غير المباشر » . التي ابدعت تعاليم سير بازيل ليدل هارت في شرحها والدعوة اليها ـ اكثر وانجح استخداما ، وخاصة في حملات النقب وشمالي سيناء في يناير ١٩٤٩ »(١٤) .

## التطبيق في حملة سيناء ١٩٥٦ :

بدأ الهجوم الاسرائيلي المفاجىء على مصر ، والذي اطلق عليه اسم عمليه « قادش » ، مساء يوم ٢٩ اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٥٦ بعملية اسقاط كتيبة مظليين تابعة للواء المظلات ٢٠٢ [وكان يقوده ارييل شارون] قرب المدخل الشرقي لممر متلا على المحور الجنوبي لشبه جزيرة سيناء ، وهو المحور الذي يحدده الطريق الممتد من « الشط » عند الشاطىء الشرقي للقناة في مواجهة مدينة السويس حتى « الكونتلا » عند الحدود المصرية ـ الفلسطينية ، مرورا بمتلا و « نخل » و « التمد » ، ويتفرع عنه طريق اخر عند « التمد » يصل الى « رأس النقب » المطلة على نهاية « خليج العقبة » حيث توجد ميناء « ايلات » . وفي الوقت نفسه ، قامت بقية وحدات اللواء المظلي ٢٠٢ بمهاجمة « الكونتلا » مستخدمة المدفعية والمصفحات نصف جنزير وكتيبة دبابات خفيفة « ام إكس ـ ١٣ » الحقت به . وكان الهدف الرئيسي لهذه العمليات

الاولية . خلق تهديد مباشر لحركة الملاحة في قناة السويس ، يتيح لبريطانيا وفرنسا حجة تقديم انذارهما لمصر الذي اتخذ سببا مفتعلا لقيامهما بالاشتراك في العدوان الثلاثي مع اسرائيل . بالاضافة الى اعطاء انطباع مخادع للقيادة العسكرية المصرية ، بأن الهجوم الثانوي على المحور الجنوبي في سيناء ، هو الهجوم الرئيسي ، فتدفع باحتياطيها المدرع اليه بعيدا عن المحور الاوسط ، حيث كان سيتركز الهجوم الرئيسي عند « ابو عجيلة » . ولكن القيادة المصرية لم تبتلع الطعم ، وارسلت احتياطيها المدرع الى المحور الاوسط ، واكتفت بدفع كتيبتين من المشاة نحو المدخل الشرقي لممر متلا ، اشتبكت احداهما بكتيبة من اللواء ٢٠٢ في معركة عنيفة كبدتها فيها خسائر فادحة ، وتوقفت الكتيبة الاسرائيلية نتيجة لذلك عن محاولة التقدم داخل الممر .[١٥] . اما على المحور الاوسط ، فقد حشدت القيادة الجنوبية الاسرائيلية مجموعة العمليات ٣٨ التي ضمت لواءين مدرعين ٧ و ٣٧ » ولواءي مشاة « ٤ » و « ١٠ » وحشدت على المحور الشمالي « رفح ـ العريش » مجموعة العمليات ٧٧ التي تألفت من لواء مدرع « ٢٧ » ولواء مشاة معزز « ١ » ، اي نصف قوة المجموعة ٣٨ تقريبا . ولكن قوة الالوية المدرعة كانت متفاوتة الحجم والتنظيم ، اذ كان اللواء المدرع ٧ يتألف من كتيبتي دبابات وكتيبة مشاة واخرى محمولة وكتيبة مدفعية ميدان ، على حين كان اللواء المدرع ٣٧ يتألف من كتيبة دبابات متوسطة وسرية دبابات خفيفة وكتيبة مشاة ميكانيكية واخرى محمولة وسرية مهندسي اقتحام . اما اللواء المدرع ٢٧ فكان يتألف من ٣ مجموعات قتال مدرعة ، تضم كل منها سرية دبابات وسرية مدافع ذاتية الحركة وسرية مشاة ميكانيكية ووحدة مهندسي اقتحام ، وذلك بالاضافة الى كتيبة مشاة محمولة وكتيبة مدفعية ميدان واخرى متوسطة . ويرجع ذلك الاختلاف ، الى عدم استقرار عقيدة محددة بشكل قاطع لاستخدام المدرعات لدى قيادة الجيش الاسرائيلي . فقد كان رأي « موشي ديا ن » ، رئيس الاركان وقتئذ ، ان الدبابات قوة مساندة للمشاة والمدفعية ، وكان رأيه استمرارا لرأي الجنرال « يادين » القائل بفكرة ، « المشاة المتحركة » ـ Mobile infantry ـ التي تستخدم المصفحات نصف جنزير تساندها الدبابات . على حين كان رأي « حاييم لاسكوف » قائد سلاح المدرعات وقائد الجبهة الجنوبية « عساف سمحوني » وقائد اللواء المدرع ٧ « يوري بن آري » ، ان الدبابات يجب ان تستخدم كقوة مستقلة ، تكون بمثابة رأس رمح لزحف المشاة المحمولة ، وذلك




**معركة ابو عجيلة ١٩٥٦**

لتستثمر خرقها لخطوط او مواقع في عمليات « تقرب غير مباشر » تتم وفقا لاسلوب الخيالة الخفيفة في الماضي،وتتجنب خلال ذلك الاشتباك في معارك عنيفة مع مدرعات الخصم ، التي يجب ان تتصدى لها « ستائر » من المدافع م ـ د في حالة قيامها بهجمات مضادة(١٦) .

وكان لذلك كله اثر على كيفية سير المعارك ، ومدى فاعلية تطبيق اسلوب التقرب غير المباشر ، كما توضح العمليات على المحور الاوسط عند « ابو عجيلة » . اذا كانت الخطة الاصلية الموضوعة للهجوم قائمة على اساس قيام لواء المشاة ٤ بالاستيلاء على « القسيمة » الواقعة الى الجنوب الشرقي من « ابو عجيلة » بنحو ٣٠ كيلو مترا . ثم يقوم لواء المشاة ١٠ ، يدعمه اللواء المدرع ٣٧ بالهجوم على « ابو عجيلة » من جهة الشرق عبر « ام قطف » التي تعتبر الموقف الدفاعي الرئيسي في هذا المحور ، بحكم انها واقعة بين كثبان رملية في الشمال وجبل « ضلفة » في الجنوب وتسد طريق العوجة ـ ابو عجيلة » المرصوف بالاسفلت ، ولكن التطبيق العملي تم على نحو مختلف ، لعبت فيه مناورة التقرب غير المباشر دورا هاما على المستوى

التكتيكي ، اذ ان هجوم لواء المشاة ٤ على « القسيمة » تعثر ، واضطرت القيادة الجنوبية [عساف سمحوني] الى ان تدفع باللواء المدرع ٧ [يوري بن آري] ليعزز هجوم المشاة ، الذي جرى بعد منتصف ليلة ٣٠ - ١٠ - ١٩٥٦ . على خلاف الخطة الاصلية ، وتعليمات « ديان » المسبقة ، الخاصة بعدم استخدام الدبابات في وقت مبكر من العمليات ، حتى لا يتدخل ضدها الطيران المصري قبل ان تتدخل بريطانيا وفرنسا وتدمرانه على الارض . وفي الساعات الاولى من صباح يوم ٣٠ - ١٠ استولى اللواء المدرع ٧ على « القسيمة » وتقدم نحو الشمال الغربي ليهاجم دفاعات « ام قطف » من جهة الجنوب ، بالتعاون مع الهجوم الاخر الذي سيجري من جهة الشرق بوساطة لواء المشاة ١٠ واللواء المدرع ٣٧ ، ولكن هجوم اللواء ٧ اوقفته النيران م - د المصرية عند التل « ٢٠٩ » ظهر اليوم نفسه . ولذلك تحول اللواء الى الالتفاف حول ابو عجيلة » ليهاجمها من جهة الغرب. عبر ممر وعر ضيق يقع بين جبلي «ضلفة» و «هلال» يعرف بممر « الضيقة» ، كانت القيادة المصرية تعتبره غير صالح لمرور الدبابات ، ووضعت داخله بعض العوائق الهندسية المضادة لها ، فضلا عن وحدة انذار صغيرة من « الهجانة » كانت تراقب مدخله الجنوبي . كما اتجهت كتيبة الدبابات الخفيفة التابعة للواء المدرع ٧ الى « بير الحسنة » الى الجنوب الغربي ، لتصل منها بعد ذلك الى جبل « لبنى » شمالا على المحور الاوسط ، وتسيطر على طرق المواصلات المؤدية الى كل من « ابو عجيلة » و « العريش » ، وذلك بناء على اوامر جديدة من « ديان » الذي فسر هذا التغيير المفاجىء في الخطة في يومياته فقال انه من غير المتوقع ، ان تبدي جميع المواقع المصرية مقاومة شديدة . وسوف تكون هناك نقاط ضعيفة ، وعندما تصبح الجبهة باكملها مفتوحة وتجد المواقع ، التي تبدي مقاومة شديدة ، نفسها مطوقة ومعزولة ، سيكون التغلب عليها اكثر سهولة منه الان . وعلى اية حال ، فان القوات الانجلو- فرنسية ستبدأ غدا في الفجر ( يقصد اول تشرين الثاني( نوفمبر ) ١٩٥٦ ) في قصف ا لمطارات المصرية ، ومن المفترض اننا سنكون بعد ذلك قادرين على تحقيق اهدافها بسهولة اكبر »[١٧] .

وقد استطاعت كتيبة الدبابات « سوبر شيرمان » وكتيبة المشاة الميكانيكية ، تتقدمها سرية الاستطلاع ، التابعة للواء المدرع ٧ ان تجتاز ممر « الضيقة » خلال ليلة ٣١ - ١٠ بشيء من الصعوبة الناتجة عن طبيعة الارض ، والعوائق الهندسية المتناثرة داخله ، ثم هاجمت قرية « ابو عجيلة » من جهة الغرب ، ونجحت في

الاستيلاء عليها في السابعة من صباح ٣١ ـ ١٠ ثم استولت ايضا خلال ليلة اول نوفمبر على موقع « سد الروافعة » القريب منها جهة الشرق ، بعد قتال عنيف تكبدت فيه القوات الاسرائيلية خسائر كبيرة نسبيا . ويرجع نجاحها في الاستيلاء على الموقعين ، الذي ادى الى تطويق موقع « ام قطف » تماما ، الى ان القيادة المصرية المحلية ، كانت قد سحبت معظم احتياطيها من الموقعين خلال نهار ٣٠ ـ ١٠ لمواجهة الهجوم على « التل ٢٠٩ » ، الذي لعب دورا غير مباشر في نجاح عملية الالتفاف الاسرائيلية عبر ممر الضيقة . هذا فضلا عن انه لم تكن لديها دبابات او مشاة ميكانيكية ، اي قوة خفيفة الحركة قادرة على المناورة السريعة ، حتى تدفع بها بسرعة لتواجه بها المدرعات الاسرائيلية الزاحفة عليها من الممر ، بالاضافة الى سوء تقديرها المسبق ، لعدم قدرة المدرعات على اجتياز الممر الوعر .

ولكن رغم ذلك الحصار ، استمرت القوة المصرية الرئيسية في « ام قطف » صامدة في وجه الهجمات المدرعة الاسرائيلية التي جرت يوم ١ ـ ١١ من كلا اللواءين المدرعين ٧ و ٣٧ ولواء المشاة ١٠ من جهتي الشرق والغرب ، حتى صدرت لها الاوامر بالانسحاب العام من سيناء اثر بدء التدخل العسكري البريطاني ـ الفرنسي [وكانت اوضاعها في المؤن والذخيرة والمياه سيئة للغاية مساء يوم ١ ـ ١١ واستطاعت ان تنسحب بمعظم قوتها سليمة خلال ليلة ٢ ـ ١١ عبر الكثبان الرملية الشمالية ، دون ان تشعر القوات الاسرائيلية بذلك !

والخلاصة ان قيادة مجموعة العمليات ٣٨ الاسرائيلية اختارت منذ البداية ، خط « المقاومة الاضعف » ـ وهو محور القسيمة ـ واستثمرت النجاح بسرعة عبر « الخط الاقل توقعا » ـ وهو ممر الضيقة ـ بعد ان لمست عنف المقاومة عند المدخل الجنوبي لموقع ام قطف ـ التل ٢٠٩ ـ ، اي طبقت قاعدة « عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه بعد فشل الهجوم السابق ، ومن ثم قطعت خطوط مواصلات الحامية المصرية في « ام قطف » واستولت على قاعدتها الادارية القريبة في « ابو عجيلة » . ولكنها رغم ذلك ، لم تستطع ان تجبر القوة المصرية على الاستسلام ، او تسد عليها تماما طرق الانسحاب . ونعتقد على اية حال ، ان النتيجة كانت ستتغير الى حد كبير ، فيما لو كان اللواء المدرع المصري المتقدم على المحور الاوسط [الذي وصل يوم ٣١ ـ ١٠ الى « بير الحمة » على مبعدة ٣٧ كيلو مترا من « ابو عجيلة »] قد واصل تقدمه ، واشتبك مع اللواء المدرع ٧ . ولكن امر الانسحاب العام الصادر ليلة .

١ ـ ١١ حال دون ذلك . كما ان الطيران المصري ، كان قد ضرب ايضا هو الاخر ولم يدخل المعركة جديا .

وقد استثمرت كتيبة دبابات « ام اكس ـ ١٣ » ، التابعة للواء المدرع ٧ ، الموقف المترتب على انسحاب المدرعات المصرية من « بير الحمة » و « بير روص سالم » ، وقامت بمطاردة سريعة ، ولكن غير ناجحة ، تمت تحت الغطاء الجوي البريطاني ـ الفرنسي ، انتهت مساء يوم ٢ ـ ١١ ـ ٥٦ على مسافة ١٦ كيلومترا تقريبا شرق قناة السويس ، وفقا لشروط الانذار الانجلو ـ فرنسي المقدمة لكل من مصر واسرائيل ، على حين كانت القوة الرئيسية للواء لا زالت عند « ابو عجيلة » ، وكذلك اللواء المدرع ٣٧ الذي قتل قائده في معركة « ام قطف »[١٨] .

وهكذا يتضح لنا ، ان اسلوب تنظيم وتدريب واستخدام سلاح المدرعات الاسرائيلي ، وضعف التعاون المباشر بينه وبين الطيران ، حالا دون تطبيق « التقرب غير المباشر » على مستوى استراتيجي فعال في حملة سيناء ١٩٥٦ ، وان نجاح معظم القوات المصرية في الانسحاب بطريقة شبه منظمة [رغم تحملها بعض الخسائر نتيجة للقصف الجوي] هو دليل عملي على ذلك .

اما نجاح الجيش الاسرائيلي بصفة عامة في الاستيلاء على سيناء عام ١٩٥٦ فمسألة لا يمكن فصلها عن ظروف التدخل العسكري الانجلو ـ فرنسي ، وانسحاب القوات المصرية منها ، وتدمير الطيران المصري على الارض نتيجة التدخل المذكور .

## التطبيق على الجبهة المصرية عام ١٩٦٧ :

في السنوات العشر الفاصلة بين حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ تكامل البناء الهجومي للجيش الاسرائيلي ، واصبح مستندا الى ذراعين رئيسيتين هما سلاح المدرعات وسلاح الطيران ، وذلك على اساس التطور الذي لحق نظرية الامن ، من حيث تطوير مبدأ « نقل الحرب بسرعة الى ارض العدو » الى مبدأ « الهجوم المضاد المسبق » القائم على فكرة ضرورة توجيه الضربة الاولى .

ولذلك اصبح اسلوب تنظيم سلاح المدرعات ، وعقيدته التكتيكية ، قائما على استخدام الدبابات في حشود قوية تكون بمثابة « قبضات فولاذية » تدق « اسافين »

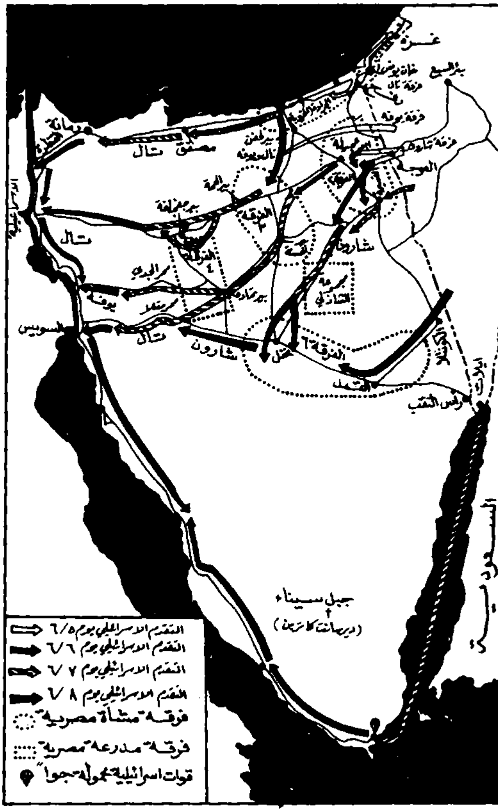
صلبة داخل خطوط الدفاع المعادية ، وتتقدم كرؤوس رماح سريعة نحو العمق التعبوي [اي العملياتي] دون ان تلتفت للاجنحة المحيطة بها ، وتترك مهمة تطهير المواقع الدفاعية للمشاة الميكانيكية والمحمولة التي تتبعها ، معتمدة على الطيران الذي يقدم لها دعما ناريا قريبا في الحالات التي تتطلب مثل هذا الدعم . اي يصبح الطيران بمثابة مدفعية ثقيلة متحركة ، تلين المواقع او تشل القوات التي تحاول التصدي للدبابات في العمق ، وهي معزولة عن مشاتها ومدفعيتها . وكان الجنرال « اسرائيل تال » ، قائد سلاح المدرعات في الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩ ، هو المطور الرئيسي ، وعلى نحو حاسم ، لهذه العقيدة القتالية الجديدة لسلاح المدرعات[١٩].

وقد اعتبر ان الدبابات قادرة وحدها ، دون التعاون القريب والمستمر لبقية عناصر سلاح المدرعات الاخرى من مشاة ميكانيكية ومدفعية ذاتية الحركة . على ان تحقق كافة المهام المطلوبة منها . وفقا لتكتيكات الحرب الخاطفة ، المستندة اساسا على ثنائي « الطائرة ـ الدبابة » . ومن ثم ركز سياسة تسليح القوات المدرعة على شراء الدبابات الجديدة من طرازي « سنتوريون » و « باتون » بنوع خاص ، بحكم ان قوة دروعها الثقيلة ، وقوة نيرانها « المدفع ١٠٥ مم بصورة اساسية » كفيلة بتحقيق قوة الصدمة المطلوبة في خرق الدفاعات الامامية ، مع تحمل اكبر قدر ممكن من النيران المضادة ، وان قوة نيرانها ، وبعد ودقة رمي مدافعها [في ظل تدريب جيد للاطقم على الاصابة من بعيد وبسرعة كبيرة] كفيلة بالتغلب على الاسلحة المضادة لها من مدافع م ـ د عادية او عديمة الارتداد او صواريخ موجهة سلكيا او « آر بي جي » ( كان الجيش المصري لديه وقتئذ صواريخ « سنابر » و « آر بي جي ٢ » فقط ) من مسافات بعيدة نسبيا في الارض المكشوفة ، التي تتميز بها معظم صحراء سيناء . ومن ثم لم تكن هناك حاجة ، في رأيه ، لمرافقة المشاة الميكانيكية القريبة والمستمرة للدبابات . خاصة وان المصفحات نصف جنزير القديمة من طراز « م ـ ٣ » ، الذي كانت تستخدمه المشاة الميكانيكية الاسرائيلية ، كان لا يصلح لمثل هذه المهمة في الصحراء المكشوفة ، وفي مواجهة قوة نيران الاسلحة م ـ د الفعالة ، الامر الذي كان يعني ضرورة ان تستبدل بها ، نوعية جديدة من عربات قتال المشاة المدرعة الحديثة ، وهذا كان سيؤدي بالضرورة الى تقليل عدد الدبابات الجديدة المطلوبة لضمان تنفيذ الضربة الخاطفة الجاري اعدادها على قدم وساق منذ عام ١٩٥٧ .

بمثل هذه المفاهيم والاساليب والنظم القتالية ، دخل الجيش الاسرائيلي حرب

١٩٦٧ ، او على الاصح مغامرة ١٩٦٧ المحسوبة . والتي بنيت حساباتها على اساس الفاعلية المتوقعة لضربة الطيران المفاجئة المدروسة والمعدة جيدا على مدى سنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٧ ، من حيث تجريد القوات المصرية من غطائها الجوي ، وضمان الدعم القريب للمدرعات المنطلقة في الصحراء كفرسان « جنكيز خان » الخفيفة في زمن تخطى موضوعيا هذا الاسلوب تسليحا وتكتيكا . وكذلك من حيث تجريد قيادة القوات المصرية - اي عقلها وجهازها العصبي - من اتزانها الفكري والمعنوي ، ومن ثم يكون للضربة الجوية نفس التأثير المعنوي لاستراتيجية التقرب غير المباشر قبل ان تبدأ القوات البرية تحركها . ولذلك لم تهتم خطة العمليات الهجومية البرية في المرحلة الاولى منها على الجبهة المصرية ، بمراعاة مبادىء « التقرب غير المباشر » بصورة اساسية وملموسة في كلا الهجومين الرئيسيين ،اللذين بدأتهما مجموعة عمليات الجنرال « تال » في القطاع الشمالي [محور خان يونس - رفح - الشيخ زويد] ومجموعة عمليات الجنرال « شارون » في القطاع الاوسط[محور ام قطف - ابو عجيلة]. واقتصر التخطيط التكتيكي بأسلوب «التقرب غير المباشر» خلال العمليات الهجومية الاولى، على دفع احد لواءي مجموعة الجنرال «يوفه» المدرعة عبر وادي « حريضين » و« الازارق » الواقعين الى الشمال من « ابو عجيلة » وسط بحر الرمال الممتد حتى الساحل الشمالي ، وحيث لم تكن توجد قوات مصرية ، سوى فوج سيارات من سلاح الحدود عند مدخل وادي « الازارق » ، وسرية مشاة تدعمها ٤ مدافع م - د عند نهاية الوادي قرب طريق « ابو عجيلة - العريش » والى الجنوب من « بير لحفن » ، حيث كانت توجد قوة مصرية تحمي طريق الاقتراب من « العريش » . وكانت القيادة المصرية تعتقد ان هذا الوادي غير صالح لسير الدبابات او الاليات الاخرى بحشود ذات قيمة . ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعرف ، من واقع تجارب اجرتها اثناء احتلال المنطقة عام ١٩٥٦ ، انه من الممكن للدبابات اجتياز الوادي المذكور في شكل رتل بطيء ، وببعض المصاعب المحتملة . ولذلك استطاع اللواء المدرع ، المكون من كتيبتي دبابات سنتوريون وبعض المدافع ذاتية الحركة عيار ١٠٥ مم الفرنسية ، ان يجتاز الوادي خلال ٩ ساعات يوم ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ قطع خلالها نحو ٥٠ كيلومترا ، اشتبك خلالها في معركة قصيرة مع سرية المشاة المصرية حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر ، وانسحبت على اثره الاخيرة بسرعة . وقد تقدم اللواء بعد ذلك الى الطريق المؤدي لجبل « لبنى » خلال الساعات

الاولى من ليلة ٦ حزيران ( يونيو ) ، حيث اعدت كتيبة الدبابات الاولى كمينا لمنع تقدم وحدات فرقة المشاة المصرية الثالثة الزاحفة من جبل « لبنى » نحو « العريش » لتعزيز قوات فرقة المشاة السابعة ، التي كانت تواجه هجوم مجموعة « تال » . على حين اتجهت كتيبة الدبابات الثانية الى « ابو عجيلة » في الجنوب ، لتسهل هجوم مجموعة « شارون » الجاري عليها من جهة الشرق عند « ام قطف » نظرا لعنف مقاومة لواء المشاة المصري ١٢ هناك . ولكن الكتيبة المذكورة ، اضطرت للعودة بسرعة لتعزيز موقف الكتيبة الاولى ، التي كانت تتصدى لمحاولات وحدات فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة المصرية في التقدم شمالا ، مستخدمة فوج الدبابات التابع لها خلال الليل ، وعند صباح يوم ٦ حزيران ( يونيو ) . خاصة وان مدفعية موقع « بير لحفن » كانت تقصف الدبابات الاسرائيلية من الشمال . ونتيجة لذلك ، لم تستطع الفرقة الميكانيكية المصرية الثالثة ان تصل الى العريش » ، وانسحبت الى جبل « لبنى » ومن ثم سهل على مجموعة « تال » استكمال خرق مواقع فرقة المشاة السابعة على طول محور « رفح - العريش » ، خاصة عند ممر « الجرادة » ، والاستيلاء على العريش نفسها صباح يوم ٦ حزيران ( يونيو ) . ثم اختراق « بير لحفن » ايضا من الشمال والاتصال بلواء مجموعة « يوفه » المدرع ، والتقدم نحو جبل « لبنى » على المحور الاوسط ، حيث كان يوجد النطاق الدفاعي الثاني التكتيكي للقوات المصرية في سيناء . ويعد نجاح عملية لواء « يوفه » نموذجا لاختيار « خط التقدم الاقل توقعا » و « الاضعف مقاومة » ، واستثمار النجاح الناتج عن عنصر المفاجأة وسرعة الحركة ، في منع القيادة المصرية من استخدام احتياطيها القريب [اي الفرقة الميكانيكية ٣] في احتواء او تقليص نجاح مجموعة « تال » في اختراق النطاق الدفاعي التكتيكي الاول . واسهم ذلك في استكمال انهيار مواقع « ممر الجرادة - العريش - بير لحفن » . أي فتح المحور الشمالي لسيناء على مصراعيه . فضلا عن اسهامه بصورة جزئية وغير مباشرة ، في نجاح مجموعة « شارون » في خرق دفاعات فرقة المشاة الثانية في « ابو عجيلة » . ومن ثم فتح المحور الاوسط امام مجموعتي « تال » و « يوفه » ، بالاضافة لامكانية الالتفاف حول مؤخرة القوات المصرية الرئيسية المتمركزة على المحور الجنوبي بين « نخل » و « الكونتلا » والمنطقة المجاورة لهما ، وقطع طرق مواصلاتها وسد سبل انسحابها المحتمل عبر ممري « متلا » و « الجدي »[٢٠] . وذلك بحكم ان الوصول الى « ابو عجيلة » و « جبل لبنى » يوفر




عمليات القوات الاسرائيلية على الجبهة المصرية خلال حرب ١٩٦٧

امكانات موضوعية للتقدم نحو كل من « بير جفجافة » على المحور الاوسط ، و « بير تمادة » و « نخل » في القطاع الجنوبي . اي انه يحقق قاعدة « اتباع خط عمليات يؤدي الى اهداف متتالية وبديلة » ، ويزيد بالتالي من حيرة القيادة المصرية ، في تقرير اتجاهات التقدم الاسرائيلي المحتملة ، وقد ادى خرق النطاق الدفاعي الاول على المحورين الشمالي والاوسط حتى عمق « العريش » و « ابو عجيلة » و « جبل لبنى » ، خلال الاربع والعشرين ساعة الاولى تقريبا من بدء الهجوم الاسرائيلي ، الى تفاقم الانهيار المعنوي والاضطراب الفكري الذي سببته نتائج الضربة الجوية الاولى للقيادة العسكرية العليا المصرية . ومن ثم صدر عنها قرار الانسحاب العام من سيناء بعد مضي نحو ٣٠ ساعة تقريبا من بدء الحرب ، وهو القرار الذي سهل الى حد كبير للغاية ، عمليات ، « التقرب غير المباشر » التي قامت بها بعد ذلك مجموعة « يوفه » و « شارون » نحو كل من « بير تمادة » و « نخل » وممري « متلا » و « الجدي » ، واتمتها بنجاح يومي ٧ و ٨ حزيران ( يونيو ) . وترتب على ذلك ، تدمير او اسر الجزء الاكبر من قوات فرق المشاة ٢ و٣ والفرقة المدرعة ٤ [نجحت

المجموعة الخفيفة رقم ١ بقيادة الشاذلي في الانسحاب عبر ممر الجدي ، بجزء كبير من قوتها . نظرا لتأخر مجموعة شارون في قطع طريق انسحابها] . وقد بعث الجنرال « ييغال يادين » برسالة الى « ليدل هارت » في اغسطس ١٩٦٧ قال فيها ان المبدأ الاساسي لخطة الجنرال «اسحق رابين » ، رئيس الاركان قبل واثناء حرب ١٩٦٧ ، كان هو « الاستثمار الحاذق والخبيث لاستراتيجية التقرب غير المباشر الصحيحة . . . وهي تعاليم نحمد الله ان العرب لم يدرسوها »[٢١] . وعلق « ليدل هارت » على هذا فقال « لقد كان لاسلوب الحملة الاسرائيلية برمته ، من حيث كونها « بليتز كريج » متقنة التنفيذ ( يقصد حربا خاطفة جيدة ) اهمية خاصة بالنسبة لي ، اذ انه يمثل في رأيي افضل تطبيق تم حتى الان لنظرية استراتيجية التقرب غير المباشر ، بمضمونها الذكي ، في تلمس واستثمار « خط التقدم الاقل توقعا »[٢٢] .

كما علق « ييغال آلون » على خطة وعمليات القوات الاسرائيلية في سيناء ١٩٦٧ فقال « لقد طبقت الاستراتيجية التقليدية في التقرب غير المباشر وفق اصولها تماما ، باستثناء واحد ، هو ان عملية الاختراق الرئيسية تمت على ثلاثة محاور مختلفة ، في شمال شبه جزيرة سيناء ووسطها وجنوبها ، قبل الالتفاف والتطويق واغلاق الممرات الجبلية في المؤخرة على جميع جبهات القتال . ان المحاور التي تتكون منها الطرق المتوازية من النقب الى قناة السويس ، تفصلها عن بعضها اراض بالغة الصعوبة ، مستحيلة عمليا على المدرعات وغيرها من العربات ، اللهم الا في بعض النقاط . وهذا العامل الجغرافي مكن طوابير القوات الاسرائيلية السريعة الحركة ، من ان تركز على اهدافها الرئيسية لانه وفر عليها توزيع قواتها بتخصيص بعضها لحراسة اجنحتها »[٢٣] .

هذا ، وتجدر الاشارة الى ان النجاح السريع والسهل نسبيا في اختراق مجموعة « تال » المدرعة للمحور الشمالي ، يرجع في الاساس الى ان خطة الخداع الاسرائيلية ، التي نفذت قبل بدء القتال ، اقنعت القيادة المصرية العليا ، بأن الضربة الرئيسية المتوقعة ستكون في المحور الجنوبي ، بهدف فتح مضايق تيران للملاحة الاسرائيلية . ولذلك ركزت القيادة المصرية افضل تشكيلاتها ومعظم مدرعاتها في هذا المحور او بالقرب منه [فرقة المشاة السادسة والفرقة الخفيفة رقم ١ الخ] . على حين ان محور « رفح ـ الشيخ زويد » لم يكن فيها عند بدء الهجوم ، سوى لواءي المشاة ١٦ و ١١ التابعين للفرقة السابعة مشاة تعززهما كتيبة

دبابات ناقصة المرتب ، بالاضافة الى اللواء المشاة ١٠٨ الفلسطيني في « خان يونس » . في الوقت الذي كان لدى « تال » لواءان مدرعان ولواء مظلي ميكانيكي ولواء مشاة ميكانيكي و٥ كتائب مدفعية [اي ٦ كتائب دبابات مقابل كتيبة مصرية] . وفضلا عن ذلك ، فان المواقع الدفاعية لقوات الفرقة السابعة المصرية ، كانت ضعيفة وغير مجهزة جيدا للدفاع المضاد للدبابات ، نظرا لان المخطط الدفاعي المصري الاصلي ، كان يستبعد « رفح » من نطاقه الامامي لاسباب سياسة تتصل بآثار حرب ١٩٥٦ ووجود قوات الطوارىء الدولية فيها . ولهذا لم تنتقل عناصر هذه الفرقة من مواقعها الاصلية عند الكيلو ٣٨ بالقرب من العريش الا يوم ٢٧ ايار ( مايو ) ١٩٦٧ ، وزاد من ضعف واضطراب الاستحكامات الميدانية ، كثرة تغيير المهام الموكولة للفرقة من قبل القيادة العليا خلال المرحلة التحضيرية ، من استعداد للدفاع ، الى تأهب لهجوم محدود ، ثم الى تأهب للدفاع مرة اخرى ، وتوجيه ضربة مضادة ، ومن ثم فقدت دفاعات الفرقة اتزانها . وكان لنجاح مدرعات « تال » السهل في اختراق هذه الدفاعات ، آثاره البعيدة من حيث تأكيد صحة نظريته عن قتال المدرعات ، الامر الذي ادى الى نتائج وخيمة للغاية على المدرعات الاسرائيلية خلال المرحلة الاولى من حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وعموما كان للنصر الخاطف السهل والرخيص الثمن في سيناء ١٩٦٧ آثاره السلبية على عقائد الجيش الاسرائيلي القتالية ونظريته الامنية . ساعدت بصورة غير مباشرة . على نجاح الجيش المصري والسوري في احراز المفاجأة الاستراتيجية والمنجزات التكتيكية والتعبوية [العملياتية] خلال حرب ١٩٧٣ .

## بعض الدروس العامة :

باستقراء التطبيقات الاسرائيلية ، التي اوردناها آنفا ، لاسلوب التقرب غير المباشر استراتيجيا وتكتيكيا ، نستطيع ان نستخلص بعض الخبرات او القسمات ، العامة للتطبيق الاسرائيلي المذكور في النقاط التالية :

١ ـ اقترن التطبيق الاسرائيلي لاستراتيجية عمليات التقرب غير المباشر دائما ، بأخذ المبادرة الهجومية الاستراتيجية ، سواء عند التحول الى مرحلة الهجوم المضاد [كما حدث في حرب ١٩٤٨] ، او بتطبيق مبدأ الهجوم المضاد المسبق « الضربة الاجهاضية » [كما حدث في حربي ١٩٥٦ ، ١٩٦٧] . ولذلك فان قدرة الجيش

الاسرائيلي على تطبيق هذا الاسلوب ، مرتبطة بطبيعة تكوينه واعداده كجيش هجومي قادر على ممارسة حرب الحركة والمناورة السريعة ، اي على قدرة قواته المدرعة والجوية .

٢ ـ كان للسيطرة الجوية ، او لضعف وعدم فاعلية الطيران العربي ، اثر فعال وغير مباشر على نجاح عمليات التقرب غير المباشرة الاسرائيلية ، خاصة على المستوى الاستراتيجي او التعبوي .

٣ ـ المبدأ الرئيسي الذي تطبقه القيادة الاسرائيلية عادة لضمان نجاح استراتيجية عمليات « التقرب غير المباشر » هو اختيار « خط التقدم الاقل توقعا » بعد تغطيته مسبقا بهجوم مخادع ثانوي ، او اجراءات خداع كبيرة ، ثم استثمار المفاجأة والنجاح المترتب عليها ، عن طريق عنصر الحركة السريعة .

٤ ـ شكلت طبيعة الارض الصحراوية في سيناء ، من حيث ضرورة تباعد المواقع الدفاعية الرئيسية ، وصعوبة الاتصال والمساندة بالنيران او بالمناورة بين التشكيلات الموزعة عليها . خاصة في ظل ظروف السيطرة الجوية الاسرائيلية ، وصعوبة او استحالة دفع الاحتياطيات المدرعة المصرية من العمق التعبوي ، لتواجه عمليات الاختراق الاسرائيلية لنطاقات الدفاع التكتيكية، شكلت عاملا مساعدا لنجاح هذا الاسلوب من العمليات .[٢٤] .

٥ ـ ان هذا الاسلوب الاستراتيجي كان وسيظل ، يشكل ضرورة استراتيجية للجيش الاسرائيلي ، بحكم اهمية مبدأ الاقتصاد في القوى بالنسبة اليه ، في ظل اختلال المعطيات الاستراتيجية الموضوعية الرئيسية بينه وبين الجيوش العربية في الماضي والمستقبل .

## ● الحواشي

(١) العبارات المقتطفة مأخوذة من كتاب « فن الحرب » صن تزو ، ترجمة محمود حداد ، بيروت ، ١٩٧٥ .

(٢) وذلك استنادا الى كتابه :
Strategy: the indirect approach, Faber and Faber, London, 1967, p. 333- 350

(٣) بوفر ، اندريه . مدخل الى الاستراتيجية، ترجمة اكرم ديري والهيثم الايوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، صفحة ٤٦ .

(٤) المرجع السابق ، صفحات ١٥١ ، ١٥٢ .

(٥) لصن تزو ، المرجع السابق ، صفحة ١١ .

(٦) بوفر ، اندويه ، المرجع السابق ، صفحات ١٦٠ ، ١٦٩ .

(٧) المرجع السابق صفحة ١٧٠ .

(٨) The Liddell Hart memoirs, Volume ll. London, Cassell, 1965, p. 181, Ibid, p. 182.

* انظر الدراسة السابقة « معطيات الاستراتيجية العسكرية الصهيونية عشية حرب ١٩٤٨ » في القسم المعنون « الامبريالية توفر السلاح والخبرات » صفحة ( ١٩ ) لمعرفة تفاصيل حديث « ليدل هارت » عن دور « وينغت » في مساندة « الهاجاناه » .

(٩) لمزيد من التفاصيل راجع :

Kursman, Dan, Genesis 1948, nal Book New York, 1970, p. 643:

(١٠) Lorch, Netanel, Israel's War of Independence, Hart- more, Isrel, 1967, p. 464.

(١١) Luttuak. Edward, Horowitz. Dan, The Israeli Army, Allen Lane, London, 1975, p. 64.

(١٢) Strategy: The Indirect Approache, Appendix ll, Faber and Faber, London, 1967, p. 409.

(١٣) Ibid, 397.

(١٤) آلون . ييغال ، انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي ، ترجمة عثمان سعيد ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١ ، صفحة ١٢٨ .

(١٥) لمزيد من التفاصيل ، راجع كتاب : محمود عزمي ، القوات الاسرائيلية المحمولة جوا ، مركز الابحاث الفلسطيني ، بيروت ، ١٩٧٣ ، صفحات ٣٧ ـ ٦٧ .

(١٦) Luttwak, Edward, Horowitz. Dan, op. cit, p. 131.

(١٧) Dayan. Moshe, Diary of the Sinai- campaign Weidenfeld & Nicolson, London, 1960, p. 94.

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول معركة ابو عجيلة راجع مقال محمود عزمي « ابو عجيلة في ثلاث معارك » شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث الفلسطيني ، بيروت ، عدد ٢٩ ، صفحات ٧٨ ـ ٨٨

(١٩) Luttavak.Edward,Horowitz Dan,op, cit, p. 1 7 .

(٢٠) لمزيد من التفاصيل عن العمليات البرية الاسرائيلية في حرب ١٩٦٧ على الجبهة المصرية ، راجع كتاب محمود عزمي « القوات المدرعة الاسرائيلية عبر اربع حروب » ، مركز الابحاث الفلسطيني ، بيروت ، ١٩٧٥ ، صفحات ٢٠٦ ـ ٢٩٣

(٢١) B. H. Liddell Hart, Strategy of a War, Encounter, February 1960, p. 17.

(٢٢) Ibid , p. 17.

(٢٣) آلون ، ييغال ، المرجع السابق ، صفحات ٢١١ ، ٢١٢

(٢٤) لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص ، راجع كتاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام « العسكرية الصهيونية » المجلد الثاني القاهرة ، ١٩٧٤ ، صفحات ١٧٥ ، ١٧٦ .

# الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية واختبار تشرين الاول ١٩٧٣*

عقب وقف اطلاق النار في حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ كتب العميد الاحتياطي « متتياهو بيليد » ، رئيس قسم الامداد والتموين في القيادة العامة الاسرائيلية خلال حرب ١٩٦٧ ، معلقا على الحرب محاولا استخلاص الدروس الاولية منها فقال « لقد اثبتت انجازات حرب الايام الستة صدق وصحة الفهم الاستراتيجي الاساسي لدى جيش الدفاع ، وقد دفعت هذه الانجازات بجيش الدفاع لان يلتزم ويتمسك بهذا الفهم بكل قوته » .

ثم انتقل بعد ذلك موضحا ان اتساع مساحات الاراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ خلق تدريجيا شعورا بالاسترخاء الاستراتيجي لدى القيادة العسكرية والسياسية في اسرائيل نتيجة لان العمق الاستراتيجي الجديد والحدود الجغرافية الجديدة عكسا احساسا بعدم الحاجة الملحة لاخذ المبادرة الهجومية في جميع الظروف ، وبأن الخطوط الدفاعية المقامة عند هذه الحدود ( خط بارليف عند القناة وتحصينات خط وقف اطلاق النار في الجولان) ، قادرة على امتصاص الضربةالعربية الاولى حال حدوثها ، ومن ثم يستطيع الجيش الاسرائيلي بعد استكمال التعبئة العامة ، ان يوجه الضربة الثانية المضادة ويحسم الموقف . واستطرد قائلا : « وعندما خيبت النظرية الامنية الجديدة التي لم تكن سوى غياب لكل نظرية امنية ، الامال المعقودة عليها خلال السبع ساعات الاولى من القتال سارع المبررون في المؤسستين المدنية والعسكرية بالقول ان خطأنا كان اننا استمرينا في التمسك بنظرية حرب

* نشرت في « قضايا عربية » عدد تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٥ .

الايام الستة في الفترة التي اصبحت فيها هذه النظرية قديمة . ولست اعرف باي قدر من الصدق صدرت مثل هذه الاقوال ، ولكن من الواضح انها لا تتضمن اي ذرة من الصدق ، والعكس هو الصحيح »[1] .

اما الجنرال « حاييف بارليف » ، الذي اقترن اسمه باسم الخط الدفاعي الذي انشيء على الضفة الشرقية للقناة في عهد رئاسته للاركان ، فقد رد على « بيليد » ضمنا في حديث له ردا على سؤال عن سبب المفاجأة التي تعرض لها الجيش الاسرائيلي في « يوم الغفران » فيقول « ان نجاحات العدو المفاجئة سواء في سيناء او في هضبة الجولان لم تنبع على كل حال من انعدام المعلومات او من وجود مفهوم عملياتي غير صحيح لدى جيش الدفاع الاسرائيلي ، او من خطأ في تقدير وتقييم نسبة القوى ، او من استخدام اسلحة غير معروفة ، او من قدرات غير متوقعة لجيوش مصر وسوريا . لقد نجمت هذه النجاحات من حقيقة كون نظام الدفاع لجيش الدفاع الاسرائيلي لم يكن في الساعة المصيرية لبداية الحرب بكامل الاستعداد الذي يتطلبه خطر حرب شاملة[2] . وهكذا يحصر « بارليف » الخطأ الاسرائيلي في عدم التأهب الكامل للحرب وليس في عدم التمسك بحرفية نظرية الامن في صورتها الاصلية التي تحققت عام ١٩٦٧ ، او في شكلها الجديد الذي ترسخ مع ظهور مبدأ « الحدود الامنة » عقب حرب « الايام الستة » وما رافقه من ظهور لاساليب الدفاع الثابت الخطي التي لم تكن معروفة لدى الفكر العسكري الاسرائيلي من قبل ( اذا استثنينا ذلك الدور المحدود لشبكة المستعمرات المحصنة التي اسندتِ اليها مهام الدفاع الاقليمي في الفترة السابقة لحرب ١٩٦٧ ) .

وقد استمر هذا الخلاف في الرأي داخل اسرائيل عقب حرب تشرين الاول حول مدى صلاحية الاستراتيجية العسكرية ، او المفهوم الامني ، في مواجهة الهجوم العربي الذي بدأت به الحرب . وتبلور الانقسام ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة حول مفهومين ، الاول يرجع الخلل الى المفاجأة الناجمة عن سوء التقدير السياسي للمعلومات المتجمعة لدى جهاز الاستخبارات عن الحشود الهجومية العربية ، ومن ثم لم يكن الجيش الاسرائيلي في كامل استعداده المادي والمعنوي لمواجهة ظروف حرب شاملة ، والمفهوم الثاني يرجع الخطأ الى التراخي في تطبيق مبادىء الاستراتيجية التي ثبتت صحتها في حرب ١٩٦٧ ، وخاصة التراخي في تطبيق مبدأ « الضربة المضادة الاجهاضية » ، اي التخلي عن توجيه « الضربة

الاولى » وقبول مبدأ الدفاع الاستراتيجي الذي يتحول الى هجوم مضاد عام بعد تعبئة الاحتياط .

والواقع ان دراستنا لهذا الخلاف في وجهات النظر الاستراتيجية الاسرائيلية حول حرب ١٩٧٣ انما تشكل ضرورة امنية عربية بالغة الاهمية ، نظرا لان استخلاص رأي علمي موضوعي حول هذه المسألة يلقي ضوءا واضحا حول الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية المتوقعة حال نشوب حرب خامسة ، والتي ستكون بالضرورة مبنية على اساس الدروس والخبرات المستفادة من تجربة الحرب الرابعة .

## مبادىء الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية قبل ١٩٦٧ :

يعتبر « دافيد بن غوريون » المخطط الرئيسي « والاب الشرعي » الحقيقي لنظرية الامن الاسرائيلية ، اي للنظرية الاستراتيجية العسكرية العامة التي تبنتها اسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ . كما لعب الجنرال « ييغال يادين » دورا بارزا عقب حرب ١٩٤٨ ( وخلال المراحل الاخيرة منها ايضا بالنسبة لتخطيط وتنفيذ العمليات من الناحية الاستراتيجية ) ، في بلورة بعض جوانب هذه النظرية ، خاصة بالنسبة لمبدأ الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير ، واسلوب التقرب غير المباشر كأسلوب استراتيجي ملائم في تنفيذ العمليات العسكرية الاسرائيلية ، المستندة الى مبدأ الحرب الخاطفة ومراعاة مبدأ الاقتصاد بالقوى الى اقصى حد ممكن . كما ساهم « ييغال آلون » بعد ذلك ، خلال السنوات الفاصلة بين حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ مساهمة فعالة في تطوير فكرة « بن غوريون » القائلة بضرورة نقل الحرب الى اراضي العرب فور نشوب القتال لابعاد مخاطرها عن المناطق المأهولة بالسكان الضئيلة العمق في اسرائيل ، الى مبدأ متكامل الاركان اطلق عليه اسم « الهجوم المضاد المسبق » ، او « الهجوم المضاد الاجهاضي » لهجوم عربي مزمع القيام به وفقا لمجموعة افتراضات معينة . كما شارك « شمعون بيرس » « بن غوريون » فكرته الداعية الى قوة الردع الاسرائيلية ، عقب حرب ١٩٥٦ ونتائجها الفاشلة على المستوى السياسي او مستوى الاستراتيجية العليا ، تلك القوة التي يجب ان ترتكز على قدرة ذرية كامنة ، تشكل ردعا من خلال الشك في وجود امكانيات ذرية لاسرائيل . على حين دعا « اسحق رابين » ابان توليه رئاسة الاركان في الفترة السابقة المباشرة لحرب ١٩٦٧ وخلالها ،

الى ضرورة ارتكاز قوة الردع الاسرائيلية على الاسلحة التقليدية وان تدعم هذه القدرة عمليا بتوفير قدرات الحسم في القتال التقليدي في حالة فشل الردع في منع العرب من محاولات الاقدام على عمل عسكري ضد اسرائيل . وادت هذه المساهمات المختلفة الى بلورة عناصر نظرية الامن الاسرائيلية او الاستراتيجية العسكرية العامة ، عشية نشوب حرب ١٩٦٧ ضمن النقاط التالية :

## ١ ـ مبدأ التفوق والردع :

نظرا لاختلال ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي لصالح العرب من حيث المعطيات الاستراتيجية الاساسية المتعلقة بالقوى البشرية والرقعة الجغرافية والموارد الاقتصادية الطبيعية ، استندت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية الى ضرورة تمتع الجيش الاسرائيلي بتفوق كيفي ، سواء في الاسلحة والمعدات ، او التنظيم او التدريب او القيادة او المعنويات يتيح له تعويض النقص الكمي في المعطيات الاستراتيجية سالفة الذكر ( على افتراض حشدها بالكامل من الجانب العربي في المواجهة المسلحة مع اسرائيل وهو الافتراض الذي لم يحدث عمليا حتى الان ) . وبحيث تكون هذه القوة العسكرية ذات قدرة رادعة وتمتلك امكانات الحسم العملي في الوقت نفسه . وقد عبر « ييغال آلون » عن ذلك فقال « ان الجيش القادر على كسب الحرب هو وحده الجيش الذي يردع . . وان الامل في الردع لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها ، ولكن على التأكيد من ان هذه القوة ستستخدم في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة »[٣] .

## ٢ ـ مبدأ الحرب القصيرة :

وقد ادى نقص القوى البشرية في اسرائيل الى استحالة استمرار حالة التعبئة العامة فيها لفترة طويلة ، لان ذلك يؤدي الى احداث شلل شبه تام في الحياة الاقتصادية فيها ، ومن ثم الى استحالة خوضها حربا طويلة الامد بالمعنى التقليدي ( اي وفقا لمعيار الحرب العالمية الثانية او الحرب الكورية مثلا ) ، هذا فضلا عن ان مواردها الطبيعية والاقتصادية وميزان مدفوعاتها ( بسبب اعتمادها الكبير على استيراد كثير من متطلباتها من المواد الخام والسلع الاخرى من الخارج ) ، لا تسمح لها بتحمل مشاق اي حرب طويلة . . ولذلك استندت الاستراتيجية العسكرية

الاسرائيلية الى اسلوب الحرب القصيرة و « الجيش العامل الصغير » و « الجيش الاحتياطي الكبير » .

### ٣ ـ مبدأ الحرب الخاطفة :

وحتى يمكن تطبيق مبدأ الحرب القصيرة بنجاح من الناحية العملية ، كان لا بد للاستراتيجية الاسرائيلية ان تتبنى اسلوب عمليات وتكتيكات حرب الحركة السريعة « اي الحرب الخاطفة التي تستند على ثنائي «الطائرة ـ الدبابة» في تحقيق خرق بقطاعات محدودة من الجبهة يتم تركيز القوى المدرعة والميكانيكية فيها ، ثم تندفع المدرعات نحو العمق العملياتي تدعمها القاذفات المقاتلة كمدفعية ثقيلة متحركة ، لتقطع خطوط المواصلات وتبث الاضطراب والفوضى في مراكز القيادات الخلفية والشؤون الادارية ، وفقا لاسلوب استراتيجية التقرب غير المباشر الذي صاغ « ليدل هارت » نظريتها ، وطبقتها الجيوش الالمانية بمهارة في المراحل الاولى من الحرب العالمية الثانية . ويمكن اسلوب « الحرب الخاطفة » اسرائيل من الاستفادة القصوى من ميزة الحركة على الخطوط الداخلية التي فرضتها عليها الظروف الجغرافية لموقعها المحاط من ثلاث جهات بدول عربية ثلاث « سوريا من الشمال والاردن من الشرق ومصر من الجنوب ) ، والتي تمكنها من نقل المجهود الرئيسي لقواتها من جبهة الى اخرى بسرعة ، مستفيدة في ذلك من شبكة الطرق البرية الجيدة التي تربط الجبهات ببعضها البعض . وقد اشار الجنرال « تال » الى اهمية ميزة الحركة على الخطوط الداخلية ، فقال « كان لدينا تفوق استراتيجي اخر هو الخطوط الداخلية اي اننا استطعنا تركيز القوى اسرع من العدو ، واستطعنا تغيير مراكز الثقل في المعركة بسرعة نسبية بالاضافة الى تركيز الجهود والتعزيزات »[٤] .

### ٤ ـ مبدأ الهجوم المضاد المسبق :

وحتى لا تتعرض الاراضي المحتلة في فلسطين سنة ١٩٤٨ لاضرار ومخاطر الحرب ، وتتوافر للقوات الاسرائيلية فرص افضل للمناورة الهجومية وفقا لاسلوب الحرب الخاطفة في ظل افتقار هذه الاراضي للعمق الاستراتيجي ( الذي حاولت اسرائيل ان تعوضه عن طريق انشاء شبكة من المستعمرات المحصنة على الحدود وفي الداخل لتكون بمثابة عمق استراتيجي اصطناعي ) ، تبنت الاستراتيجية الاسرائيلية فكرة نقل الحرب الى اراضي الخصم بسرعة فور نشوب اي حرب شاملة ، وذلك عقب

انتهاء المرحلة الاولى من حرب ١٩٤٨ التي طبقت فيها الجيوش العربية استراتيجية هجومية على جميع الجبهات ( ولم يكن للجيش الاسرائيلي وقتئذ قدرة هجومية فعالة ) ، ثم طورت الفكرة الى مبدأ الهجوم الذي يسبق اي هجوم عربي محتمل . وقد اشار الجنرال « تال » الى هذا المبدأ فقال « ان جميع العوامل التي منحت العرب التفوق * كانت قائمة بين حملة سيناء ( عام ١٩٥٦ ) وحرب الايام الستة ( عام ١٩٦٧ ) . كذلك الحال بالنسبة لعوامل تفوقنا مثل النوعية والخطوط الداخلية . لذا لم يطرأ تغيير على نظرية نقل الحرب الى اراضي العدو ، ولم يتغير مفهومنا الهجومي الا اننا تبنينا بين حملة سيناء وحرب الايام الستة مبدأ اهمية توجيه الضربة الاولى ، اي ليس مجرد نقل المعركة الى اراضي العدو فحسب ، بل محاولة توجيه الضربة الاولى ايضا »(٥) .

وقد اعتبر « آلون » حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ، التي بادرت اسرائيل فيهما بالهجوم ، انماطا من الهجوم المضاد المسبق او هجوم مضاد اجهاضي لهجوم عربي كان مزمعا القيام به من جانب مصر في كلا الحربين بالاضافة لسوريا والاردن في الحرب الثانية ، وبرر ذلك بقوله « ان الاخذ باستراتيجية دفاعية خالصة تسمح للعدو بان يختار بحرية زمان ومكان واسلوب هجومه ، معناه تعريض اسرائيل لافدح الاخطار. ان الرد الوحيد على هجوم مهدد به هو المبادرة الشاملة من جانب اسرائيل . . . هجوم مضاد اجهاضي اذا استدعى الامر ، هدفه تحطيم قوات العدو . . ولذا فان الجيوش الاسرائيلية يجب ان تتقدم الى الحد الضروري لضمان هزيمة قوات العدو ، وخلق وضع استراتيجي جديد لمواجهة اي هجمات مستقبلية واحتلال اراضي العدو واستبقائها الى ان يتم تحقيق السلام وتحديد الحدود الاستراتيجية الدائمة »(٦) .

والواقع ان مبدأ الهجوم المضاد المسبق ، هو ، على مستوى الاستراتيجية العليا ، الاداة الهجومية العسكرية الملائمة لتنفيذ استراتيجية « القضم المتتابع » او « مناورة الخرشوفة » التي تستخدمها اسرائيل في التوسع وضم الاراضي العربية الجديدة على مراحل وبضربات سريعة حاسمة تتم بعد تأمين المناورة السياسية الخارجية اللازمة لتغطية هذه الاعمال التوسعية اعلاميا ودوليا .

وهو في الوقت نفسه ، على مستوى الاستراتيجية العسكرية الموجهة للعمليات التنفيذية ، الاداة المناسبة لتنفيذ « الحرب القصيرة الخاطفة » وللاستفادة المثلى من

ميزات الحركة على الخطوط الداخلية ، لان الأخذ بالمبادرة الهجومية او توجيه الضربة الاولى ، يتيح للقيادة العسكرية الاسرائيلية فرصة حشد قواتها الرئيسية في احدى الجبهات وفي التوقيت الملائم لها ، وتوجيه ضربة حاسمة فيها . على حين تثبت الجبهات الاخرى دفاعيا او بهجمات جوية محدودة ، ثم ينقل المجهود الرئيسي الى الجبهات الاخرى على التوالي . وبذلك لا تتوفر الظروف الملائمة للعرب ، سواء من حيث الوقت اللازم او من حيث التخطيط المناسب ، لحشد قواهم العسكرية والاقتصادية والسياسية المتفوقة كميا ، وللاستفادة من ميزات الحركة على الخطوط الخارجية التي يتيحها لهم وضعهم الجغرافي المحيط باسرائيل ، الذي يمكنهم موضوعيا من شن هجوم متزامن على عدة جبهات تتلاقى اتجاهات تقدمه في مركز الارض المحتلة .

### ٥ ـ مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية :

كان لا بد لاسرائيل كي يتكامل دورها الصهيوني في المنطقة ، وتصبح بمثابة شريك اصغر للامبريالية ( خاصة الاميركية ) في المصالح الاقتصادية والاستراتيجية ، ان تحاول تنفيذ ضرباتها التوسعية الخاطفة ، اي قضماتها المتتابعة ، وسياستها الردعية اللازمة لتأمين هذه المكتسبات الاقليمية ، عن طريق شل ارادة العمل العسكري العربي لاسترداد هذه الاراضي وتصفية التوسعات الاسرائيلية الجديدة ، بالاعتماد على قواها العسكرية الذاتية في تنفيذ اهدافها هذه . والا كان معنى الاستعانة بقوى خارجية ( كما حدث في حرب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ) ، بصورة مباشرة في كل حرب هجومية تخوضها اسرائيل ( اذا افترضنا امكان ذلك ) ان يفشل المشروع الصهيوني في تحقيق توسعاته ، وان يعرض في كل مرة المصالح الامبريالية المباشرة في المنطقة للاصطدام المستمر مع القوى القومية العربية .

تلك هي خلاصة موجزة لنظرية الامن الاسرائيلية ، اي الاستراتيجية العسكرية العامة الاسرائيلية ، عشية حرب ١٩٦٧ التي شهدت التطبيق الامثل لمبادىء هذه النظرية ، التي تحولت اثر ذلك الى « بقرة مقدسة » لدى الفكر العسكري الاسرائيلي ، وحازت اعجاب المفكرين العسكريين الغربيين امثال « ليدل هارت » في بريطانيا ، والجنرال « بوفر » في فرنسا « و « جاك ويلر » و

« كينيث برو ور » في الولايات المتحدة .

ومن اجل تنفيذ هذه المهام تم اعداد الجيش الاسرائيلي خاصة عقب حرب ١٩٥٦ ، كجيش هجومي صرف . واعطيت الاولوية في تسليحه وتنظيمه وتدريبه لسلاح الطيران وسلاح المدرعات والقوات المحمولة جوا ، واحتلت اسلحة المشاة والمدفعية والدفاع الجوي والبحري مرتبة ثانوية . كما تضاءل دور قوات الدفاع الاقليمي والجيش الشعبي ( الناحال وما الى ذلك من تنظيمات عسكرية ) ، الذي كان هاما للغاية خلال حرب ١٩٤٨ والسنوات التي تلتها حتى حرب ١٩٥٦ تقريبا ، وذلك نتيجة لتطور تسليح الجيش الاسرائيلي واعتماده بصورة اساسية على نظم الاسلحة الجماعية التي توفر قوة نيران اكبر وامكانات حركة افضل ، وتتطلب مستوى ارقى من التدريب والالمام التقني بالاسلحة والمعدات ( اي تشكيلات المدرعات والطائرات المتطورة والاجهزة الالكترونية والصواريخ جو - جو وارض - جو الخ . . ) والتي لم تعد اسلحة دعم لقوات المشاة وانما اسلحة حسم في حد ذاتها . هذا فضلا عن ان تطور تسليح الجيوش العربية ، والزيادة الضخمة في كميات الدبابات والمدفعية والطائرات التي طرأت عليه منذ حرب ١٩٤٨ ( وذلك نتيجة للدعم السوفياتي العسكري لها بصفة رئيسية ) ، جعلا من غير الممكن لقوات الدفاع الاقليمي والمستعمرات المحصنة ان تلعب الدور نفسه الذي لعبته في المراحل الاولى لحرب ١٩٤٨ ( ولهذا انهارت مستعمرات الجولان بسرعة في حرب ١٩٧٣ ) . ومن ثم اصبحت القوات النظامية بجزئيها العامل والاحتياطي ، القوة العسكرية الوحيدة التي يعتد بها عند حساب علاقات القوى بينها وبين الجيوش العربية .

وقبل ان ننتقل الى التطورات التي لحقت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧ ، التي اعتبرت نتيجتها دليلا ساطعا على صحة هذه الاستراتيجية ، سنورد بعض ملاحظات، او بالاحرى تحفظات حول هذه النظرية الامنية نوجزها فيما يلي :

١ - ان التفوق العسكري الاسرائيلي القائم على النوعية ، والذي وضع لحل مشكلة « قليلون مقابل كثيرين » التي طرحها الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي دائما منذ حرب ١٩٤٨ كان تفوقا كميا ايضا طوال الحرب السابقة لحرب ١٩٧٣ . ذلك

لان اخذ الجيش الاسرائيلي للمبادرة الهجومية . ابتداء من الانتقال الى مرحلة الهجوم المضاد في حرب ١٩٤٨ ( اي منذ ١٥/ ١٠/ ١٩٤٨ ) ، وانتهاء بعدوان ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ومرورا بعدوان ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٦ كان يتيح له ( عقب استكمال التعبئة العامة ) في كل مرة احراز تفوق كمي على جيوش دول المواجهة العربية . خاصة في نقاط الحشد الرئيسية التي تتم فيها الاختراقات الاولى لخطوط الدفاع العربية ، تلك الاختراقات التي كان يجري اثرها عادة انهيار كافة المنظومة الدفاعية العربية نتيجة لتحقيق انهيار استراتيجي عام لدى القيادات السياسية والعسكرية العربية ، لاسباب لا تتصل بصورة مباشرة بخرق خطوط الدفاع الاولى ( في عام ١٩٥٦ ظروف التدخل البريطاني ـ الفرنسي وفي عام ١٩٦٧ ظروف الانهيار المعنوي الناجم عن نجاح الضربة الجوية الاولى المفاجئة ) . ولذلك ليس صحيحا ان الجيش الاسرائيلي كان يواجه في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ تفوقا عربيا في الكم ، كما يحلو للصحافة الاسرائيلية والغربية ان تصور الامر وتوضح في رسوم توضيحية مدى النقص الكمي في القوة العسكرية الاسرائيلية في مواجهة اجمالي القوة العسكرية من الخليج الى المحيط او حتى بالنسبة لدول المواجهة ، ومن ثم يتأكد مدى التفوق النوعي الاسرائيلي الى حد اسطوري على النحو الذي ساد الاعلام الاسرائيلي والغربي عقب حرب ١٩٦٧ . ويرجع الفشل العربي في تحقيق التفوق الكمي ( الذي توفره لهم المعطيات الموضوعية الاستراتيجية ) ، خلال حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ الى تبنيهم لاستراتيجية دفاعية صرفة سواء على مستوى الاستراتيجية العليا او الاستراتيجية العسكرية ، فضلا عن ضعف التنسيق العربي بين الجبهات المختلفة وعدم حشد الطاقات العسكرية والاقتصادية العربية على مستوى الامة كلها بصورة حقيقية .

ولذلك بقيت معطيات تفوقهم الكمي المختلفة مجرد امكانات كامنة غير موظفة عمليا .

٢ ـ لا مجال للحديث عن التفوق النوعي الاسرائيلي بالنسبة لحرب ١٩٥٦ ، كذلك لا مجال للمقارنة بين ما اصاب الجيش المصري من خسائر في حرب ١٩٥٦ وبين ما لحقه من هزيمة ( هو وبقية جيوش دول المواجهة ) ، في حرب ١٩٦٧ سواء من حيث الكم او الكيف . ذلك لان الجيش المصري لم تتح له ظروف التواطؤ

البريطاني ـ الفرنسي مع اسرائيل في حرب ١٩٥٦ الفرصة لدخول معركة متكافئة مع الجيش الاسرائيلي ، واضطر للانسحاب قبل ان تشتبك قواته الرئيسية في المعركة. كما ان قواته التي كانت موجودة اصلا في سيناء لم تكن كافية لمواجهة القوات المتفوقة كميا التي حشدتها اسرائيل ، وذلك نظرا لسحب معظم القوات مسبقا لمواجهة خطر الغزو البريطاني ـ الفرنسي المحتمل لمنطقة القناة بعد تأميمها. ورغم ذلك فان القوات الاسرائيلية لم تظهر كفاءة قتالية غير عادية في معارك سيناء ، وقتئذ ، بدليل فشلها في الاستيلاء على « ابو عجيلة » الا بعد انسحاب القوات المصرية منها في اليوم الثالث . للحرب تنفيذا لقرار الانسحاب العام ، رغم تمتعها بتفوق كمي ساحق بلغت نسبته ٧,٥:١ في المدرعات و ٤,٥ : ١ في المشاة و ١٢ : ١ في المدفعية ، فضلا عن احرازها سيادة جوية في المرحلة الاخيرة من المعركة .

وعلى هذا يتضح لنا زيف التقويم الذي قدمه « ييغال آلون » عن حقيقة قدرات الجيش الاسرائيلي خلال حملة سيناء عام ١٩٥٦ والذي جاء فيه « ان خلاف بريطانيا وفرنسا مع مصر قد خلق وضعا ملائما لاسرائيل من الناحيتين السياسية والعسكرية . ومع ذلك فاني متأكد ان الاسرائيليين كانوا سيأخذون المبادرة حتى في غياب هذا الوضع الملائم كما اعتقد ان النتيجة كانت ستكون واحدة ـ وربما افضل ـ بدون الانكليز والفرنسيين . وربما كان ذلك على حساب المزيد من الخسائر في الارواح »[٧] .

٣ ـ ان التفوق النوعي الذي تحقق للجيش الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧ ، لم يكن راجعا الى تفوق اسلحته ومعداته من الناحية التقنية بالقياس لما كان لدى الجيوش العربية من اسلحة ومعدات ، وانما كان راجعا الى تفوقه في عناصر المقدرة التنظيمية والقيادية وفي مستوى التدريب ودرجة التأهب المادي والمعنوي للحرب ، وقد ضخم التخلف التقني والتنظيمي العربي وضعف الحرفية العسكرية لدى المستويات القيادية من النتائج العملية التي حققها هذا التفوق ، وجعلته يظهر في صورة تفوق حقيقة القدرات الموضوعية لهذه العناصر ، ومن ثم ظهرت القدرات العسكرية في شكل اقل مما تحمل حقيقة من امكانات موضوعية .

٤ ـ ان نظرية الامن الاسرائيلية كانت وليدة ظروف اسرائيل ضمن حدود ما قبل ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ، وهي لا تعمل الا في تكامل عناصرها جميعا معا التي

كانت انعكاسا لهذه الظروف ، ولم تنجح الا ضمن ظروف استراتيجية معينة احاطت بالارادات العربية . ان الروح الهجومية المتحفزة لدى الاسرائيليين قبل حرب ١٩٦٧ ، والتي شكلتها بصورة اساسية اسطورة خطر الابادة التي روجتها الدعاية الصهيونية كانت عنصرا وحافزا معنويا ضخما للافراد المنفذين وللقيادات المخططة للحرب ، كما ان تجسيد هذا الخطر امام الرأي العام الدولي وكسب المناورة السياسة الخارجية على اساسه (نتيجة لاخطاء الاعلام العربي الذي رفع شعارات دعائية غير قابلة للتنفيد العملي وتسعى اليها القيادات السياسية العربية فعليا)، ساعد على تمسك القيادات العربية باستراتيجيتها الدفاعية فقبلت مسبقا وبصورة معلنة مبدأ تلقي الضربة الاولى على امل توفر القدرة العسكرية لامتصاصها والتحول الى الهجوم المضاد بعد ذلك ، وفي النتيجة كان الجيش الاسرائيلي اكثر صلاحية لتنفيذ مهامه الهجومية ضمن الظروف السابقة لنشوب حرب ١٩٦٧ . وقد عبر عن ذلك الكاتب الاسرائيلي الدكتور « دان هوروفينش » فقال: « كان للاعتبار الهجومي علاقة وثيقة مع الحل الذي اوجده جيش الدفاع الاسرائيلي لمشاكل التدني في الكمية والسكان ولمشكلة عدم وجود عمق استراتيجي جغرافي . كان جيش الدفاع الاسرئيلي حتى حرب الايام الستة يشبه نابضا مضغوطا يستند الى النواة الصلبة لحدود « الخط الاخضر » ، نابض مستعد للانفتاح عندما تحل ساعة الامتحان والضرب بكل القدرة الكامنة به . ومن وجهة النظر العسكرية كان الجيش ، يستطيع ان يستفيد من المواصلات والتموين الداخلية ، وبناء عليه يستطيع استغلال قوته الى الحد الاقصى بنقل وحدات من جبهة لاخرى وتوفير الجهد في مجال الشؤون الادارية التي تحدد النسبة الكمية عن الاجزاء المقاتلة والاجزاء التي تقوم بالخدمات في الجيش »[٨] .

## التطورات التي لحقت النظرية عقب حرب ١٩٦٧ :

ادى وصول القوات الاسرائيلية الى الضفة الشرقية للقناة والضفة الغربية لنهر الاردن والحافة الشرقية لمرتفعات الجولان الى وقوع مساحات واسعة من الاراضي العربية الجديدة تحت الاحتلال الاسرائيلي تفوق مساحة الاراضي المحتلة اصلا عام ١٩٤٨ بكثير* ، مما ادى الى وجود عمق استراتيجي حقيقي للدولة الصهيونية يسهل عليها مهام الدفاع عن الارض المحتلة القديمة والجديدة على السواء ، ولذلك ادخل مبدأ جديد هام على نظرية الامن الاسرائيلية عرف بمبدأ « الحدود الامنة » وقد شرح

« ييغال آلون » هذا المبدأ فقال « ان طبوغرافية اسرائيل الحالية ، بعد حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ( كتب آلون هذا في آب ١٩٦٩ ) ، تجعل من الممكن وضع حدود طبيعية يتكون منها « حائط دفاعي « يمكن ان يكون عاملا رادعا بذاته او يحسن على الاقل من قدرة اسرائيل الدفاعية بدرجة كبيرة وعليه فانه في ظل الظروف الجغرافية ـ السياسية والظروف الجغرافية ـ الاستراتيجية السائدة في الشرق الاوسط ، لا يوجد بديل عن الحدود الامنة استراتيجيا . واذا كانت اسرائيل تريد ان تبقى ، فعليها ان تطالب بحدود امنة في المناطق التي جعلتها قبل حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ معرضة للخطر لصورة يائسة . ان الحدود الامنة دون سلام افضل من السلام دون حدود امنة »[٩] . وهكذا عبر « آلون » بوضوح عن اطماع اسرائيل التوسعية تحت شعار الخطر الوهمي الذي كان يتهددها عام ١٩٦٧ ! ثم اوضح تأثير هذه الحدود الامنة الجديدة غلى استراتيجية اسرائيل العسكرية فقال « ان حق اسرائيل الادبي وقدرة قواتها على شن هجوم اجهاضي مضاد لا يزال لهما اهمية اولى . ولكن هذه الضربة الان ليس لها الاهمية الكبرى التي كانت لها قبل حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ، وبخاصة في مناطق كثيرة على طول مختلف الجبهات ، وللقوات البرية بالذات . وهناك بطبيعة الحال مناطق كثيرة ، سامتنع لاسباب واضحة عن تعيينها ، يحسن ان يترك العدو يهاجم فيها اولا ، وبذلك يعرض نفسه لأكثف نيران المدفعية والقذائف المضادة للدبابات ، قبل ان تبدأ القوات الاسرائيلية هجومها المضاد . ومع ذلك فانه في مناطق اخرى لا مانع ـ واحيانا يكون من الضروري ـ ان تقوم القوات الاسرائيلية بهجوم مضاد اجهاضي وفق ما تقرره الضرورات الاستراتيجية والظروف السياسية »[١٠] .

هذا وقد عبر « ابا ايبان » وزير خارجية اسرائيل السابق ، عن مفهوم الحدود الامنة فقال « انها حدود يمكن الدفاع عنها دون ان نبادر بضربة مسبقة »[١١] .

وتناول الجنرال « اسرائيل تال » اثر « الحدود الامنة » على الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧ فقال « بعد حرب الايام الستة طرأ تحول حاسم وثوري على الوضع الاستراتيجي لدولة اسرائيل . فقد خلق عمقا استراتيجيا : اصبحت قناة السويس بمثابة حدود ، كذلك نهر الاردن ، واصبحت هضبة الجولان بايدينا وهكذا تبنينا ، وللمرة الاولى في تاريخنا ، فكرة اننا لسنا مجبرين على خوض حرب هجومية ، لان الوضع الجديد يسمح لنا بخوض حرب

دفاعية . اي اننا نستطيع ان نسمح لانفسنا بان نكون مهاجمين ، ونخوض حربا دفاعية الا اننا من جهة اخرى اضطررنا الى الاستناد على مفهوم الدفاع الثابت . وبهذا اصبح لدينا في النهاية عمق استراتيجي ومن ثم لم نعد مضطرين ان نعتمد في امننا ، في حالة الحرب ، على الهجوم . واصبحنا نستطيع ان نسمح لانفسنا بالتصرف « كشعب عادي » وخوض حرب دفاعية واتباع اسلوب الدفاع المرن اذا اقتضى الامر ، هذا من جهة . . الا انه من جهة اخرى ولاسباب سياسية هامة ومفيدة بحد ذاتها واصلنا التمسك بمفهوم الدفاع الثابت »[١٢] .

وهكذا اضطرت اسرائيل نتيجة سياسة التوسع وضم اراض تفوق قدرتها البشرية على استيعابها وحمايتها اضطرتها الى تبني مبدأ «الحدود الامنة» التي يمكن الدفاع عنها دون الاضطرار « لهجوم مضاد مسبق » خاصة وانه صار من الصعب كسب المناورة السياسية الخارجية هذه المرة على اساس تجسيد فكرة « خطر الابادة » الذي يهدد كيانها كما كان الحال عشية حرب ١٩٦٧ ، نظرا لان ذلك يتعارض في حد ذاته مع جوهر مبدأ الحدود الامنة التي تضمن سلامة وامن اسرائيل دون حاجة الى الضربة المضادة المسبقة .

ولما كانت الحدود الجديدة « الامنة » طويلة وبعيدة عن مراكز تجمع السكان حيث يعيش جنود الجيش الاحتياطي ، فقد كان من الضروري للاستراتيجية الاسرائيلية ان تتبنى اسلوب الدفاع الثابت وتنشىء تحصينات خط بارليف والجولان ، حتى يمكنها ان توفق بين اعتبارات الجيش النظامي الصغير التي تفرضها ضرورات اقتصادية ، وبين المهام الصعبة للدفاع عن حدود طويلة باسلوب الدفاع المرن الذي يتطلب حشد قوات مدرعة وميكانيكية كبيرة نسبيا في نقاط تجمع في العمق القريب من الخطوط الامامية ، التي لم تضم في مثل هذه الحالة سوى نقاط انذار وعوائق هندسية فقط .

وفي النتيجة ادت التطورات الاستراتيجية الجديدة التي ترتبت على مبدأ « الحدود الامنة » والدفاع الثابت المرتبط بها الى ترجيح فكرة قبول الضربة الاولى المحتملة من جانب العرب ، استنادا الى ان العمق الاستراتيجي المتحقق نتيجة لتوسعات ١٩٦٧ يسمح بامتصاصها بواسطة القوات النظامية العاملة والتحصينات الدفاعية وقوة النيران التي يوفرها الطيران ، الذي يعد بمثابة احتياطي ضارب متوافر

دائما ، بحكم انه لا يتطلب تعبئة فعلية وان قوته الرئيسية كلها عاملة ، وانه قادر على المناورة السريعة بنيرانه من جهة لاخرى والاستفادة الكاملة من الحركة على الخطوط الداخلية ، ومن ثم يمكنه ان يعوض النقص الكمي في قوة نيران القوات النظامية ، لحين ان يتم استدعاء الاحتياط وحشده في جبهات القتال .

وبالاضافة الى ذلك فقد اعتمدت القيادة الاسرائيلية على امكانية حصولها على انذار مبكر من الاستخبارات في حالة وجود حشود او تحركات عسكرية عربية ترجح احتمال وقوع هجوم مفاجىء ، وبذلك يتوفر لها هامش زمني ملائم لاستدعاء الاحتياطي في توقيت مناسب . وكذلك يتاح لها خيار توجيه ضربة مضادة مسبقة بالقوة الجوية تحبط ، او تقلل ، من فاعلية الضربة العربية الاولى . ومن ثم تعمل النظرية الامنية في صورتها المعدلة الجديدة بطريقة سليمة فعالة الاثر مع اقل قدر ممكن من الخلل .

الا ان كل هذه التحفظات التي هدفت الى التقليل من سلبيات الاستراتيجية الدفاعية الجديدة التي لم تلغ التناقض الذي اصبح قائما بينها وبين استراتيجية العمليات ذات الطابع الهجومي البحت التي بقي الجيش الاسرائيلي منظما على اساسها كما كان عليه الحال عشية حرب ١٩٦٧ . فقد استمر التنظيم الرئيسي للجيش الاسرائيلي قائماً على اساس « الجيش العامل الصغير » الذي يتألف اساسا من المدرعات والمظليين وقليل من المشاة والمدفعية ، والذي ستلحق به قوات الاحتياط ذات التشكيل المماثل تقريبا ( باستثناء ان نسبة الوية المشاة تزيد بعض الشيء به ) ، لتقوم بتوجيه الضربة المضادة الحاسمة التي تنهي الحرب بسرعة خاطفة . على حين ان الاخذ بهذا الموقف الاستراتيجي الدفاعي كان يتطلب ضرورة زيادة حجم الجيش العامل وزيادة نسبة الوية المشاة والمدفعية لديه،لضمان الحد اللازم من حماية خطوط الدفاع الثابتة التي يجب ان تساندها وحدات متحركة في العمق .

ولكن القيادة الاسرائيلية السياسية والعسكرية ، لم تلاحظ مدى خطورة هذا التناقض بين الطابع الدفاعي للاستراتيجية العامة ( اي نظرية الامن في صورتها المعدلة ) ، وبين الطابع الهجومي لاستراتيجية العمليات التي يعتنقها الجيش الاسرائيلي . ولم تهتم جديا باتخاذ الاجراءات اللازمة للتخفيف من الاثار الحادة لهذا التناقض ، نظرا لان مبدأ « الردع » وقدرة الحسم المرتبطة به كان قد ترسخ

بطريقة عميقة في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي على كل المستويات عقب حرب ١٩٦٧ . التي اعتبرت نتائجها الحاسمة على المستوى العسكري تحمل القدر الكافي من مصداقية « قوة الردع » الاسرائيلية ، خاصة وان سلاح الطيران ، الذي اصبح عموده الفقري يتكون من طائرات « الفانتوم » ، كان قد اكد قدرته الردعية ( او هكذا تصور القادة الاسرائيليون ) خلال حرب الاستنزاف المصرية ، التي امكن ايقافها نتيجة لجهود الطيران وحده تقريبا دون الاضطرار لخوض حرب برية شاملة في نهاية تموز ( يوليو ) ١٩٧٠ . وبطبيعة الحال ، وسعيا وراء الاتساق النظري اللازم لصحة مبدأ الردع ، اغفلت القيادة الاسرائيلية مغزى نتائج الاسبوع الاخير من هذه الحرب ، التي تمثلت في اسقاط نحو ٨ طائرات « فانتوم » و ٦ طائرات « سكاي هوك » وطائرة استطلاع الكتروني ، بواسطة الصواريخ المصرية من طراز « سام ٣ » و « سام ٧ » . وهكذا نجد ان مبدأي « الحدود الآمنة » و « قوة الردع المتفوقة » اصبحا يشكلان جوهر نظرية الامن الاسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧ ، واستمرا كذلك حتى بعد ظهر يوم السادس من تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ .

## نتائج تطبيق نظرية الامن في حرب ١٩٧٣ :

لا يمكن القول ، تمشيا مع ما تدعيه القيادة الاسرائيلية بأن المفاجأة كانت هي السبب الوحيد للخلل الذي اصاب نظرية الامن الاسرائيلية في حرب « يوم الغفران » . وذلك لانه لم تحدث مفاجأة بالمعنى المفهوم لهذه الكلمة في قاموس الاستراتيجية العسكرية . فقد تجمعت لدى الاستخبارات الاسرائيلية معلومات مسبقة كافية عن الحشود العسكرية العربية على كل من الجبهتين المصرية والسورية ، واتخذت القيادة العسكرية الاسرائيلية عدة اجراءات وقائية تضمنت تعزيز قواتها في الجولان بلواء مدرع من افضل الالوية المدرعة في الجيش الاسرائيلي العامل ( وهو اللواء السابع ) وبث مزيد من الالغام امام المواقع الدفاعية ، وتعميق للخندق المضاد للدبابات . كما اعلنت حالة التأهب الكامل في سلاح الطيران ودرست امكانات توجيه ضربة مضادة مسبقة لقواعد الصواريخ السورية الجوية والقواعد الجوية للطيران السوري . وانذرت القوات في جبهة القناة وكلفت بالاستعداد لتنفيذ خطة « برج الحمام » المعدة مسبقا لمواجهة احتمال اقدام الجيش المصري على عبور القناة ، وانذرت تشكيلات فرقية من قوات الاحتياط بالاستعداد لاحتمال اعلان التعبئة العامة ( منها فرقة الجنرال « دان لانر » في الجبهة السورية مثلا ) ، وتمت بالفعل تعبئة

جزئية في سلاح المدرعات . ولكن الشيء الرئيسي الذي حال دون اعلان التعبئة العامة في وقت مبكر عما تم فعلا ( بدأت التعبئة منذ الصباح الباكر ليوم الغفران قبل نشوب الحرب بساعات قليلة اثر اجتماع غولدا مائير مع كبار القادة في السابعة صباحا بعد وصول معلومات مؤكدة عن بدء الهجوم العربي في السادسة من مساء اليوم نفسه ) ، وهو سوء التقدير السياسي من جانب الاستخبارات الاسرائيلية بالنسبة للنوايا العربية الكامنة وراء الحشود العسكرية واستبعادها اقدام القيادة العربية على شن حرب واسعة النطاق . ويرجع هذا الخطأ في واقع الامر الى المبالغة التي غرق فيها اصحاب نظرية الامن الاسرائيلية بالنسبة لمبدأ « قوة الردع المتفوقة » ، التي تملكها اسرائيل وتجعل العرب عاجزين عن اتخاذ قرار بالحرب الواسعة النطاق خشية تدمير جيوشهم كما حدث في ١٩٦٧ . وكذلك بالنسبة لمبدأ « الحدود الآمنة » ، وقدرة الجيش الاسرائيلي العامل بحجمه الصغير على الدفاع عنها لحين استكمال التعبئة ، بحكم انه جيش متفوق في النوعية بدرجة ضخمة بالنسبة للجيوش العربية .

وكانت النتيجة ان تقلص الهامش الزمني اللازم لتشغيل آلة الحرب الاسرائيلية بكامل قدرتها الى حد كبير . ولكن رغم ذلك كان من الممكن للقوات العاملة ان تحقق بعض النتائج في المعارك الاولى بصورة افضل لو أنها كانت تتصرف بالقدر اللازم من التقدير السليم لقوة ونوايا الخصم، الامر الذي لم يتحقق بالنسبة لمعظم القادة الميدانيين والوحدات المقاتلة . فقد تصور جنود التحصينات ورجال الدبابات في سيناء ان الامر لن يتعدى حدود ما كان يحدث من قصف مدفعي وعبور وحدات اغارة للقناة ايام حرب الاستنزاف عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ولذلك اكتفى جنود التحصينات في خط بارليف بالالتجاء الى داخل الحصون لاتقاء اثار ضربة المدفعية المتوقعة ، وحرك الجنرال « مندلر » قائد فرقة سيناء المدرعة ، لواء مدرعا واحدا على امتداد القناة كلها في مواقع الخط الثاني على مبعدة نحو ٨ - ١٠ كلم . ومن ثم كانت المفاجأة التكتيكية ، المتمثلة في عبور المشاة المصرية بحشود كبيرة على طول المواجهة مذهلة ، ولذلك تقدمت الدبابات بعد هذا نحوها برعونة كبيرة لتوقفها من خلال هجمات معاكسة مرتجلة تحكمها روح الاستهانة الكاملة بالخصم ، وكان ان تلقت ضربة الصواريخ م/ د وقذائف « الآر بي جي ٧ » وغيرها من الاسلحة م/ د وتدمر بعضها في وقت قصير للغاية . وقد اشار « زئيف شيف » الى جانب هذه الحقائق

فقال : « وفيما يتعلق بمواقع الجيش الاسرائيلي الحصينة على امتداد القناة فقد انتظروا الحرب معتقدين بانه اذا ما حدث شيء فانه سيكون شبيها بحرب الاستنزاف ، وسيصد العرب من خلال ضربة نارية مضادة . وقد نجا قسم كبير من اولئك الذين جلسوا داخل المواقع الحصينة من الضربة النارية الاولى ، بيد انهم لم يستطيعوا منع عبور القوات المصرية »[١٣] .

وفي « الجولان » اعتقد رجال الدبابات من اللواءين المدرعين ٧ و ٣٧ الذين تصدوا من حفرهم بمدافع دباباتهم للموجة الاولى من الدبابات السورية المهاجمة واستطاعوا تدمير او تعطيل معظمها ، ان الاشتباك قد انتهى وانه لم يكن اكثر من تدريب رماية بالنيران بطريقة عملية ، ولذلك كانت دهشتهم كبيرة حين وجدوا مئات اخرى من الدبابات السورية تواصل الهجوم وتكتسح مواقعهم بعد ذلك بقليل !

هذه الظواهر كلها تعكس مدى زيف مبدأ « التفوق المطلق » ومبدأ « الردع » ومبدأ« الحدود الامنة » ، ومدى الاهتزاز العنيف الذي اصابها جميعا بمجرد ان اخذت الجيوش العربية المبادرة الهجومية ، ومارست الحرب بجدية وحرفية قتالية متوسطة الكفاءة ، فرضتها ظروف التخلف وشبه انعدام التجربة القتالية السابقة وتدني المعنويات اثر هزيمة ١٩٦٧ وعدم اكتمال الوعي السياسي للوحدات والقيادات بابعاد المعركة ضد الامبريالية والصهيونية . وقد ازداد افتقاد الجيش الاسرائيلي لتوازنه على كل المستويات على اثر اصطدام الطيران بشبكة الدفاع الجوي العربي ، التي منعته من تقديم دعمه الناري للقوات البرية ، التي بنيت نظريتها القتالية على هذا الاساس وتعودت ذلك « الترف » المطلق الذي يقدمه لها الطيران بالدعم القريب والدعم المباشر لها بالنيران . ومن ثم اختلت قوة نيران القوات النظامية العاملة بدرجة خطيرة قبل ان تصل اليها القوات الاحتياطية . وفي الوقت نفسه كانت القوات الاحتياطية ، التي طالما سمعنا من قبل عن دقة نظام تعبئتها وسرعته المماثلة لدقة « الساعات السويسرية » ، تعاني هي الاخرى من خلل في سرعة وكفاءة تجميعها وحشدها وتحريكها نحو جبهات القتال . وسمعنا بعد الحرب كثيرا من الروايات حول المعدات والعربات والدبابات التي لم تكن بحالة صالحة للاستخدام عند الاستدعاء ، وعن نقص الذخيرة مع كثير من الوحدات ، وتخلف الكثيرين عن الالتحاق بوحداتهم ، في الوقت المحدد نظريا من قبل ، وعن اضطرار قادة الفرق في

الجبهة السورية الى القاء كل فصيلة او سرية من المدرعات امكن جمعها كيفما اتفق في اتون المعركة فورا خشية وصول الدبابات السورية الى نهر الاردن الخ . . وهكذا اهتز مبدأ « الجيش العامل الصغير » و « الجيش الاحتياطي الكبير » الذي طالما فاخرت به اسرائيل العالم كله منذ حرب ١٩٦٧ !

وبعد اكتمال حشد الاحتياطي ، نتيجة لانعدام الهجمات الجوية العربية فوق العمق الاستراتيجي الاسرائيلي وعدم فتح الجبهة الشرقية ، وبدء الهجوم المضاد على الجبهة السورية ، لم تستطع القيادة الاسرائيلية ان تكرر اساليب الحرب الخاطفة التي تعودت عليها بنجاح في حرب ١٩٦٧ . واضطرت الى خوض معارك طاحنة بطيئة الايقاع غير حاسمة على كلا الجبهتين ، وكانت النتيجة انهيارا كاملاً لمبدأي « الحرب القصيرة » و « الحرب الخاطفة » ، وترتب على ذلك انهيار كامل لمبدأ « الاعتماد على القوة الذاتية » ، واضطرت القيادة السياسية الاسرائيلية ان تلح على سرعة امداد الولايات المتحدة لها بالسلاح والذخيرة وقطع الغيار وملابس الجنود واحذيتهم ايضا !

وبطبيعة الحال ، كان من الممكن لهذه الاهتزازات الخطيرة في مبادىء نظرية الامن الاسرائيلية ان تكون اكثر خطورة وتصل الى انهيار كامل لو ان الجيوش العربية قاتلت ضمن اطار استراتيجية سياسية اخرى غير التي حددت لها من قبل ، ولو انها احسنت الاستعداد من قبل الى حد ما بالنسبة لاساليب حرب الحركة وكانت لها قيادات اكثر قدرة على المبادرة وحسن التصرف وسرعته ايضا . ولو اتيحت لها فرصا وامكانات افضل بكثير مما توفر لها فعلا في مجالات التنسيق بين الجبهات وبعضها البعض ، وحشد الطاقات العربية الاخرى في وقت مبكر وبتخطيط مسبق . اي باختصار لو لم تكن الحرب قد خططت على النحو المحدود للغاية الذي جرت وفقا له . ولقد ادى سوء التقدير لقدرات المقاتل العربي من جانب القيادات الاسرائيلية الى توفير افضل الظروف التكتيكية الملائمة كي تعطي الصواريخ « ساغر » وغيرها من الاسلحة م/ د العربية اقصى مردود ممكن لها ، وكذلك الحال بالنسبة للصواريخ « سام » المضادة للطائرات وغيرها من اسلحة الدفاع الجوي . وذلك على الرغم من ان وجود هذه الاسلحة ومزايا معظمها لم تكن سرا بالنسبة للقيادة الاسرائيلية التي سبق لها ان جابهت معظم هذه الاسلحة من قبل في معارك ١٩٦٧ او معارك حرب

الاستنزاف ، باستثناء صاروخ « سام ٦ » والمدفع الرباعي السبطانات الموجه بالرادار « ز س يو - ٢٣ - ٤ » .

وضاعف هذا من نتائج المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية التي نتجت اساسا بسبب اوهام « قوة الردع المتفوقة » . كما سبق ان اوضحنا ، وهكذا تداعت نتائج خطأ ذلك المبدأ الرئيسي من مبادىء نظرية الامن الاسرائيلية الذي بني على مبدأ « التفوق النوعي » المطلق ، الذي يحكم العقل الصهيوني العنصري بشدة طاغية ، تمنعه من امكانات الرؤية الموضوعية السليمة للواقع المحيط به . ولكن ماذا كان يحدث لو ان القيادة الاسرائيلية لجأت الى تطبيق مبدأ « الهجوم المضاد الاجهاضي » عشية بدء الهجوم العربي في حرب « يوم الغفران » ؟

يؤكد قادة المعارضة الاسرائيليون ، من عسكريين ومدنيين ، ان العرب كانوا سيهزمون مرة اخرى ، وان ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ كان سيتكرر مرة اخرى . وبطبيعة الحال فانه من الصعب تقديم اجابة قاطعة بالنسبة لواقعة تاريخية لم تحدث الا اننا نرجح ضعف هذا الاحتمال للاسباب التالية :

١ - لم يكن من الممكن للقيادة العسكرية الاسرائيلية ان تلجأ الى هذا الخيار ، من الناحية العملية ، وتضمن له النجاح الذي تتصوره بدون الاعداد الكافي المسبق له من جميع النواحي ، سواء من حيث التحضير السياسي والمعنوي عالميا ومحليا ، او من حيث الاستعداد لتعبئة الاحتياطي وسد الثغرات التي كشف عنها الاستدعاء المفاجىء صباح « يوم الغفران » ، او من حيث اعداد خطط العمليات الكبيرة واختيار القادة الخ . . ذلك لانه ليس صحيحا ان التحرك العسكري الاسرائيلي سواء في حرب ١٩٥٦ او في حرب ١٩٦٧ كان وليد الاحساس المفاجىء باحتمال وقوع هجوم عربي وشيك ، وانما كان نتاج نيات مبيتة منذ سنوات طويلة ضمن اطار استراتيجية التوسع الصهيوني ، الذي يطبق اسلوب مناورة « الخرشوفة » اي سياسة « القضم المتتابع » ( التي كان « هتلر » يتبعها قبل نشوب الحرب العالمية الثانية حين ضم النمسا والسوديت وتشيكوسلوفاكيا على مراحل تبدو كل منها انها نهاية مطامعه ) ، وقد جرى تغطية هذه السياسة التوسعية العدوانية تحت هذا العنوان العسكري الكاذب الا وهو مبدأ « الهجوم المضاد المسبق » ، او الاجهاضي كما يسميه « آلون » ، الذي لم يكن اكثر من غطاء اعلامي على المستوى العسكري في واقع

الامر اخترعته الدعاية الاسرائيلية ثم صدقه قائلوه ! ذلك لانه ببساطة شديدة لا يوجد جيش ، او قيادة عسكرية ، في العالم يستطيع التحرك فجأة بدون اي مقدمات زمنية كافية بين اتخاذ القرار والبدء في تنفيذه كي يقوم بهجوم واسع النطاق ضد عدة جيوش على جبهات مختلفة وينزل بها هزائم حاسمة خاطفة ، لمجرد انه يستطيع ان يعبىء جنود الاحتياط في سرية وسرعة لا تزيد مدتها عن ٧٢ ساعة ! وذلك اذا افترضنا جدلا ان التعبئة الاسرائيلية كان ستتم بصورة كاملة سواء من حيث سرعة وصول الرجال الى وحداتهم او من حيث صلاحية كافة الاسلحة والمعدات والعربات للاستخدام القتالي الفوري بكفاءة .

هذا من جهة ،ومن جهة اخرى فان مبررات التوسع والرغبة فيه لم تكن قائمة لدى القيادة السياسية الاسرائيلية عشية حرب ١٩٧٣ لان استيعاب الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لم يكن قد تم بعد بصورة نهائية واضحة ، ولم تكن الحدود الامنة قد تحددت على نحو حاسم ضمن اطار الظروف السياسية الدولية والمحلية المختلفة المؤثرة على مجرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وحتى اذا افترضنا ان قيادة الجيش الاسرائيلي كانت قد توصلت بالاشتراك مع القيادة السياسية الاسرائيلية الى قرار مبكر نسبيا باستدعاء الاحتياطي والشروع في هجوم سابق مباشرة او متزامن مع وقت تنفيذ الهجوم العربي ( الذي كان على الارجح سيؤجل تنفيذه بحكم ضرورة معرفة القيادات العسكرية العربية بهذه الاستعدادات الاسرائيلية ) ، فان النتائج كانت ستختلف في مجال الكم على الاغلب وليس في مجال الكيف . بمعنى ان حجم النجاحات العربية كان سيتقلص ولكن النجاحات الاسرائيلية كانت الاخرى ستصبح محل شك كبير نظرا لان ارتفاع الكفاءة القتالية العربية النسبي ( فضلا عن ارتفاع درجة التأهب المعنوي للقتال وضعف احتمالات المفاجأة على نمط ١٩٦٧ ) ، كان سيزيد من الخسائر الاسرائيلية ويطيل امد الحرب ، وفي النتيجة لم يكن من الممكن تكرار ١٩٦٧ مرة اخرى .

ان الخلل الرئيسي في نظرية الامن الاسرائيلية يكمن في ان جميع مبادئها ذات نشأة غير طبيعية ، اوغير منطقية ، مع المعطيات ا لموضوعية لعناصر القوة العسكرية بين طرفي الصراع . سواء من حيث عنصر القوى البشرية او عنصر الموارد الاقتصادية او عنصر الموقع الجغرافي الاستراتيجي او عنصر القوى المعنوية . وان تفوق الجانب الاسرائيلي المطلق مسبقا لعنصر المقدرة التنظيمية والقيادية الذي يسميه الاسرائيليون

بالتفوق النوعي ، انما كان عنصر تفوق ذا طابع مؤقت للغاية ، ومرهون باستمرار حالة من التراخي السياسي الاستراتيجي لدى الجانب العربي ، تغذيها اساسا اوهام ولا عقلانية الموقف السياسي تجاه الامبريالية الامريكية ، سواء من حيث التقدير المبالغ فيه لقدرتها على التدخل وحسم الموقف لصالح اسرائيل ، او من حيث عدم الرغبة في الدخول في صراع حاسم مع هذه الامبريالية وتصفية نفوذها من المنطقة عبر نضال ثوري طويل الامد ، تكون فيه المعركة مع اسرائيل بؤرة تجمع قوى واهداف هذا النضال واكثرها الحاحا وقدرة على تجميع « القوى القومية العربية » .

لقد كان حظ نظرية الامن ، والعسكرية الاسرائيلية عموما من النجاح المطلق حتى عام ١٩٦٧ ، والنجاح النسبي الجزئي عام ١٩٧٣ المتمثل في امكان صد الهجوم العربي والتحول الى هجوم مضاد غير حاسم ، يرجع في الاساس الى وجود ذلك التناقض بين الاستراتيجية السياسية العربية والمفاهيم الخاطئة التي تحكمها بالنسبة للعلاقات وموازين القوى مع الامبريالية الاميركية ، وبين القدرات العسكرية المتاحة موضوعيا للجيوش العربية . خاصة بعد ان كسر احتكار الغرب لتسليح المنطقة منذ عام ١٩٥٥ وقام الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية بتسليح الجيوش العربية بكميات من السلاح تفوق كميات التسليح الغربي لاسرائيل . ولم تكن النوعيات تختلف كثيرا في جملتها عن نوعيات الاسلحة الغربية ، وحرب ١٩٧٣ تثبت هذا عمليا .

والخلاصة ان نظرية الامن الاسرائيلية ، او الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، التي طبقت في حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ ، او التي كان من الممكن تطبيقها بكامل عناصرها ، ليست قوة سحرية لا تقهر . وانما هي جماع مبادىء وضعت لسد فجوات هائلة بين ممكنات طرفي الصراع ، لا يمكن سدها فعليا اذا ما عملت العسكرية العربية ضمن استراتيجية سياسية واستراتيجية عليا لادارة الصراع ذات طابع ثوري ، مؤمن ايمانا مطلقا بقدرات الامة العربية على خوض نضال منتصر ضد الامبريالية والصهيونية .

(١) - بليد . متنياهو ، دروس اولية ، صحيفة معاريف ، عدد ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٣ .
(٢) - المرجع السابق .
(٣) - الون ، ييغال ، انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي ، ترجمة عثمان سعيد ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٧١ ، صفحة ٦٦ .
(٤) - تال ، اسرائيل ، الحربان ، يديعوت احرونوت ( الملحق ) عدد ٦/ ٦/ ١٩٧٥ .
* يقصد « تال » بحديثه هذا ان العرب كانوا متفوقين على اسرائيل في عوامل الكم البشري والاوضاع الجغرافية والموارد الاقتصادية .
(٥) - تال ، اسرائيل ، المرجع السابق .
(٦) - آلون ، ييغال ، المرجع السابق ، صفحة ١٧١ ، ١٧٢ .
(٧) - آلون ، ييغال ، المرجع السابق ، صفحة ١٥٧ .
(٨) - هوروفينش ، دان ، نقد الاعتماد على انفسنا ، صحيفة دافار ، عدد ٦/ ١/ ٧٤ صفحة ٥ .
* كانت مساحة اسرائيل ( اي الارض المحتلة في فلسطين ) قبل حرب ٦٧ تبلغ ٢٠,٧٠٠ كلم مربع . على حين بلغ حجم سيناء المحتلة عقب الحرب المذكورة ٦١,١٩٨ كلم مربع ، وقطاع غزة ٣٦٣ كلم مربع ، والضفة الغربية ٥٨٧٨ كلم مربع ، ومرتفعات الجولان ١١٥٠ كلم مربع .
(٩) - آلون ييغال ، المرجع السابق ، صفحة ٢٣٦ .
(١٠) - آلون ، ييغال ، المرجع السابق ، صفحة ٢٤٦ .
(١١) - هوروفينش ، دان ، المرجع السابق ، عدد ٣/ ١/ ٧٤ .
(١٢) - تال ، اسرائيل ، المرجع السابق .
(١٣) - شيف ، زئيف ، الحرب : دروس اولية ، الحلقة ب ، الاستنفار ، صحيفة هآرتس عدد ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣ صفحة ٥ .

٤

# القوة العسكرية الاسرائيلية في خمس سنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨*

اثناء مرحلة حرب الاستنزاف التي جرت على الجبهة السورية في اعقاب حرب ١٩٧٣ ، والتي اسفرت عن توقيع اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة المذكورة في ٣١ ـ ٥ ـ ٧٤ ، كتب المعلق العسكري لصحيفة « يديعوت احرونوت » مقالا بعنوان « الجيش الاسرائيلي الى اين ؟ » يوم ٢٤ ـ ٤ ـ ٧٤ قال فيه « حبذا لو يمنح الجيش الاسرائيلي بضع سنوات هادئة كي يستريح ويعيد تنظيم نفسه . . . وحبذا لو كانت المؤسسة العسكرية بأسرها تمر في مرحلة مراجعة » .

كما كتب « زئيف شيف » ، خلال الفترة ذاتها ، مقالا في صحيفة « هآرتس » في ١٢ ـ ٥ ـ ٧٤ قال فيه « ان الجيش الاسرائيلي بحاجة الان الى فترة من الهدوء ، بعد ان خاض حربا قاسية ، ومرت قياداته باهتزازات شديدة . والجيش بحاجة الى هدوء من اجل الانتعاش والبناء والترميم . ويجري الان تغيير في القيادة لا في الدولة فحسب ، بل ايضا في القيادة العسكرية . والقادة الجدد بحاجة الى فترة لترسيخ اقدامهم . وعملية الترميم هذه في ذروتها ، وقد اصبحت هناك دلائل واضحة للاستقرار . وفصل القوات سيمكن من استمرار هذه العملية بهدوء واعداد الجيش الاسرائيلي للمستقبل » . وفي العام ١٩٧٥ انهى مؤلفا كتاب « الجيش الاسرائيلي » الصادر في لندن ، وهما « ادوارد لوتواك » و « دان هورويتز » بعبارة قالا فيها انه « اذا ما اخفقت مبادرة السلام الاميركية التي انطلقت في اعقاب حرب اكتوبر ، واذا

---

* نشرت في شؤون فلسطينية عدد آب ( اغسطس ) وايلول ( سبتمبر ) ١٩٧٨ . واجريت عليها بعض التعديلات في المعلومات والارقام على ضوء اخر تقرير دولي لميزان القوى العسكري صادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية البريطاني عن عام ٧٨ ـ ١٩٧٩ .

ما اضطرت اسرائيل للقتال مرة اخرى ، فان جيشا جديدا او مختلفا سوف يخوض القتال ، جيشا يختلف عن الجيش الذي قاتل في العام ١٩٧٣ ، بالقدر الذي كان عليه جيش ١٩٦٧ مختلفا فيه عن جيش ١٩٤٨ » .[١]

وفي ١ - ٥ - ٧٨ نشرت مجلة « نيوزويك » حديثا للجنرال « موردخاي غور » ، عقب احالته للتقاعد من منصب رئاسة الاركان قال فيه « ان اكثر ما انجزت اهمية هو مشاركتي في التفاوض مع مصر وسوريا عقب حرب ١٩٧٣ . وانجازي الثاني الاكثر اهمية هو اعادة تسليح القوات الاسرائيلية الى الحد الذي اصبح فيه معظم العرب يدركون الان ان المخاطرة ببدء الحرب هي اكبر من الامل في تحقيق نتيجة مؤاتية » .[٢]

وبغض النظر عما قد تضمنته بعض الاقوال المشار اليها انفا من مبالغة تدخل ضمن اساليب الحرب النفسية الاسرائيلية المضادة للمعنويات العربية ، فان من الضروري بحث التطورات التي طرأت على القوة العسكرية الاسرائيلية خلال السنوات الخمس الاخيرة ، التي تمتعت فيها اسرائيل بدرجة كبيرة من الهدوء والاستقرار ، بفضل اتفاقيات الفصل بين القوات ، واجراء تقييم موضوعي لها قدر الامكان ، وضمن المعطيات المعروفة عنها . تقييم يجنب الادراك العربي مخاطر التقليل من القوة المذكورة ، ومنزلقات المبالغة في تقديرها ، التي تؤدي الى خلق وترسيخ رادع ذاتي للارادة النضالية العربية ، يزيد من فاعلية القوة الاسرائيلية ، ويضعف من حقيقة الامكانات الكامنة للقوة العربية .

هذا ، وتتضمن التطورات التي لحقت القوات العسكرية الاسرائيلية عدة عناصر ، او نواح ، يتصل بعضها بحجم القوة البشرية . وبعضها بحجم التشكيلات والوحدات العسكرية ، وبعضها بحجم ونوعية الاسلحة والمعدات ورفع كفاءة الاداء التقني والاداري ، والبعض الاخر بنوعية التكتيكات وادارة العمليات ، والبعض بنوعية التنظيم القتالي والقيادة والتدريب .

وسوف نقصر بحثنا في هذه الدراسة على التطورات التي لحقت القوة العسكرية الاسرائيلية ، خلال السنوات الخمس الاخيرة ، من حيث حجم القوى البشرية والتشكيلات وحجم ونوعية التسليح والمعدات ورفع كفاءة الاداء ، اما بقية النواحي المتعلقة بالمذهب القتالي والعقائد التكتيكية والتنظيم ، فهي في حاجة الى دراسات اخرى خاصة بها .

## زيادة حجم القوى البشرية :

رغم ان العرب كانوا ، وما زالوا ، يتمتعون بتفوق كمي ضخم في القوى البشرية بالنسبة لاسرائيل ، فقد استطاعت الاخيرة في حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ان تعبيء وتحشد قوى بشرية تفوق في عددها ، وتشكيلاتها ، القوى المماثلة التي حشدتها قوى المواجهة العربية ، وتلك التي قدمتها دول العمق عمليا في ساحات القتال ، وذلك سواء بالنسبة لاجمالي القوات المتجابهة ، او بالنسبة للحشد على محاور الجهد الرئيسي اثناء العمليات .

ففي بداية حرب ١٩٤٨ ، اي في ١٥ ـ ٥ ـ ٤٨ ، قدر الجنرال « غلوب » ، قائد الجيش الاردني ، اجمالي القوات العربية النظامية بنحو ٢١,٥٠٠ جندي ، موزعين على النحو التالي :

١٠ آلاف في الجيش المصري ، و ٤٥٠٠ في الجيش الاردني ( وكان يسمى الفيلق العربي ) و ٣٠٠٠ في الجيش السوري و ٣٠٠٠ في الجيش العراقي و ١٠٠٠ في الجيش اللبناني .

وذلك مقابل نحو ٦٥ الف مقاتل لدى تشكيلات الكيان الصهيوني .[٣] ولكن اللواء « حسن البدري » يقرر في كتابه « الحرب في ارض السلام » ،[٤] بعد دراسة في وثائق الحرب ، خاصة المتعلقة بالجيش المصري ، ان اجمالي القوات العربية النظامية يوم ١٥ ـ ٥ ـ ٤٨ كان يقدر بنحو ١٥ الف جندي ، موزعين على النحو التالي :

٥٠٠٠ جندي على الجبهة المصرية ( مصر والسعودية والسودان واليمن ) ، و ٤٥٥٠ جنديا اردنيا ، و ٢٥٠٠ جندي عراقي ، و١٨٧٦ جنديا سوريا . و ١٠٠٠ جندي لبناني . موزعين جميعا على ١٤ كتيبة مشاة . وذلك مقابل نحو ٦٧ الف جندي صهيوني ، موزعين على ٣٢ كتيبة مشاة . اي ان نسبة التفوق البشري الاسرائيلي كانت في الافراد ٤,٤ الى ١ ، وفي التشكيلات ٢,٣ الى ١ .

وفي بداية المرحلة التي اعقبت الهدنة الاولى ، اي في ٩ ـ ٧ ـ ٤٨ ، بلغ اجمالي افراد الجيوش العربية نحو ٣١ الف جندي ، تضمهم ٢٤ كتيبة مشاة . موزعين على النحو التالي :

١٥ الف جندي مصري ( ٩ كتائب مشاة ) ، و ٥٠٠٠ جندي اردني ( ٥ كتائب ) ، و٣٠٠٠ جندي سوري ( ٣ كتائب ) ، و ١٠٠٠ جندي لبناني ( كتيبة واحدة )و ٧٠٠٠ جندي عراقي ( ٦ كتائب ) .

مقابل نحو ١٠٦ آلاف جندي اسرائيلي موزعين على ٤٢ كتيبة مشاة . اي ان نسبة التفوق الاسرائيلي كانت ٣,٤ الى ١ في اجمالي الافراد ، و١,٧ الى ١ في التشكيلات القتالية .(٥)

وفي حرب ١٩٥٦ ، التي انفردت فيها مصر بمواجهة كل من اسرائيل وبريطانيا وفرنسا ، كان لدى الجيش الاسرائيلي عند التعبئة العامة نحو ١٩٠ الف جندي ، مقابل نحو ٩٠ الف جندي لدى الجيش المصري(٦) ، لم تتح له عمليا امكانية حشدهم في الجبهة بسيناء على نحو يعادل القوة الاسرائيلية المحتشدة على محاور العمليات الرئيسية على اي نحو . اذ كان لدى القيادة المصرية ، عند بدء العدوان الاسرائيلي يوم ٢٩ ـ ١٠ ـ ٥٦ في سيناء وقطاع غزة ، ٨ كتائب مشاة و٢ كتيبة مدرعات و٣,٥ كتيبة مدفعية ، مقابل ٣٥ كتيبة مشاة و١٠ كتائب مدرعات و٣٥ كتيبة مدفعية ، كانت لدى القيادة الاسرائيلية الجنوبية ، الامر الذي حقق للاسرائيليين نسبة تفوق بلغت ٤,٥ الى ١ في المشاة و٥ الى ١ في المدرعات و١٠ الى ١ في المدفعية(٧) ! ولم يتوفر الوقت او الظروف الملائمة لتدخل القوات الاحتياطية المصرية التي ارسلت الى سيناء لمواجهة العدوان ، والتي ضمت لواءي مدرعات ولواءي مشاة ، ومن ثم بقيت نسبة ميزان القوى البرية عمليا كما هي . ويضاف الى ذلك التفوق الجوي الساحق ، الناتج عن التدخل البريطاني ـ الفرنسي وتأثيره على مجرى القتال .

وفي حرب ١٩٦٧ كان لدى الجيش الاسرائيلي ، عند التعبئة العامة ، نحو ٢٦٥ الف جندي ، مقابل نحو ١٦٠ الف جندي مقاتل كان يتألف منهم اجمالي الجيش المصري ، حشد منهم نحو ١٣٠ الف جندي في سيناء عشية ٥ حزيران ( يونيو ) ٦٧ ، وكان هناك نحو ٣٠ الفا اخرين في اليمن . ونحو ٦٥ الف جندي سوري ، وحوالى ٥٠ الف جندي اردني . اي ان مجموع القوات العربية المتاحة عمليا ، من الناحية النظرية ، كان يبلغ نحو ٢٤٥ الف جندي ، ومعنى هذا ان الجيش الاسرائيلي كان لديه تفوق عام في الافراد يبلغ نحو ٢٠ الف جندي .

وإذا انتقلنا الى جانب توزيع هذه القوة البشرية على التشكيلات المقاتلة سنجد ان الجيش الاسرائيلي كان لديه ٢٤ لواء مشاة و٣ الوية مظليين و١١ لواء مدرعا ، بخلاف بعض كتائب الدبابات المستقلة ووحدات المدفعية ، اي ما جملته نحو ٣٨ لواء [٨] . على حين ان الجيش المصري كان لديه في سيناء ١٨ لواء مشاة وما يوازي نحو ٧ الوية مدرعة ، اي ما جملته نحو ٢٥ لواء .

والجيش السوري كان لديه في الجولان ٧ الوية مشاة ، ولواءان مدرعان ، اي ما مجموعه ٩ الوية[٩] . والجيش الاردني كان لديه في الضفة الغربية لنهر الاردن ٦ الوية مشاة ولواءان مدرعان، اي ما مجموعه ٨ الوية [١٠]· اي ان الجيوش العربية الثلاثة كان لديها في الجبهات القتالية (وهذا ليس معناه ضرورة وامكانية اشتراك كافة التشكيلات في القتال الفعلي ) بنحو ٤٢ لواء ، مقابل ٣٨ لواء اسرائيليا . ولكن نسبة التفوق العربي الضئيلة هذه ( ٤ الوية ) ، حرم العرب من الاستفادة منها بسبب افتقادهم وحدة القيادة العسكرية ، التي تكفل لهم الاستفادة من ميزة الحركة على الخطوط الخارجية . تلك التي توفرها لهم الظروف الجغرافية لاحاطة دول المواجهة بالكيان الصهيوني من فلسطين المحتلة ، عن طريق تنسيق الضغط العسكري العربي من كل الجبهات لاحباط مخططات العدو الاسرائيلي في المناورة على الخطوط الداخلية ، والتركيز على كل جبهة عربية على حدة تباعا ، وفقا لاولويات الخطة الاستراتيجية العامة الموضوعة للحرب .

وفي الوقت نفسه نجح العدو الاسرائيلي في تحقيق التفوق الكمي في نقاط الخرق الرئيسية ، نتيجة لاخذه المبادرة الهجومية ، وعزله لقوات النسق الاول العربية عن قوات النسق الثاني والاحتياطي الاستراتيجي ، من خلال السيطرة الجوية على طرق المواصلات وهي السيطرة التي حققها نتيجة للضربة الجوية المفاجئة للاسلحة الجوية العربية على الارض . وفاقم من نتائج هذه العوامل الاضطراب المعنوي الذي لحق القيادات العسكرية العربية ، اثر الضربة الجوية الاولى ، وجعلها تسرع بالتفكير في الانسحاب الاستراتيجي وترك قوات النسق الاول تواجه مصيرها ، فضلا عن عجز هذه القيادات في ادارة العمليات وتحريك الاحتياطات في الوقت والمكان المناسبين وبالكفاءة اللازمة ، ضمن ظروف الحرب القصيرة . ولذلك حقق العدو الاسرائيلي تفوقا كميا واضحا في الجبهة المصرية ، اذ ضمت الفرق الثلاث ( الاوغدات ) ، التي حققت الخرق الرئيسي الاول فيما بين قطاع « غزة ـ رفح » و « ابو عجيلة »

بشمال سيناء ، نحو ٧ الوية مدرعة ( ٥ منها في شكل الوية متكاملة والباقي كتائب دبابات ميكانيكية مستقلة ) ، ونحو ٤ الوية مشاة ومظليين او اكثر قليلا ( بخلاف نحو ٣ الوية مشاة اخرى كانت مكلفة بمهام دفاعية في المستعمرات وطرق المواصلات ) . مقابل نحو ٥ الوية مشاة ( ٤ مصرية وواحد جيش تحرير فلسطيني ) وما يوازي لواء مدرعا او اكثر قليلا ، كانت موزعة في قطاع « غزة » و « رفح » و « الشيخ زويد » و « ابو عجيلة » والمواقع القريبة منها . وهكذا توازت تقريبا قوات المشاة لدى الطرفين ، وفقد الجيش المصري ميزة التوازي في اجمالي تشكيلاته المدرعة وعدد دباباته المحتشدة في سيناء ، وحقق الجيش الاسرائيلي نسبة تفوق في المرحلة الاولى والحاسمة في القتال بلغت نحو ٧ الى ١ في المدرعات .

وفي حرب ١٩٧٣ تغيرت الصورة بعض الشيء لصالح العرب . فقد كان لدى الجيش الاسرائيلي ، بعد ٧٢ ساعة من التعبئة ، نحو ٢٧٥ الف جندي مقاتل ، موزعين على ١٨ ـ ٢٠ لواء مدرعا و ١٠ الوية ميكانيكية و٩ الوية مشاة و ٥ الوية مظليين ، عدا تشكيلات المدفعية[11] ، اي ما مجموعه نحو ٤٤ لواء ، بالقياس الى نحو ٣٨ لواء عام ٦٧ . ومن الواضح ان الفارق الرئيسي بين الحربين هو في زيادة عدد الالوية المدرعة والمظليين على حساب نقص الوية المشاة العادية . وذلك في مقابل نحو ٢٦٠ الف جندي مقاتل مصري موزعين على نحو ٩ الوية مدرعة و٨ الوية مشاة ميكانيكية و١٢ لواء مشاة ولواءي مظليين ونحو ٨ ـ ٩ الوية مغاوير ( صاعقة ) ، ولواء انزال بحري[12] ، عدا تشكيلات المدفعية ، اي ما مجموعه نحو ٣٩ لواء ، ولواء فلسطيني واخر كويتي . وكان لدى الجيش السوري حوالى ١٢٠ الف جندي مقاتل ، موزعين على نحو ٩ الوية مدرعة و٦ الوية ميكانيكية و٧ الوية مشاة ولواءي مغاوير ، عدا المدفعية ، اي ما مجموعه ٢٤ لواء[13] .

وقد ارسلت العراق اثناء القتال قوة ضمت ٤ الوية مدرعة ولواءين ميكانيكيين ولواء مشاة ولواء مغاوير ، اي ما مجموعه ٨ الوية . كما ارسلت الاردن لواء مدرعا ، وكان هنالك لواء مشاة مغربي . اي ان الجبهة السورية اشترك فيها من الجانب العربي ١٤ لواء مدرعا و٨ الوية ميكانيكية و٩ الوية مشاة و٣ الوية مغاوير ، عدا المدفعية . اي ما مجموعه ٣٤ لواء ، وبهذا يكون العرب قد شاركوا في حرب ١٩٧٣ بنحو ٧٥ لواء مقابل نحو ٤٤ لواء اسرائيليا .

وبطبيعة الحال لو تجمعت كل هذه القوى في وقت مناسب ، وحشدت وحركت بطريقة افضل طوال مراحل القتال ، لكان تأثيرها افضل بكثير على نتائج الحرب الاخيرة . ولكن هذه التجربة العربية ، رغم ما شابها من نواقص ، جسدت لاسرائيل خطر حرب عربية جديدة في المستقبل تتم على مختلف الجبهات في وقت واحد ، ومن ثم جسدت خطر « الكم » العربي المتفوق مقابل ما تسميه اسرائيل « بالكيف » المتفوق . ولذلك عملت القيادة العسكرية الاسرائيلية بصورة محمومة على زيادة حجم القوات البرية ، من حيث عدد الافراد ، ومن حيث عدد التشكيلات المقاتلة ، الى اقصى حد تسمح به طاقتها البشرية ، وقدرتها على استيعاب الاسلحة والمعدات . ولذلك اصبح عدد الجيش الاسرائيلي القابل للتعبئة خلال نحو ٢٤ ساعة ، عام ١٩٧٨ نحو ٣٧٥ الف جندي[١٤] ، ويرتفع العدد عند استكمال التعبئة تماما الى نحو ٥٩١ الفا ، يضمون الوحدات الادارية وكل الاحتياطي . اي ان قوات الصف الاول بالجيش زادت عدديا بنسبة ٣٦,٣٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٣ .

وتقدر التشكيلات المقاتلة الاسرائيلية في اواخر العام ١٩٧٨ بنحو ٢٤ لواء مدرعا و١٢ لواء ميكانيكيا و٩ الوية مشاة و٦ الوية مظليين ( عدا الوية المدفعية التسعة ) ، اي ما مجموعه نحو ٥١ لواء ، بخلاف المدفعية [١٥] .

وتأتي هذه الزيادة في الطاقة البشرية الاسرائيلية ، من الغاء اعفاء نحو ١٤٧ الف شخص من الخدمة العسكرية ، وتجنيد نحو ٣٥ الفا من اليهود المقيمين في الولايات المتحدة وكندا ، الذين كانوا قد خدموا في الماضي في الجيش الاسرائيلي ، وزيادة مدة الخدمة العسكرية للنساء من ٢٠ الى ٢٤ شهرا .

وبطبيعة الحال فان هذه الزيادة في القوة البشرية انما تمت على حساب النوعية ، التي ستتدنى نسبيا بالضرورة ، نظرا للتخفيف الشديد في شروط اللياقة الصحية والنفسية المطلوبة للمجندين وارتفاع سن المجندين الاحتياطيين . وقد اشار « زئيف شيف » الى هذه المسألة فقال في « هارتس » يوم ٢٨ - ١٠ - ٧٤ « تقرر الان العودة الى التدقيق في وضع عشرات الالاف من المعفيين من الخدمة ، كما تقرر زيادة التشديد في عملية التصفية . . ومن بين الوسائل التي ستتخذ بهذا الصدد ، تغيير نظام اللياقة الطبية في الجيش . فحتى الفترة الاخيرة ، كانت هناك ثلاث مجموعات

من اللياقة الطبية : المجموعة العليا ، وهي ما فوق ٨٢ ، وجهت كلها الى الوحدات الميدانية . والمجموعة الثانية ، وكانت توجه الى الخطوط الخلفية . والمجموعة الثالثة المنخفضة، وكانت توجه الى الخدمات . وستكون هناك الان مجموعتان فقط ، بحيث يوجه كل الذين تزيد لياقتهم على ٦٥ الى الوحدات الميدانية »[١٦]. واشار الى المسألة ذاتها الكاتب البريطاني « مارتن فان غريفيلد » في مقاله عن « القوات الاسرائيلية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ » المنشور في مجلة « روسي » انه « كان من الضروري ، في جميع تشكيلات الجيش ، تخفيض مستوى الكفاءة المطلوبة في المجندين حتى يمكن تجنيد مزيد من الرجال ، وحتى في سلاح النخبة ، اي طياري القوة الجوية ، اضطر السلاح الى تخفيض مستوى اللياقة ، على الاقل لفترة مؤقتة » [١٧]. وستكون لهذه الزيادة في القوة البشرية ، والتشكيلات المقاتلة ، الاسرائيلية تأثيرها الفعال على ميزان القوى بين اسرائيل واي من الدول المواجهة العربية على حدة ، من حيث ضمان تفوق كمي له اهميته . ولكن هذا التفوق سيفقد جانبا كبيرا من اهميته في حال وجود تعاون عسكري فعال بين دول المواجهة الثلاث ، وتقل اهميته اكثر اذا ما نجحت جميع الدول العربية في حشد طاقتها العسكرية بصورة ملائمة من حيث الزمان والمكان ووحدة القيادة . ولذلك فان مسألة زيادة القوة البشرية العسكرية الاسرائيلية يجب ان تحتل جانبا هاما من حسابات التخطيط الاستراتيجي لكل دولة من دول المواجهة العربية ، وتؤخذ بجدية كاملة في حساب ميزان ا لقوى العربي ـ الاسرائيلي ، وفي السعي لايجاد توازن استراتيجي فعال لصالح الجانب العربي الراغب في الاستمرار في المواجهة .

## زيادة حجم التسليح ورفع نوعيته :

ولم تقتصر جهود القيادة العسكرية الاسرائيلية منذ نهاية حرب ١٩٧٣ على زيادة حجم القوى البشرية ، وانما كان لا بد لها ايضا كنتيجة منطقية لزيادة حجم الجيش والطيران والبحرية ، من ان تزيد حجم الاسلحة والمعدات وترفع من نوعيتها قدر الامكان ، كي تزيد من قوة النيران والقدرة الحركية لقواتها . بالقدر الذي يسد ، الى حد ما ، من الثغرة القائمة بين القوة المسلحة الاسرائيلية وقوات دول المواجهة العربية على الاقل من حيث الكم . ولرفع كفاءة اداء هذه القوة بما يتلاءم والنواقص والخبرات التي كشفت عنها حرب « يوم الغفران » . وتم للقيادة

الاسرائيلية تنفيذ الجزء الاكبر من مخططاتها في اعادة بناء وتطوير قواتها المسلحة بفضل المساعدات العسكرية ، والمالية الضخمة التي وفرتها لها الولايات المتحدة الاميركية بصورة اساسية ، وبعض الدول الغربية الاخرى . ولذلك امكن لاسرائيل ان تنفق على قواتها المسلحة ومتطلباتها الدفاعية خلال عام ١٩٧٤ مبلغ ٣,٨٦٩ مليون دولار ، و ٣,٥٥٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، و ٤,٢١٤ مليون دولار عام ١٩٧٦ ، و٤,٢٥٩ مليون [١٨] دولار عام ١٩٧٧ ، ومبلغ ٣,٣١٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ . وشكلت هذه المبالغ نسبة كبيرة من نفقات الحكومة الاسرائيلية قدرت بنحو ٥١٪ و ٥٠,١٪ و ٥٦,٧٪ و ٣٢,٤٪ و٣٠,٤٪ [١٩]. على توالي السنوات ٧٤ ـ ١٩٧٨ . وهذهالنفقات تمثل نسبا عالية من اجمالي الناتج القومي لاسرائيل تقدر بنحو ٣١,٨٪ عام ٧٤ و ٣٥,٩٪ عام ٧٥ و ٣٦,٣٪ عام ٧٦ و٢٩,٩٪عام ٧٧ ( ولا تزال نسبة عام ٧٨ غير معروفة ) . واذا تذكرنا ان عدد سكان اسرائيل صغير ويقارب نحو ثلاثة ملايين ( من اليهود ) ، يتضح لنا مدى كثافة الانفاق العسكري بالنسبة للفرد الواحد ، والذي قدر بنحو١,١٧٣ دولارا عام ٧٤ و ١,٠٤٥ عام ٧٥ و ١,٢٠١ [٢١] عام ٧٦ و ١,١٧ عام ٧٧ و٨٨٧ عام ٧٨ ، بالقياس لنسبة الانفاق المماثلة لدى دول المواجهة . اذ ان نصيب الفرد الواحد من النفقات العسكرية في مصر بلغ في سنوات ٧٤ ـ ٧٧ نحو ١١١ و ١٦٣ و ١٢٨ و ١١٢ دولارا على التوالي ، وبلغ في سوريا خلال سنوات ٧٤ ـ ٧٨ نحو ٦٤ و ٩٦ و ١٣٢ و١٣٨ و ١٣٨ دولارا على التوالي ، وبلغ في الاردن ٥٤ و ٥٧ و ٥٥ و ٧٠ و ١٠٣ دولارا على التوالي خلال السنوات المذكورة [٢٢]. وفي الوقت نفسه فان صغر حجم الجيش العامل في اسرائيل ، بالقياس لحجم الجيش العامل في دول المواجهة ( خاصة مصر وسوريا ) ، يتيح للقيادة الاسرائيلية امكانية انفاق نسبة اكبر من نفقاتها العسكرية على التسلح والتدريب ، عن تلك التي تنفقها جيوش دول المواجهة ، الامر الذي يساعد اسرائيل على زيادة قوتها النارية وحركية قواتها وارتفاع مستوى كفاءتها ، وان كانت هذه الميزة قد تأثرت الى حد ما حاليا بازدياد نسبة عدد الجيش العامل الى الجيش الاحتياطي ، عما كانت عليه الحال قبيل حرب ٧٣ ، وكذلك بازدياد فترات تدريب الاحتياطي الدورية ، لرفع كفاءته ومواجهة متطلبات استيعابه للاسلحة والمعدات المتطورة الحديثة ، وايضا نتيجة لزيادة نسبة الانفاق على صيانة الاسلحة والمعدات والمركبات ، عما كان عليه الحال قبل حرب ٧٣ ، لضمان

كفاءة وسرعة استخدام قوات الاحتياطي بفاعلية ، منعا لتكرار نواقص الحرب المذكورة. ورغم ذلك كله يبقى لكثافة الانفاق العسكري الاسرائيلي على التسليح والتدريب اهميته الكبيرة ، خاصة وان ضخامة المساعدات المالية والاقتصادية الاميركية عقب حرب ٧٣ تعوض الكثير من نتائج الاعباء الجديدة التي اشرنا اليها انفا .

١ ـ **القوة الجوية** : وفي النتيجة ، ودون الدخول في تفاصيل صفقات الاسلحة المختلفة التي حصلت عليها اسرائيل من الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا خلال حرب ٧٣ و السنوات الخمس التي تلتها ، ارتفع عدد طائرات القتال لدى السلاح الجوي الاسرائيلي عام ١٩٧٨ الى نحو ٦٨٠ طائرة(٢٣)، منها ٢٥ « ف ـ ١٥ » و ٢٥٠ « فانتوم » و ١٠٠ « كفير » و ٣٠ « ميراج ـ ٣ » ، مطورة في اسرائيل وتعرف باسم « نيشر » ، و ٢٧٥ « سكاي هوك » . وتستطيع هذه القوة تركيز قوة نيران تبلغ في مجموعها نحو ٢٩٨٨ طنا من القنابل في الطلعة الواحدة ، في حالة القصف الجوي بالحمولة القصوى ، و١٩٦٠ صاروخاً جو ـ جو في الطلعة الواحدة ، في حالة الاعتراض الجوي . ولما كان السلاح الجوي الاسرائيلي في ١٩٧٣ يمتلك نحو ٣٦٥ طائرة قتال تضم نحو ١٤٠« فانتوم »وحوالى ١٦٥ « سكاي هوك » ونحو ٦٠ « ميراج ـ ٣ » ( عدا الطائرات القديمة من انواع « ميستير ـ ٤ » و « سوبر ميستير » و « فوتور ـ ٢ » و « اورغان » وعددها حوالى ٨٠ طائرة ، نظرا لانها كانت تستخدم في التدريب اساسا وتعتبر خارج الخدمة ) ، وكانت الطاقة النارية لهذه القوة الجوية تبلغ في حالة القصف الجوي بحمولة قصوى نحو١٧١٨ طنا من القنابل في الطلعة الواحدة ، ونحو ٩٦٠ صاروخا جو ـ جو في حالة الاعتراض الجوي . وهذا يعني ان قوة الطيران الاسرائيلي قد زادت خلال السنوات ٧٣ ـ ٧٧ بنسبة ٨٦,٣٠٪ في عدد طائرات القتال ، وبنسبة ٧٣,٩٢٪ في قوة نيران القصف الجوي بالحمولة القصوى ، وبنسبة ١٠٤,١٦٪ في حالة الاعتراض الجوي بصواريخ جو ـ جو . وفي الوقت ذاته تطور تسليح الطائرات الاسرائيلية من حيث القدرة على اصابة الاهداف من بعيد ، نظرا لحصولها على صواريخ جو ـ ارض يجري توجيهها من مسافة معينة تقلل نسبة اصابتها بالاسلحة الارضية المضادة للطائرات ، مثل صاروخ « مافريك » الموجه تلفزيونيا والذي يقدر مداه الاقصى بنحو ٢٢ كلم ، وصاروخ « ستاندارد ارم » اللاحق للاشعاعات الرادارية والذي يبلغ مداه ٢٥

كلم ، وتستخدم الصاروخين طائرات « الفانتوم » و « سكاي هوك » و « ف ـ ١٥ » . كما ان الطيران الاسرائيلي حصل على قنابل موجهة من نوع « هوبو » الذي يتم توجيهه بواسطة اشعة ليزر ، واخرى من نوع « وول آي » الذي يتم توجيهه تلفزيونيا ، وكل هذه الصواريخ والقنابل الموجهة حصلت عليها اسرائيل اثناء وبعد حرب ١٩٧٣ لتواجه بها مشكلة الصواريخ ارض ـ جو العربية من مسافات آمنة نسبيا ، ولتتوفر للطيران الاسرائيلي قدرةاكبر على الاصابة الدقيقة للاهداف الهامة . كما تزايدت قدرة تسليح الطيران الاسرائيلي نوعيا في مجال الاسلحة المضادة للافراد ، بعد ان ضمت ترسانته انواعا مختلفة من القنابل العنقودية ، وكذلك على القنابل الارتجاجية ، التي تزيد من قدرته على قتل الافراد ، وشل فاعلية بطاريات الصواريخ ارض ـ جو ، والصواريخ المضادة للدبابات ، والتفوق الكمي للمدفعية العربية . وكل ذلك التسليح الحديث ، الذي وفرته الولايات المتحدة ، ويزيد كثيرا ، من الناحية النوعية ، من اهمية الزيادة الكمية في قوة نيران القصف الارضي التي لحقت الطيران الاسرائيلي ، ويعطيها مدلولا اعمق من مجرد نسبة الزيادة المئوية التي اشرنا اليها .

وقد ارتفعت كفاءة الطيران الاسرائيلي من حيث سرعة تصديه للغارات العربية المحتملة نتيجة لتزوده بنظام حديث للانذار الجوي المبكر ، قائم على ٤ طائرات من طراز « اي ـ ٢ هوك آي » المجهزة برادار طائر ، والقادرة على رصد الطائرات المعادية من مراحل مبكرة حتى لو كانت تطير على ارتفاعات منخفضة ، وتبليغ مراكز قيادة الدفاع الجوي عنها ، ثم توجيه الطائرات المعترضة اليها ، ولذلك تلعب دور غرفة العمليات الجوية ايضا . وبهذا اصبح الطيران الاسرائيلي اكثر قدرة على التعامل مع اعداد كبيرة من الطائرات العربية ، على خلاف ما كشفت عنه خبرة حرب ١٩٧٣ ، حيث ثبت ان نظام الدفاع الجوي الاسرائيلي «كان معرضا بسهولة للوصول الى نقطة يصبح بعدها يعمل بما يفوق طاقته القصوى ، نظرا لافتقار الطيارين الاسرائيليين الى القدر الكافي من التحكم والانذار اللازمين لهم » . كما ادت زيادة طائرات الاستطلاع الالكتروني ، وطائرات التشويش الالكتروني ، وطائرات الاستطلاع والتشويش الالكتروني بدون طيار من نوعي « فايربي » و « تشوكار » ، الى زيادة قدرة الطيران الاسرائيلي الهجومية الى حد كبير ، خاصة مع وجود طائرتي « بوينغ ـ ٧٠٧ » تعملان كمراكز قيادة جوية طائرة ، قادرة على استخدام معلومات

الاستطلاع المختلفة بسرعة وفاعلية ، وتوفير مساندة للطيارين في الطيران الهجومي عبر ممرات اختراق آمنة نسبيا داخل شبكة الدفاع الجوي المعادية . وهو درس هام اخر اكدته خبرة حرب ٧٣ المريرة بالنسبة للطيران الاسرائيلي . ونتيجة لان الطيران المذكور اصبح يمتلك ١٠ طائرات تزويد جوي بالوقود ، من انواع مختلفة ، فقد تزايدت قدرة الهجوم الجوي الاسرائيلي في العمق الاستراتيجي العربي ، وخاصة فوق البحر الاحمر ، وضد تحركات قوات دول العمق العربي ، وكذلك ضد منابع النفط في عديد من الدول العربية عند الضرورة . وفي الوقت نفسه جرى ، ويجري تطوير مختلف انواع الاجهزة الالكترونية واجهزة الاتصال في الطائرات المقاتلة لرفع كفاءة ادائها . كما زادت قدرة النقل الجوي لدى الطيران الاسرائيلي ، بعد ان اصبح لديه نحو ١٠٥ طائرة (٢٤) نقل من مختلف الانواع ( ٤ منها « بوينغ - ٧٤٧ » و ١٠ « بوينغ - ٧٠٧ » و ٢٤ « سي - ١٣٠ » هيركوليز الخ ) ، ويزيد ذلك التطور من قدرة الطيران المذكور على نقل الامدادات من الخارج اثناء الحرب ، ومن قدرة تنفيذ اغارات فدائية في العمق ، وتعزيز عمليات القوات المحمولة جوا بصفة عامة ، ودعم قدرة الدعم اللوجستيكي للقوات المدرعة والميكانيكية المتقدمة في العمق العملياتي .

هذا فضلا عن زيادة عدد ونوعية طائرات الهليكوبتر الموجودة لدى الطيران الاسرائيلي بدرجة ملحوظة ، اذ انه يمتلك نحو ٢٦٠[٢٥] طائرة هليكوبتر مقابل ٧٢ طائرة كانت لديه عشية حرب ١٩٧٣ . وتتضمن هذه القوة الحالية نحو ١٨ طائرة هليكوبتر مقاتلة « بل - ٢٠٩ » ( كوبرا ) المسلحة بصواريخ م/ د من طراز « تاو » وبرشاشات ، الامر الذي يوفر قدرة فعالة للطيران الاسرائيلي في مهاجمة المدرعات العربية ، وذلك الى جانب طائرات « بل - ٢٠٥ و ٢٠٦ » و « السويت - ٢ و ٣ » المسلحة بصواريخ م/ د « س س - ١١ » .

وتوفر قوة الهليكوبتر هذه قدرة كبيرة للطيران الاسرائيلي على تنفيذ مختلف انواع العمليات المحمولة جوا ، وباحجام كبية نسبيا من القوات ، فضلا عن مختلف عمليات الدعم اللوجستيكي الميداني وعمليات اخلاء الجرحى ، وانقاذ الطيارين ، وملاحظة المدفعية ، خاصة وان الهليكوبتر هذه تضم ٤٥ طائرة من نوع « س - ٦٥ » ( تحمل الواحدة ٦٤ جنديا او ٢٤ حمالة طبية او ١٠ اطنان معدات ) و٢٤ طائرة « س - ٦١ » ( ٣٠ جنديا او ١٥ حمالة ) بالاضافة الى ١٢ طائرة « سوبر فريلون »

( ٢٨ جنديا او ١٥ حمالة ) و٨ طائرات « شينوك » ( ٤٤ جنديا او ٢٤ حمالة او ١٠ اطنان ) ، والطائرات الاخيرة تستطيع ان تحمل صاروخ ارض - ارض من طراز « لانس » مع جهاز اطلاقه وطاقمه ، الامر الذي يوفر لسلاح المدفعية الاسرائيلي قدرة كبيرة على المناورة بهذه الصواريخ العملياتية ويمكنه من التسلل بها ، في بعض الحالات ، لضرب اهداف تبعد عن مداها الاصلي في حالة اطلاقها من داخل الخطوط الاسرائيلية .

بالاضافة الى ٧٥ طائرة « بل - ٢٠٥ » و ١٢ طائرة « بل - ٢١٢ » ( وكل منهما تستطيع ان تحمل ١٢ جنديا ) ، اي ان قوة الهليكوبتر الاسرائيلية تستطيع ان تنقل نحو ٥٣٣٢ جنديا في الطلعة الواحدة . على حين ان القوة المذكورة عشية حرب ١٩٧٣ ( ٢٤ طائرة « س - ٦١ ر » و ٣٠ « بل - ٢٠٥ » و ١٢ « سوبر فريلون » ، و ٢٠ « الويت ٢ و٣ » لم ندخلها في حساب نقل الجنود ) كانت تستطيع نقل نحو ١٤١٦ جنديا فقط ! اي ان قوة النقل المذكورة باتت تفوق ٣,٥ مرة عما كانت عليه !

٢ ــ **القوة المدرعة** : اما بالنسبة للقوات المدرعة ، التي تشكل الجزء الرئيسي والاكثر اهمية في القوات البرية الاسرائيلية ، فقد زاد عدد دباباتها في العام ٧٨ - ٧٩ الى نحو ٣٧٠٠ دبابة ( من ضمنها نحو ١٠٠ دبابة « ميركفاة » )[٢٦] ، بعد ان كان حوالى ٢٤٠٠ دبابة عشية حرب ١٩٧٣ ، وذلك رغم خسائر الحرب التي قدرت بنحو ٨٤٠ دبابة ( وفقا لتقدير وزارة الدفاع الاميركية ، التي عادت وقالت ان خسائر الدبابات الفعلية ٤٢٠ دبابة نتيجة لاصلاح بعض الدبابات المعطوبة ) . وهذا معناه زيادة بنسبة نحو ٥٠٪ في عدد الدبابات عما كان عليه الوضع عام ١٩٧٣ .

وفي الوقت نفسه زاد عدد ناقلات الجنود المدرعة من نحو ٣٠٠٠ عربة عام ٧٣ الى نحو ٤٥٠٠ عربة عام ٧٨ - ٧٩ وهذا معناه زيادة بنسبة ٥٠٪ ايضا . وزيادة القدرة الحركية القتالية للجيش الاسرائيلي المتمثلة في الدبابات والمشاة الميكانيكية المرافقة لها .

كما زاد عدد المدافع ذاتية الحركة ، المصاحبة للالوية المدرعة والميكانيكية ، من نحو ٤٠٠ مدفع عام ٧٣ الى حوالى ٧٠٠ مدفع عام ٧٨ - ٧٩ ، اي ان نسبة الزيادة بلغت نحو ٧٥٪ ، وهذا يؤكد مقولة زيادة القدرة النارية والحركية للقوات المدرعة

والميكانيكية الاسرائيلية ، اي زيادة القدرة الهجومية للجيش الاسرائيلي .

وفي الوقت نفسه اجريت تطويرات وتعديلات في الاجهزة والمعدات والمحركات الخاصة بالدبابات ، وناقلات الجنود القديمة من نوع « م ـ ٣ » نصف المجنزرة، لتجنب العيوب التي كشفت عنها حرب ٧٣ ، ولتوحيد معظم قطع الغيار بالنسبة للدبابات من نوعي « باتون » و« سنتوريون » . كما طورت وسائل الصيانة الخاصة بها ، ورفعت جاهزيتها للقتال من خلال تنظيم الصيانة الدورية لاسلحة ومعدات الوحدات الاحتياطية . وطورت معدات هندسية اخرى ، يجري تركيبها على الدبابات ، بعضها لتسهل اجتيازها لحقول الالغام ، وبعضها لتسهيل الحركة في الارض الوعرة . وكذلك جهزت الدبابات بمعدات الرؤية الليلية ، ومعدات احدث للتصويب الدقيق الخ ، مما يزيد من كفاءة استخدام المدرعات ويرفع من قدراتها القتالية .

**٣ ـ سلاح المدفعية والاسلحة الاخرى** : وقد لقي سلاح المدفعية الاسرائيلي اهتماما متزايدا عقب حرب ٧٣ ، التي كشفت عن خطورة الاعتماد على الطيران كمدفعية جوية في مساندة المدرعات والمشاة في الميدان ، نظرا لتطور الدفاع الجوي العربي ونجاحه ، الى حد كبير ، في عزل ثنائي « الطائرة ـ الدبابة » عن بعضها البعض في كثير من الحالات . ولذلك عمدت قيادة الجيش الاسرائيلي الى تطوير سلاح المدفعية ، كما ونوعا وتنظيما وتدريبا وتجهيزا بالمعدات والذخيرة ، وشكل ذلك التطوير احد اسباب زيادة عدد افراد الجيش ، فقد ارتفع عدد المدافع ذاتية الحركة من نحو ٤٠٠ مدفع الى ٧٠٠ مدفع ، وعدد المدافع المقطورة من نحو ٢٥٠ مدفعا الى حوالي ٥٠٠ مدفع ، وعدد الهاونات الثقيلة عيار ١٢٠ مم و١٦٠ مم من نحو ٥٥٠ مدفعا الى حوالى ١٠٠٠ مدفع ،[٢٨] فضلا عن راجمات الصواريخ ، ومئات من المدافع م/ د و م/ ط . اي ان اجمالي مدافع الميدان والهاوتزر والهاونات الثقيلة قد ارتفع عدد ها من نحو ١٢٠٠ قطعة في العام ٧٣ الى حوالى ٢٢٠٠ قطعة في العام ٧٧ ـ ٧٨ ( عدا راجمات الصواريخ غير المعروف عددها لان معظمها من غنائم حرب ٦٧ ) ، اي بنسبة نحو ٨٣,٣٪ ، وانعكس ذلك النمو الكبير في عدد قطع المدفعية على عدد تشكيلات المدفعية المستقلة عن الالوية والوحدات الاخرى ، اذ ارتفع عدد الوية المدفعية من ٣ الوية عام ٧٣ الى ٩ الوية عام ١٩٧٨ .

وفي الوقت نفسه دخلت على سلاح المدفعية انواع جديدة من الاسلحة مثل الطراز المعدل من المدفع « م ـ ١٠٩ » عيار ١٥٥ مم ذاتي الحركة ذي السبطانة الطويلة والمدى الابعد من النوع الاصلي ( وهو مدفع اميركي زود به الجيش الاسرائيلي عقب حرب ٧٣ وظهرت صور له في عدوان جنوب لبنان عام ٧٨ ) ، ومثل صواريخ ارض ـ ارض من طراز « لانس » المتوسطة المدى ( نحو ١١٠ كلم ) ، والتي توجد منها حاليا نحو ١٠٩ قاذف صواريخ ، فضلا عن احتمال زيادتها حتى ٤٠٠ قاذف صاروخ موزعة على ٤ كتائب صواريخ حتى العام ١٩٨٠[٢٩] ، وقد يتم تزويدها برؤوس حربية « عنقودية » من طراز « اكس م ـ ٢٥١ » [٣٠] ، ويمكن تسليحها برؤوس نووية عند الضرورة . وفي الوقت ذاته طورت اسلحة الدفاع المضاد للطائرات في السلاح المذكور ، فأدخلت ضمنها مدافع « فولكان » الالية سداسية السبطانة والموجهة بالرادار ( المقابل الاميركي للمدفع الآلي الرباعي «شيلكا » الموجه بالرادار الذي اثبت فاعليته في حرب ٧٣ ) ، وصواريخ « تشابارال » المضادة للطائرات الموجهة بالاشعة تحت الحمراء والقصيرة المدى ، وصواريخ ، « ردآي » التي تطلق من فوق الكتف ضد الطائرات ، وكلها اسلحة لتطوير الدفاع الميداني م/ ط ، جرى الحصول عليها من الولايات المتحدة الاميركية بعد ان ثبتت فاعلية مدافع « شيلكا » وصواريخ « سام ٧ » في حرب ٧٣.كما حصل الدفاع الجوي على صواريخ « هوك » المطورة ، وشكلت جزءا من ١٥ بطارية صواريخ لديه[٣١] . كما زادت الاسلحة م/ د وتطورت نوعيتها ، فادخلت صواريخ « تاو » و « دراغون » المضادة للدروع ، وكثرت طائرات الهليكوبتر المسلحة بالصواريخ م/ د وتطورت نوعيتها ( مثل الطائرة « كوبرا » والطائرة « هيوز ٥٠٠ » التي ستحصل عليها اسرائيل قريبا لانها اقل كلفة من «كوبرا» بحكم انها اقل نوعية). وقد القى قائد المدفعية الاسرائيلية عام ٧٥ ، العميد ثاني « ناتان شاروني » بعض الاضواء على تطور المدفعية ، في حديث نشرته « دافار » في ٢ ـ ٥ ـ ٧٥ قال فيه « لقد كان معدل زيادة سلاح المدفعية اسرع مما كان مقررا له سابقا . . . ووفقا لهذا ازداد حجم القوات في هذا السلاح ، واضيفت اليه معدات ووسائل جديدة ، كما تضاعف مخزون الذخيرة ، وادخلت كميات كبيرة من الاسلحة التي اخذت كغنائم في سلاح المدفعية . . . كما ادخلت على هذا السلاح تغييرات تتعلق بالشؤون الادارية ، بهدف تأمين وصول الذخيرة ، والصيانة الجيدة

للمعدات . كما ادخلت وسائل مساعدة حديثة للغاية في الخدمة ، وذلك مثل الحاسبات الالكترونية التي تستعملها الوحدات في الميدان وعلى ارض المعركة ذاتها .

اما بالنسبة لوسائل الاتصال الخاصة بالوحدات ، فقد ادخلت عليها تعديلات وتحسينات . وكذلك الحال بالنسبة للاليات التي تنقل وحدات اسناد سلاح المدفعية ، فقد جهزت كلها بحيث تلبي متطلبات الحركة في مختلف الظروف الارضية التي تصادفها على الجبهة . وسلح جنود المدفعية باسلحة تصلح للدفاع عن موقع وبطاريات مدافعهم » . كما تم تدريب عدد كبير من الضباط والجنود المسؤولين عن تهديف المدفعية وادارة النيران ، بعد ان كشفت حرب ٧٣ عن وجود نقص في هؤلاء الفنيين ، وضعف مستوى تدريب العديد منهم .

هذا وقد جرى تطوير قدرات سلاح الهندسة الميدانية ، بحيث اصبح اكثر قدرة وسرعة على ازالة الموانع الهندسية ، وفتح ممرات واسعة في حقول الالغام ، والتغلب على التحصينات القوية ، وشق الطرق والممرات ، وتجهيز وسائل عبور الموانع المائية ، فقد ثبت خلال حرب ٧٣ ان قدرات الهندسة القتالية للقوات الاسرائيلية « كانت سيئة التنظيم ، والعناصر الرئيسية فيها لم تختبر مطلقا على نحو جيد في الميدان ، والمعدات الاساسية ، مثل المعدات الخاصة بعبور القناة ، فشلت في اوقات حرجة من القتال » .

وبذلك تزايدت القدرة الهجومية للجيش الاسرائيلي ، نظرا لزيادة قدرته على اختراق التحصينات ، والموانع الهندسية والمائية ، واجتياز الارض الوعرة ،وتوافر المعدات والخبرات اللازمة لانجاز هذه المهام في اسرع وقت ممكن . وفي الوقت ذاته جرى ، ويجري ، تطوير معدات ووسائل الاتصال ، من لاسلكي ، وتليفونات ميدانية ، واجهزة مد خطوط الهاتف ( اصبحت هناك اجهزة مد خطوط للهاتف الميداني بواسطة طائرات هليكوبتر ) ) ، وبذلك تتوافر للقيادات العسكرية قدرات افضل على ادارة العمليات وسرعة تحريك القوات ، مما يزيد قدرتها الهجومية . ومن ابرز التطورات التي لحقت القوات المسلحة الاسرائيلية ، بصفة عامة ، عقب حرب ٧٣ ، تزايد مخزون الذخيرة لديها ، بحيث اصبح يكفيها لمدة ٣٠ يوما على الاقل في ظروف حرب شاملة جديدة . وتوفر حد ادنى من الاسلحة والمعدات الاحتياطية ،

لمواجهة الخسائر المتوسطة دون الحاجة الى استيراد اسلحة ومعدات من الخارج ، او مد جسر جوي خارجي ، في وقت قصير اثر نشوب القتال ، كما حدث عام ٧٣ ، وذلك بهدف توسيع هامش حرية الحركة السياسية والعسكرية الاسرائيلية ، الى حد ما ، ودعم استقلاليتها نسبيا . وتوضح ارقام الدبابات ، مثلا ، التي يملكها الجيش الاسرائيلي ، هذه الحقيقة ، ذلك ان كمية الـ ٣٧٠٠ دبابة الموجودة لديه تسمح له بتوفير احتياطي من الدبابات قدره نحو ١٣٤٨ دبابة وذلك على اساس تسليح كل من الالوية المدرعة الـ ٢٥ بنحو ٨٠ دبابة ، وكل من الالوية الميكانيكية بنحو ٣٦ دبابة ، اذ يصبح مجموع الدبابات اللازمة لتسليح الالوية الـ ٣٦ المذكورة هو ٢٣٥٢ دبابة . اما في حالة تسليح الالوية المدرعة بنحو ١٠٠ دبابة والالوية الميكانيكية بـ ٤٠ دبابة ، فان اجمالي الدبابات اللازمة لتسليح الالوية المذكورة يصبح ٢٨٨٠ دبابة ، ومن ثم يكون الاحتياطي المتبقي هو ٨٢٠ دبابة ، وهو رقم مقارب لخسائر حرب ١٩٧٣ ، البالغ قدرها نحو ٨٤٠ دبابة .

وتحاول اسرائيل ايضا زيادة قدرات صناعتها العسكرية ، بحيث تلبي الجزء الاكبر من متطلبات ذخيرة قواتها ، والكثير من قطع الغيار ، وبعض الاسلحة الجوية ( طائرات «كفير » وطائرات النقل الخفيفة « عرفا » الخ ) ، وبعض الاسلحة البرية ( الهاونات والمدافع عيار ١٥٥ مم ودبابات « ميركفاه » الخ ) وبعض الاسلحة البحرية ( زوارق الصواريخ « ريشيف » وزوارق الدورية « دبور » والصواريخ « غابرييل » الخ ) والمعدات الهندسية والالكترونية ، وذلك بهدف تقليل اعتمادها على الخارج قدر الامكان ، ولكن ذلك لا يعني امكان تخلي اسرائيل عن الدعم العسكري الاميركي ، الذي كان وما يزال ، وسيظل يمثل حتى مستقبل بعيد ، المصدر الرئيسي لتسليح وتجهيز القوات المسلحة الاسرائيلية. ( موضوع الصناعة العسكرية الاسرائيلية في حاجة الى دراسة خاصة به ) .

وقد لخص الكاتب الاميركي « انتوني هـ . كوردسمان » في مقاله عن « ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي » المنشور في « مجلة القوات المسلحة الاميركية » في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٧ ، اهداف التخطيط العسكري الاسرائيلي ، والنتائج المحتملة للدعم العسكري الاميركي لاسرائيل ، بالنسبة لقدرات قواتها المسلحة فقال « ان الولايات المتحدة ستخلق « اسرائيل » تتمتع بكل القدرات

اللازمة لشن حرب هجومية . فسوف يكون لاسرائيل الاسلحة الكافية لتغطية الجبهة الاردنية وفي الوقت ذاته شن هجوم على سوريا ومصر . . . وسوف يكون لاسرائيل كل الحركة اللازمة للمشاة والمدفعية لاختراق الجيوش العربية او الالتفاف حولها وتطويقها . . . وان التطويرات التي جرت في قوة المدفعية الاسرائيلية والقوة الجوية الهجومية ستسمح « لقوات الدفاع الاسرائيلية » باسكات الدفاعات العربية المضادة للطائرات وانظمة الدفاع الجوي العربية . وسوف تتيح التطويرات التي تمت في كل من المعدات والتخطيط الاسرائيلي استخداما فعالا للوسائل الاميركية المضادة للالكترونيات والذخيرة الدقيقة التوجيه ، والاسلحة المضادة للدبابات ، وغيرها من العديد من التطويرات في التكنولوجيا العسكرية الاميركية ، التي جرت عقب ١٩٧٣ ، والتي لا تظهر في أي جداول لميزان القوى . وقد ازالت الحركية والانظمة اللوجستيكية ( الأدارية ) الاسرائيلية نقاط الضعف التي كانت قائمة في قدرات الاسناد اللوجستيكي بعيدة المدى في العام ١٩٧٣ . ولدى اسرائيل حاليا ايضا معدات الهندسة القتالية اللازمة للتحرك بسرعة عبر القناة والموانع البرية . وتمتلك اسرائيل حاليا ما قدره ٣٠ يوما من الذخيرة على الاقل . ومن المرجح ان يكون لديها اكثر من ذلك بكثير . وان كل شحنة اسلحة اميركية جديدة تحرر اسرائيل من الاعتماد على اعادة الامداد الاميركي » .(٣٢) وبغض النظر عما قد يتضمن في هذه التقديرات من المبالغة التي تغفل نسبيا تطور القدرات العسكرية العربية او تقلل منها ، فان هذه الاقوال ، وكافة التقديرات والارقام والمعلومات التي اوردناها ، بصورة موجزة للغاية ، في دراستنا هذه ، وحاولنا ان نوضح مغزاها ، انما تكشف ، وبصورة موضوعية ، مدى التطور الذي لحق القوة العسكرية الاسرائيلية من حيث الطاقة البشرية والتسليح والمعدات ( اقتصر بحثنا على القوتين الجوية والبرية ، نظرا لاننا عالجنا التطورات التي جرت في القوة البحرية الاسرائيلية في دراسة خاصة ) ، وحقيقة استفادة اسرائيل من سنوات الهدوء النسبي ، التي حصلت عليها عقب حرب ١٩٧٣ ، والتي ساهم الدكتور « كيسنجر » مساهمة هامة في توفيرها لها من خلال سياسته القائمة على كسب الوقت لاسرائيل ، دون التوصل لاسس تسوية سلمية عادلة ، اذا كان ثمة اسس ممكنة لمثل هذه التسوية .

## ● الحواشي


( ١ ) Luttwak, Edward and Horowitz. Dan, **The Israeli Army**. London, Allen Lane, 1975, 397

(٢) - مجلة **نيوزويك**، عدد ١ - ٥ - ٧٨، صفحة ٦٤ .

( ٣ ) Glubb, John Bagot. **A Soldier With the Arabs,** London, Hodder, 1969. P. 94

(٤) - البدري، حسن. **الحرب في ارض السلام**، القاهرة - بيروت، دار الوطن العربي والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، صفحة ١٧٢ .

(٥) - **المرجع السابق**، صفحة ١٧٢ .

( ٦ ) Lafran Nadar, **From War To war,** New York Pegasus, 1969, P. 217, 228

(٧) - عزمي، محمود. **القوات المدرعة الاسرائيلية عبر اربع حروب**. بيروت، مركز الابحاث، ١٩٧٥، صفحة ١٠٧ .

(٨) - **المرجع السابق**، صفحة ٢٠٧، ٢٠٨ .

(٩) - **المرجع السابق**، صفحة ٣٢٥ .

(١٠) - **المرجع السابق**، صفحة ٢٩٥ .

(١١) - **المرجع السابق**، صفحة ٣٦٤ .

(١٢) - **المرجع السابق**، صفحة ٣٧٣ و ٣٧٤ .

(١٣) - **المرجع السابق**، صفحة ٤٦٩ - ٤٧١ .

(١٤) - جعفر، قاسم. عزمي، محمود. الاسير، ربيع، **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الاوسط** ١٩٧٧ ١٩٧٨، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨، صفحة ١٩٨ .

(١٥) - **المرجع السابق**، الهامش بصفحة ١٩٩ .

(١٦) - **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، صفحة ٢٨٦ .

( ١٧ ) Rusi, London, 1976, P. 31.

( ١٨ )-( ٢٢ ) **The military Balance 1978 1979,** London, 1978, P. 88. 89

(٢٣) - جعفر، قاسم. **المرجع السابق**، صفحة ٤٠ و ٤٤ .

(٢٤) -(٢٥)- **المرجع السابق**، صفحة ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٥٩ .

(٢٦) - **المرجع السابق**، صفحة ١٩٩ .

(٢٧) - **المرجع السابق**، صفحة ٢٠٠ و ٢٠١ .

(٢٩) - كوردسمان، انتوني، ميزان القوى العربي - الاسرائيلي - ترجمة محمود عزمي، **شؤون فلسطينية**، عدد ٧٣ . كانون الاول ١٩٧٧، صفحة ١٩٨ و ١٩٩ .

( ٣٠ ) **Armies and Weapons** . No 21,**February**,1976, P. 26

(٣١) - نشرة الدراسات الفلسطينية، التقرير الثالث، ايار ١٩٧٨، صفحة ٢٧٦ .

(٣٢) - كوردسمان، انتوني، المرجع السابق، صفحات ١٨٥ و ١٨٩ .

٥

# البحرية الاسرائيلية قبل حرب ١٩٧٣ وبعدها*

ترجع النشأة الاولى للسلاح البحري الاسرائيلي الى المجموعات الخاصة من رجال عصابات «الهاجاناه» و«ارغون» و«شتيرن» التي كانت تشارك في الرحلات البحرية السرية التي جرت من اوروبا الى فلسطين في السنوات ١٩٤٥- ١٩٤٨. وتم خلالها تهريب كميات من الاسلحة والذخائر ونحو ١٠٠ الف مهاجر يهودي، معظمهم من المعتقلين السابقين في المعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية . وقد شاركت في عمليات الهجرة غير الشرعية ( اي التي تمت دون موافقة سلطات الانتداب البريطاني ) ٦٥ سفينة معظمها كان مستأجرا ، ولكن بعضها كان مملوكا للعصابات الصهيونية المذكورة ( مثل السفينة « نورث لاند » الاميركية الصنع التي سبق ان خدمت في الحرب العالمية الثانية في حرس السواحل الاميركي واشترتها شركة « بانامانيان » عام ١٩٤٧ لحساب « الهاجاناه » ، التي اطلقت عليها اسم « الدولة اليهودية » وحدث بينها وبين احدى المدمرات البريطانية صدام اثناء احدى عمليات تسللها الى شواطىء فلسطين لانزال مهاجرين جدد ، وقد انضمت بعد ذلك الى السلاح البحري الاسرائيلي تحت اسم « InsEilat » وسلحت بمدفع واحد وشاركت في حرب ١٩٤٨[1] . وقد ترتب على العمليات السرية السابقة لنشأة الدولة الاسرائيلية توافر بعض الخبرات الملاحية والعناصر البشرية مع قليل من السفن ، التي استثمرت في تشكيل السلاح البحري عام ١٩٤٨ ، الذي ضم بعض زوارق وسفن الدورية وزوارق الطوربيد ، ومن ثم كان له دور محدود للغاية في العمليات

* نشرت في مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٦٥ ، نيسان ( ابريل ) ١٩٧٧ وجرى تحديث معلوماتها حتى اوائل العام ١٩٧٩.

الحربية التي جرت في حرب ١٩٤٨ ، خاصة وان اقوى تسليح للفرقاطات «Freighters» القديمة التي تزود بها كانت بعض المدافع العتيقة الطراز عيار ٦٥ مم . وكانت اهم العمليات التي قام بها السلاح البحري في هذه الحرب هو محاولة فرض حصار محدود على مرفأ « غزة » خلال عمليتي « الضربات العشر » و « حوريف » اللتين جرتا ضد الجيش المصري في شهور تشرين الاول ( اكتوبر ) وكانون الاول والثاني ( ديسمبر ويناير ) ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، واستطاع خلالها زورق طوربيد اسرائيلي ان يغرق سفينة حربية صغيرة كانت تدعى « الامير فاروق » قرب شواطىء « غزة » ، كما قام السلاح المذكور بانزال بعض مجموعات « الكوماندوز » على شواطىء سيناء الشمالية حيث قاموا بنسف اجزاء من الخط الحديدي بين « العريش » و « رفح » اثناء عملية « حوريف » في اواخر كانو الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ . وعموما كان حجم ونوعية العمليات البحرية طوال حرب ١٩٤٨ محدودا للغاية بالنسبة لكلا الطرفين ، وان كانت البحرية المصرية ( وهي البحرية العربية الوحيدة التي كان لها نشاط في الحرب المذكورة ) قد قامت بنشاطات اكثر فاعلية من البحرية الاسرائيلية بحكم امتلاكها اصلا لنواة سلاح بحري اكبر واكثر تدريبا وتنظيما ، فقصفت الفرقاطات التابعة لها مرافىء « قيصرية » و « نهاريا » اكثر من مرة .

ولقد كان ضعف الاسلحة البحرية المتوافرة لكل من الدول العربية من جهة واسرائيل من جهة اخرى ، هو السبب الرئيسي لضعف العمليات البحرية حجما ونوعا ، وشبه انعدام تأثيرها على مجرى العمليات الحربية البرية والجوية التي جرت في الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى . وذلك رغم الاهمية الحيوية الاستراتيجية للبحر الابيض المتوسط كمجال للعمليات البحرية بالنسبة للطرفين . فالمبادرة الهجومية العربية في ١٥ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ كانت تتطلب ضرورة فرض حصار بحري على شواطىء فلسطين لمنع وصول اي تعزيزات جديدة من الرجال والسلاح والعتاد والوقود الى الدولة الصهيونية الوليدة ، او على الاقل عرقلة وصول هذه التعزيزات . وللسبب نفسه كانت الدولة الصهيونية في حاجة لسلاح بحري قادر على تأمين حركة الملاحة الى مرافئها الرئيسية « تل ابيب » و « يافا » و « حيفا » و « عكا » لضمان وصول حاجاتها من السلاح والعتاد والمركبات والوقود بالكميات الكافية لصمودها في وجه الهجوم الاستراتيجي العربي الجاري على عدة جبهات ثم انتزاع المبادرة وتوسيع الارض المحتلة في فلسطين . ولكن اشراف الدول الامبريالية

على مصادر تسليح الدول العربية وتحكمها شبه المطلق فيها ، حال دون توفر كميات ونوعيات التسليح اللازم لها في تصديها للدولة الاسرائيلية ، وخاصة في مجالات الاسلحة البحرية والجوية ( والمدرعات ايضا بدرجة اقل نسبيا ) . وبدون توفر اسلحة بحرية فعالة تضم قوة من المدمرات والغواصات تحميها قوة جوية فعالة كان من المستحيل على دول المواجهة العربية ان تفرض الحصار البحري على اسرائيل خلال حرب ١٩٤٨ ، ومن ثم لم تكن هناك ضرورة ملحة على اسرائيل لكي تنشيء سلاحا بحريا فعالا عند قيام الدولة وطوال حرب ١٩٤٨ ، ومحاولة تأمين متطلبات مثل هذا السلاح من السفن والرجال من الدول الامبريالية المساندة لها .

## البحرية الاسرائيلية في حربي ٥٦ و ٦٧ :

وفي السنوات الفاصلة بين حربي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ شهدت البحرية الاسرائيلية نموا ملحوظا في قوتها سواء من حيث الكم او النوع ، خصوصا بعد ان زودتها بريطانيا بالمدمرتين « ايلات » و « يافا » ، اذ كان الوزن القياسي لكل منهما يبلغ ١٧١٠ اطنان ( و٢٥٥٥ طنا بحمولة كاملة ) ، وكل منهما مسلحة باربعة مدافع عيار ١١٥ مم و ٦ مدافع م/ ط عيار ٤٠ مم و٤ قاذفات لقنابل الاعماق المضادة للغواصات . ويتألف طاقم الواحدة من ٢٥٠ بحارا وضابطا . وكانت هاتان المدمرتان تعتبران قطعاً حديثة قوية وضخمة بالقياس للفرقاطات القديمة المسلحة بمدفع او مدفعين عيار ٦٥ مم المختلفة من الحرب العالمية الاولى ، او بالقياس لمحطة الجليد القديمة « نورث لاند » المبنية عام ١٩٢٧ والتي لم تكن سرعتها تزيد عن ٧ عقد بحرية في الساعة ، التي كانت تستخدمها البحرية الاسرائيلية خلال عام ١٩٤٨ .

والتطور الجديد الاخر الذي اصابته البحرية الاسرائيلية خلال الفترة المذكورة ، من حيث اتساع المهام نسبيا ، هو وجود قوة صغيرة من الزوارق وسفن الانزال في ميناء « ايلات » على خليج العقبة ( الذي استولت عليه اسرائيل في اوائل عام ١٩٤٩ بالتواطؤ مع الجنرال غلوب قائد الجيش الاردني آنذاك ) ، ولكن هذه القوة ظلت حبيسة الميناء المذكور منذ ١٢ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٥ حين شددت مصر الحصار على مضائق « تيران » عند مدخل خليج العقبة وعززت حاميتها في « شرم الشيخ » ووضعت بطارية من المدفعية الساحلية في « رأس نصراني » الواقعة الى الشمال قليلا من « شرم الشيخ » . بحيث تتحكم تماما في الملاحة من « ايلات »

الى البحر الاحمر . وعشية حرب ١٩٥٦ كانت البحرية الاسرائيلية تتألف اساسا من مدمرتين و٩ زوارق طوربيد وسفينتي انزال فضلا عن بعض زوارق الدورية والفرقاطات القديمة ، وكان معنى ذلك تدنيا شديدا في القوة الضاربة البحرية ، وضعفا شديدا في امكانات توفير حراسة فعالة للسواحل الاسرائيلية نظرا لعدم قدرة تشغيل اكثر من مدمرة واحدة في الدورية الدائمة . ولكن هذا الوضع لم يكن يثير القلق لدى رئاسة الاركان الاسرائيلية التي بنت استراتيجيتها العامة ، اي نظريتها الامنية ، على اساس مبدأ « الحرب القصيرة » وان « حصارا بحريا طويلا هو احتمال غير متوقع ومن ثم فان قوة بحرية كبيرة ليست مطلوبة ، لانه وفقا لافتراض « الحرب القصيرة » فان اي حصار بحري قد يفرضه العرب سوف يتم رفعه ان عاجلا او اجلا بواسطة التدخل الدبلوماسي للقوى الكبرى . او بواسطة الحاق الهزيمة بهم في ميدان العمليات البرية »[٢] . ولذلك عمدت اسرائيل الى تخزين قدر كاف من المؤن والوقود والاسلحة والذخائر يجعلها قادرة على تحمل مثل هذا الحصار البحري القصير الامد . هذا بالاضافة الى اعتمادها على قوتها الجوية ، الجاري تطويرها بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدلات نمو القوة البحرية ، في تأمين سواحلها ضد هجمات البحرية العربية المحتملة ، خاصة النهارية منها . ولكن في النتيجة الاخيرة كان معنى ضعف البحرية الاسرائيلية على هذا النحو انه لن يصبح امام اسرائيل في حالة اي تهديد بحري عربي مهما كان صغيرا او محدودا سوى خيار الحرب الشاملة ، في حالة اذا لم تسفر ضغوط القوى الدولية الدبلوماسية عن نتيجة عملية . وفي هذه الاثناء ، اي عشية حرب ١٩٥٦ ، كانت البحرية المصرية قد بدأت تدخل مرحلة جديدة من تطورها الكمي والنوعي ، اذ كانت قد حصلت بمقتضى صفقة الاسلحة السوفييتية عام ١٩٥٥ على مدمرتين حديثتين من طراز « سكوري » ، التي كانت مدافعها من عيار ١٣٠ مم ذات مدى يفوق مدى مدافع المدمرات الاسرائيلية عيار ١١٥ مم ( كانت الواحدة وزنها القياسي ٢٦٠٠ طن وبحمولة كاملة ٣٥٠٠ طن ومسلحة باربعة مدافع ٣٠مم ومدفعين م/ ط ٧٦ مم و٧ اخرى عيار ٣٧ مم فضلا عن ١٠ انابيب طوربيد عيار ٥٣٣ مم وقاذفات قنابل اعماق ) وتتفوق عليها في بقية التسليح والحمولة والسرعة ومدى العمل ، كما حصلت على نحو ٣٠ زورق طوربيد ، وذلك بالاضافة لما كان لديها من مدمرتين بريطانيتي لصنع و٧ فرقاطات « وكورفيت » ، وكانت قد حصلت ايضا على ٣ غواصات سوفييتية مازالت أطقمها

تحت التدريب . ولذلك لم يكن من الممكن للبحرية الاسرائيلية ان تواجه البحرية المصرية في حرب ١٩٥٦ بدون التدخل البريطاني ـ الفرنسي ، خاصة وان الطيران الاسرائيلي لم يكن قد وصل بعد الى درجة التفوق الكمي والنوعي القادر على تأمين السيطرة الجوية في وجه الطيران المصري ، الذي كان قد بدأ يحصل على الاعداد الاولى من طائرات « الميغ ١٥ » و « الميغ ١٧ » وقاذفات القنابل « اليوشين ٢٨ » .
ولذلك لم يكن للبحرية الاسرائيلية اي دور في العمليات البحرية في البحر الابيض المتوسط قبل التدخل البريطاني ـ الفرنسي في حرب ١٩٥٦ ، وهو التدخل الذي حال دون استفادة مصر من تفوقها البحري نظرا لقيام الاسطولين البريطاني والفرنسي بحماية شواطىء اسرائيل ومهاجمة القطع البحرية المصرية في البحرين الابيض والاحمر ، حتى قبل الاعلان الرسمي عن التدخل في الحرب ، بدليل ان المدمرة المصرية « ابراهيم الاول » ( البريطانية الصنع ) التي قصفت ميناء « حيفا » في الساعة ٣,٣٥ ليلة ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٦ بنحو ٢٢٠ قذيفة من مدافعها عيار ٤,٤ بوصة من مسافة ٨ كلم تقريبا ، فوجئت بالمدمرة الفرنسية « كريشانت » تتجول في المياه القريبة من « حيفا » واعترضتها مطلقة عليها ٤٦ قذيفة مجبرة اياها على الانسحاب بسرعة نحو « بور سعيد » [٣] ، واثر ذلك شاركت المدمرتان « ايلات » و « يافا » في عملية مطاردة المدمرة « ابراهيم الاول » دون ان تتمكنامن اصابتها باضرار تذكر ـ وفي فجر اليوم التالي هاجمت المدمرة طائرتان من طراز « اوراغان » واصابتاها بقذائف صاروخية دمرت معدات القيادة والاجهزة الكهربائية فتعطلت رافعات الذخيرة عن العمل ، وقرر قائد المدمرة اغراقها ، الا ان الصمامات التي حاول فتحها كانت صدئة لذلك لم تمتلىء المدمرة بالماء لتعذر فتح الصمامات . ومن ثم استولت السفن الحربية الاسرائيلية عليها واسرت طاقمها .
ولم يستطع الطيران المصري ان يوفر الحماية الجوية للمدمرة وكان هذا هو السبب الرئيسي في اصابة وتعطل المدمرة ثم وقوعها في الاسر . وباستثناء هذه العملية لم تشارك البحرية الاسرائيلية في اي عمليات اخرى خلال حرب ١٩٥٦ ، حتى ان القصف البحري الذي تم لدفاعات « رفح » لمدة نصف ساعة في ليلة اول تشرين الثاني ( نوفمبر ) تمهيدا لهجوم « مجموعة العمليات ٧٧ » عليها ، تولاه الطراد الفرنسي « جورج لبيج » وعدد من المدمرات الفرنسية المساعدة له ، ولم تسهم فيه على اي نحو كل من المدمرتين الاسرائيليتين « ايلات » و « يافا » ، وكان ذلك مخططا

له من قبل نشوب الحرب بين القيادتين الفرنسية والاسرائيلية ، ولم يكن لاشتراك المدمرتين في مطاردة المدمرة « ابراهيم الاول » اي دخل في امتناعها عن الاشتراك في القصف البحري المشار اليه .

.. وفي العشر سنوات التالية لحرب ١٩٥٦ لم يطرأ تغيير كبير على حجم ونوعية البحرية الاسرائيلية ، باستثناء حصولها على ٣ غواصات بريطانية الصنع وزيادة عدد زوارق الطوربيد الى ٢٤ زورقا ، وذلك لان متطلبات اعداد القوة العسكرية الاسرائيلية القادرة على وضع نظرية الامن في صورتها الهجومية الاكثر تطورا ( القائمة في الاساس على مبدأ الهجوم المضاد المسبق الخاطف ) في التطبيق فرضت اعطاء الاولوية في التسليح للطيران يليه سلاح المدرعات باعتباره الجناح الثاني لثنائي « الطائرة ـ الدبابة » المنفذ لتكتيكات حرب الحركة السريعة ثم المظليين والمشاة الميكانيكية والمدفعية والهندسة ، اما سلاح البحرية فكان ترتيبه في نهاية سلم الاولويات التي وضعتها رئاسة الاركان في سياسة التسليح وانفاق المبالغ المخصصة لها في ميزانية الدفاع . وذلك على الرغم من زيادة قوة البحرية المصرية خلال الفترة المذكورة زيادة ملحوظة كما ونوعا ، اذ اصبحت تضم ٦ مدمرات و٦ فرقاطات و « كورفيت » و ٩ غواصات و٤٣ زورق طوربيد ، بالاضافة لدخول عنصر جديد تماما في تسليحها قلب ميزان القوى البحرية تماما بين العرب واسرائيل وقتئذ وهو زوارق الصواريخ الموجهة التي بلغت في عام ١٩٦٥ نحو ٦ زوارق من طراز « كومار » الذي يحمل صاروخين و٤ زوارق من طراز « اوسا » الذي يحمل اربعة صواريخ . اي قوة نارية اجمالية قدرها ٢٨ صاروخا قادرة على اغراق كافة قطع البحرية الاسرائيلية من مدى يقع خارج اي اسلحة لديها ، اذ كان مداها يتراوح بين ٣٥ و ٤٥ كلم . والواقع ان دخول زوارق « كومار » الخدمة في البحرية المصرية عام ١٩٦٢ ثم زوارق « اوسا » عام ١٩٦٦ قد شكل مفاجأة كبرى لقيادة البحرية الاسرائيلية ، ذلك لان النوع الاول من الزوارق كان قد ظهر في البحرية السوفييتية (التي كانت اول بحرية تستخدم مثل هذه الزوارق ) حوالى عام ١٩٥٩ فقط . ومن ثم كانت البحرية المصرية هي اول بحرية في العالم خارج الاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرقية تستخدم مثل هذه الزوارق ، وقد عبر الاميرال « بنيامين تيليم » قائد البحرية الاسرائيلية اثناء حرب ١٩٧٣ ، في تقرير له عن « دروس البحرية لحرب يوم الغفران » القاه في ندوة اكتوبر الاسرائيلية التي عقدت في جامعة تل ابيب عام

١٩٧٥ ، فقال « لقد ادركنا في البحرية الاسرائيلية بسرعة ، اننا لا نواجه تغيرا كبيرا في ميزان القوى فحسب ، بل اننا اصبحنا نواجه فجأة مرحلة جديدة من التطور التاريخي البحري ليست معروفة لدينا في النظرية والفكر ، الامر الذي شكل لنا مفاجأة لدى ادراكنا له »[٤] .

ولذلك بدأت البحرية الاسرائيلية على الفور تدرس هذا التطور الخطير في اساليب القتال البحري وكيفية الرد عليه بسرعة ، ومن ثم بدأت بالتعاون مع المانيا الغربية في تصميم صاروخ « غابرييل » الموجه بالرادار وبالوسائل البصرية العادية على ارتفاعات منخفضة فوق سطح البحر وبسرعة ٠,٦ ماك لمسافة تبلغ ٢٢ كلم ويحمل رأسا حربيا شديد الانفجار زنته ١٨٠ كلغ ، وعلى اساس انه سيوجه اساسا ضد المدمرات المصرية من طراز « سكوري » ( كان الصاروخ السوفييتي « ستيكس » المسلحة به زوارق « كومار » و « اوسا » له رأس حربي زنته ٤٠٠ كلغ ويستطيع ان يصيب سفنا حمولتها اكثر من ١٠ آلاف طن باضرار جسيمة وهو مزود بنظام توجيه ذاتي دقيق للغاية ويمكنه اصابة الزوارق الصغيرة بدقة ايضا ) . كما طلبت في عام ١٩٦٥ من احواض بناء السفن في « شربور » بفرنسا بناء ٦ زوارق صواريخ بموجب تصاميم وضعها ليرسن فيرفت « بريمن » في المانيا الغربية ، ذلك لان الاخيرة رأت بناء الزوارق في فرنسا لتتجنب مزيدا من المشاكل مع الدول العربية الناجمة عن تزويدها اسرائيل بصفقة الاسلحة الضخمة عامي ٦٤ ـ ٦٥ ، ثم طلبت البحرية الاسرائيلية عام ١٩٦٦ بناء ٦ زوارق اخرى . وكانت هذه الزوارق التي حملت التسمية الاسرائيلية « ساعر » يبلغ الوزن القياسي للواحد منها ٢٢٠ طنا وبحمولة كاملة ٢٥٠ طنا ، واطوالها ٤٥ × ٧ × ١,٨ مترا ، وهي مزودة باربعة محركات ديزل قوة دفعها ١٤ الف حصان ، وسرعتها القصوى ٤٢ عقدة ، ومدى عملها يصل الى ٢٥٠٠ ميل بسرعة ١٥ عقدة و١٠٠٠ ميل بسرعة ٣٠ عقدة ، ويتألف طاقمها من ٣٥ ـ ٤٠ رجلا ، ويتألف تسليح هذه الزوارق في الوقت الحاضر من ثلاث فئات ، ولا يمكن تحديد عدد كل منها . الفئة الاولى منها مسحلة بثمانية صواريخ « غابرييل » و ٣ مدافع م/ ط عيار ٤٠ مم وقاذفي طوربيد عيار ٥٣٣ مم . والفئة الثانية مسلحة بستة صواريخ ومدفع م/ ط عيار ٧٦ مم . ويتألف تسليح الفئة الثالثة من ٣ مدافع م/ ط عيار ٤٠ مم و٤ انابيب طوربيد .

وعندما نشبت حرب ١٩٦٧ كانت البحرية الاسرائيلية لم تفرغ بعد من مهمة

بناء وتسليح الزوارق الجديدةوالتدريب عليها واستيعاب التقنية والتكتيكات الجديدة المترتبة على هذا التطور الثوري الجديد في التسليح والقتال البحري ، ولم يكن الصاروخ « غابرييل » قد استكمل عملية تصميمه وتعميمه للاستخدام العملي ، لذلك لم تشهد هذه الحرب عمليات بحرية اسرائيلية تذكر باستثناء محاولات اغارة وحدات ضفادع بشرية فاشلة ضد ميناءي لاسكندرية وبورسعيد ، وقيام قوة مؤلفة من ٣ زوارق طوربيد في خليج العقبة بمهاجمة المواقع الدفاعية المصرية في « رأس نصراني » يوم ٧/ ٦/ ٦٧ بعد اخلائها من المدافعين نتيجة لصدور الامر بالانسحاب العام من سيناء ، ثم انزلت الزوارق بعض البحارة للتأكد من خلو المواقع المصرية من الجنود تمهيدا لهبوط طائرات النقل بعد ذلك في مطار « شرم الشيخ » الى الجنوب من « رأس نصراني » بكيلو مترات قليلة وهي تحمل قوة من المظليين للاستيلاء على المنطقة بأسرها بعد اشتباكات قصيرة مع بقايا القوات المصرية الموجودة هناك .

## تأثير عملية اغراق المدمرة « ايلات » :

وعقب حرب ٦٧ زادت الاعباء الدفاعية الملقاة على عاتق البحرية الاسرائيلية ، فقد زاد طول الشواطىء التي يجب عليها حراستها في البحر الابيض المتوسط ، نتيجة للاستيلاء على قطاع غزة وسيناء ، واصبح نحوا من ٤١٨ كلم . كما بلغ طول هذه الشواطىء في منطقة البحر الاحمر على امتداد خليجي العقبة والسويس نحو ٦٤٣ ، وحيث توجد اهداف حيوية مثل مضائق « تيران » وابار النفط في الشاطىء الشرقي لخليج السويس ، خاصة عند « ابو رديس » و« سدر » . كما ادى سقوط الضفة الغربية للاردن الى وجوب حماية نحو ١٠٠ كلم من الشاطىء الغربي للبحر الميت بدوريات من الزوارق الخفيفة تحسبا لهجمات محتملة للفدائيين الفلسطينيين من قواعدهم في الاردن . لكن البحرية الاسرائيلية لم تكن تملك القطع اللازمة لحماية كل هذه الشواطىء ، سواء بالنسبة لعمليات المراقبة او عمليات اعتراض القطع البحرية العربية . ولذلك زودت ببعض الطائرات المروحية وطائرات الهليكوبترالمسلحة للقيام باعمال الدوريات البحرية ومشاركة طائرات السلاح الجوي في التصدي للقطع البحرية العربية ومطاردتها . ورغم ثقل هذه المهام بالنسبة الى القوة المحدودة البحرية الاسرائيلية ، فقد بقيت في المرتبة شبه الاخيرة بالنسبة الى

اولويات التسليح بالنسبة لرئاسة الاركان الاسرائيلية ، التي باتت منتشية بنصرها الخاطف الذي حققته قواتها البرية والجوية ضد الجيوش العربية الثلاثة في سيناء والجولان والضفة الغربية ، ومطمئنة الى القوة الرادعة للسلاح الجوي القادر على التخفيف كثيرا عن السلاح البحري ومهامه الصعبة ، ومن ثم سارت عملية تجهيز قوة زوارق الصواريخ الجديدة بهدوء ودون الشعور بحاجة ملحة للاسراع بها ، الى ان اغرقت المدمرة « ايلات » يوم ٢١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٧ اثناء قيامها باعمال الدورية قرب بور سعيد بواسطة ثلاثة صواريخ « ستيكس » اطلقت عليها من زورقي صواريخ مصريين من طراز « كومار » ( كانت البحرية المصرية لديها وقتئذ ١٩ زورقا من طرازي « كومار » و « اوسا » ، وقد شل الصاروخ الاول المدمرة عن الحركة وأغرقها الصاروخ الثاني ، وفقد من طاقم المدمرة ٤٧ من بحارتها وجرح ٥٤ من البحارة الآخرين الذين تم انقاذهم . ودفعت هذه الكارثة التي حلت بالبحرية الاسرائيلية الى اتخاذ قرار بابطال استخدام المدمرات كسلاح رئيسي فيها والسعي السريع للحصول على زوارق الصواريخ الفرنسية الصنع وتطوير بحوث الصاروخ « غابرييل » والمعدات الالكترونية المكملة لتسليح الزوارق ، فضلا عن وضع التكتيكات القتالية الجديدة اللازمة لها ، بعد ان اكدت « ايلات » حقيقة بدء مرحلة تاريخية جديدة في الحرب البحرية على المستوى العالمي . وقد حلت كارثة ثانية بالبحرية الاسرائيلية بعد ذلك بوقت قصير ، اذ غرقت الغواصة « داكار » يوم ٢٥ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٨ في شرق البحر الابيض المتوسط في ظروف غامضة اثناء عودتها من المياه البريطانية حيث كانت تجري اصلاحات شاملة ، وغرق معها طاقمها المؤلف من ٦٩ ضابطا وبحارا .

ونتيجة لالحاح اسرائيل على مصانع بناء الزوارق الفرنسية سرعة بناء الزوارق المطلوبة منذ عام ١٩٦٥ ، وصل الى « حيفا » اول زورق منها في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٧ ، اي بعد غرق « ايلات » بنحو شهرين واطلق عليه اسم « مفتاح » ، ولكنه كان مجرد زورق غير مسلح على اي نحو بعد . ومضت خمس سنوات قبل ان يتم تسليح هذه الزوارق على النحو الذي ظهرت بعد ذلك في حرب ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٦٨ بدأت البحرية الاسرائيلية في وضع تصميم جديد لزوارق بعيدة المدى تصلح للعمل في البحر الاحمر ، وهي التي عرفت باسم « ريشيف » ، وبدأ بناء الزورق الاول في احواض « حيفا » عام ١٩٧٠ وانتهى العمل فيه ثم انزل

الى البحر في ١٩ شباط ( فبراير ) ١٩٧٣ ليبدأ الخدمة العملية بعد تسليحه في نيسان ( ابريل ) في العام نفسه ، ثم انزل الزورق الثاني من هذا الطراز واسمه « كيشت » في ٢٣ آب ( اغسطس ) في العام نفسه . وتبلغ الحمولة الكاملة لهذا النوع من الزوارق ٤١٥ طنا واطوالها ٥٨,١٠ × ٧,٦٢ × ٢,٤٥ مترا ، وهي مزودة باربعة محركات ديزل قوتها ١١ الف حصان ، وسرعتها القصوى ٣٢ عقدة ، ومدى عملها ١٢٥٠ ميلا بسرعة ٣٠ عقدة في الساعة ، وهي مسلحة بسبعة صواريخ « غابرييل » ومدفعين ٧٦ مم ورشاشين ١٢,٧مم و٤ قنابل اعماق . ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهت القيادة البحرية الاسرائيلية وهي بصدد صياغة تكتيكات استخدام زوارقها الصاروخية تمثلت في قصر مدى الصواريخ « غابرييل » بالنسبة لصواريخ « ستيكس » العربية ، اذ كان اقصى مدى لها ٢٢ كلم على حين ان الاخيرة يصل مداها الى ٤٥ كلم ، ومعنى ذلك انه كان على الزوارق الاسرائيلية ان تقطع اكثر من ٢٠ كلم وهي تحت مرمى الزوارق العربية قبل ان تستطيع ان تطلق صواريخها .
وبناء على هذا تضمن التكتيك البحري الاسرائيلي على اسس ثلاثة ، الاول هو ضرورة اكتشاف وتحديد مواقع الزوارق العربية في مرحلة مبكرة قدر الامكان قبل بدء الاشتباك ، والثاني الاقتراب بسرعة من المدى الفعال الممكن اصابة الزوارق المعادية منه على ان يتم في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة للغاية القيام باكبرقدر ممكن من المناورة وتجنب الاصابة بصواريخ « ستيكس » ، وفي المرحلة الثالثة يتم اطلاق الصواريخ من المدى الفعال مع الاستمرار في الاقتراب من الهدف واطلاق مزيد من الصواريخ ثم استخدام المدافع ٧٦ مم الآلية اذا امكن في نهاية الاشتباك ، وكانت المرحلة الثانية هي عصب او جوهر العمليات الهجومية ، وضمان نجاحها كان يتطلب ضرورة تجهيز الزوارق بمعدات الكترونية قادرة على التشويش المضاد ضد الصواريخ واجهزة الرادار الموجودة لدى الزوارق العربية ، مع ضرورة التمكن من اطلاق نار فعالة ضد الصواريخ المعادية في الوقت ذاته واجراء المناورات بمهارة والزورق يسير منطلقا باقصى سرعة تحت النار المعادية[٦] . ويبدو انه تم تجهيز الزوارق الاسرائيلية بمعدات الكترونية متطورة وذات حجم مناسب لحجم الزورق الصغير نسبيا ، بفضل التعاون الوثيق القائم بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول الامبريالية التي تقدم المساعدات والمعونة التقنية لها بطريق مباشر او غير مباشر، وهو الشيء الذي لم تتسرب تفاصيله العملية والتقنية

بصورة علنية حتى الآن . هذا بالاضافة الى الجهود الاسرائيلية الذاتية المستندة على درجة كبيرة من التطور العلمي والتقني الذي احرزته اسرائيل ، والذي حفزتها عليه في مجال الزوارق الصاروخية رغبتها الشديدة في استيعاب درس « ايلات » المؤلم والاستفادة منه في تطوير قوتها البحرية الضاربة .

هذا وكانت البحرية الاسرائيلية قد حصلت على ٧ زوارق فقط من الاثني عشر زورقا التي تعاقدت على بنائها في « شربور » عندما فرضت فرنسا حظرا عاما على تصدير السلاح الى الدول المتورطة في صراع الشرق الاوسط ، ولذلك دبرت مخابراتها بالتواطؤ مع بعض المسؤولين الفرنسيين عملية سرقة الزوارق الخمسة المتبقية في احواض « شربور » بنورماندي على الساحل الفرنسي المطل على الاطلسي في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٩ ، ووصلت الزوارق الى « حيفا » بعد رحلة بحرية استغرقت ٦ ايام .

## دور البحرية في حرب ١٩٧٣ وما بعدها :

وعند نشوب حرب ٦ تشرين الاول ( اكتوبر ) كان لدى البحرية الاسرائيلية ١٤ زورق صواريخ ، ١٢ من فئة « ساعر »واثنان من فئة « ريشيف » اجمالي قوتها النارية نحو ٨٢ صاروخا ( على اساس افتراض ان هناك ٢ زورق فئة « ساعر » مسلحة ب ٣ مدافع ٤٠ مم و٤ زوارق مسلحة بـ ٨ صواريخ و٦ زوارق مسلحة بـ ٦ صواريخ ) ، وغواصتان و٩ زوارق طوربيد و٢٠ زورق دورية و١٠ سفن انزال صغيرة . على حين كان لدى البحرية المصرية ٥ مدمرات و٤ سفن حراسة ( فرقاطات وكورفيت ) و١٢ غواصة و١٩ زورق صواريخ ( ١٢ منها طراز « اوسا » و٧ طراز « كومار » ) اجمالي قوتها النارية ٦٢ صاروخا ، و٣٦ زورق طوربيد و١٢ زورق دورية مسلحةبقواذف صواريخ مدفعية « كاتيوشا » ، و٨ كاسحات الغام و١٤ سفينة انزال صغيرة . وكان لدى البحرية السورية ٨ زوارق صواريخ ( ٦ « كومار » و٢ « اوسا » اجمالي قوتها النارية ٢٠ صاروخا ، و١٧ زورق طوربيد و٣ زوارق دورية و٤ كاسحات الغام .

اي ان البحرية الاسرائيلية كانت متقاربة مع البحرية العربية في اجمالي القوة النارية لزوارق الصواريخ من حيث عددها ، ولكنها اضعف في مدى النيران المؤثرة . وقد عمدت البحرية الاسرائيلية الى اخذ المبادرة الهجومية في ليلة ٦ ـ ٧

تشرين الاول ( اكتوبر ) فارسلت قوة تضم ٥ زوارق صواريخ ( فئة ساعر على الارجح ) الى الشواطىء السورية قرب « اللاذقية » حيث اشتبكت في حوالى الساعة ١٠,٣٠ مساء مع زورق طوربيد بنيران مدافعها بواسطة زورق واحد على حين هاجمت بقية الزوارق قوة من زوارق الصواريخ السورية كانت على مبعدة ٤٠ كلم من القوة الاسرائيلية وقد اطلقت الزوارق السورية صواريخها من مسافة ٣٧,٥ كلم تقريبا واطلقت الزوارق الاسرائيلية صواريخها من مسافة ٢٠ كلم . وتزعم المصادر البحرية الاسرائيلية ان زوارقها استطاعت ان تتجنب الاصابة بالصواريخ السورية وانها تمكنت من اصابة ٣ زوارق سورية فضلا عن زورق الطوربيد وكاسحة الغام[٥] . وفي ليلتي ١١ ـ ١٢ و١٢ ـ ١٣ تشرين الاول ( اكتوبر ) هاجمت مجموعة من الزوارق الاسرائيلية بالتعاون مع طائرات الهليكوبتر المسلحة بالصواريخ مينائي « اللاذقية » و« طرطوس » وقصفت مستودعات الوقود الموجودة بهما ، وكذلك حدث في ميناء « بانياس » . وفي يومي ١٤ و ٢٠ تشرين الاول ( اكتوبر نشبت معركتان بحريتان بين الزوارق السورية تساندها المدفعية والزوارق الاسرائيلية لم تعرف نتائجهما على وجه الدقة بعد ، اذ قالت البلاغات السورية انه تم اغراق ٤ زوارق اسرائيلية ولم تشر المصادر الاسرائيلية الى نتائج هذه المعارك ، وانما زعمت ان السفن السورية عموما لزمت مرافئها بعد المعركة التي جرت ليلة ٦ ـ ٧ المشار اليها انفا . اما على الجبهة المصرية فقد قامت قوة من ٦ زوارق اسرائيلية ليلة ٨ ـ ٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) بدورية هجومية في المنطقة الواقعة بين « دمياط » وبحيرة « البرلس » في شمال الدلتا حيث اشتبكت مع قوة من زوارق الصواريخ المصرية اطلقت على الزوارق الاسرائيلية ١٢ صاروخا دفعة واحدة في الساعة $\frac{1}{4}$ ١٢ مساء من مسافة ٤٣ كلم تقريبا ، على حين اطلقت الزوارق الاسرائيلية صواريخها بعد ذلك بنحو ٢٠ دقيقة من مسافة ٢٠ كلم ، وتقول المصادر الاسرائيلية انها اغرقت ٤ زوارق مصرية من طراز « اوسا » في هذه المعركة ، على حين تقول المصادر المصرية انها اغرقت ٤ زوارق اسرائيلية . وفي ليلة ١٥ ـ ١٦ تشرين الاول ( اكتوبر ) دارت معركة اخرى قرب شاطىء « ابو قير » الواقع على بعد كيلو مترات قليلة الى الشرق من الاسكندرية بين مجموعة من الزوارق المصرية الكامنة خلف جزيرة « دسوقي » بمساندة صواريخ ساحلية ارض ـ بحر من طراز « ساميلت » مع اربع زوارق صواريخ اسرائيلية كانت تحاول مهاجمة مرسى « ابو قير » ، وتقول المصادر المصرية

انها اغرقت ثلاثة زوارق اسرائيلية في هذه المعركة منها زورق اغرقته الطائرات بعد ان عثرت عليه مصابا امام « رشيد » فجر اليوم التالي ، كما حصلت عناصر الاستطلاع البحري المصري اثر المعركة على صاروخ « غابرييل» بكامله في الزورق المذكور ، وتم فحصه فنيا حيث تبين انه تجميع لاجزاء فرنسية وايطالية فضلا عن بعض الاضافات الاسرائيلية البسيطة . واذا ما جمعنا حصيلة الخسائر العربية في زوارق الصواريخ التي ذكرتها المصادر الاسرائيلية سنجد انها ٧ زوارق ( ٤ مصرية و٣ سورية ) ، كما تبلغ جملة الخسائر الاسرائيلية وفقا للمصادر العربية ١١ زورقا ( ٧ بالمياه المصرية و٤ في المياه السورية ) ، وهو رقم مبالغ فيه ، لان الاخذ به يعني ان البحرية الاسرائيلية خرجت من حرب٧٣ لديها ٣ زوارق صواريخ فقط،على حين ان تقرير ميزان القوى الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية البريطاني الصادر عن سنة ٧٤ ـ ٧٥ يفيد بأن البحرية الاسرائيلية كان لديها في نهاية عام ١٩٧٤ ، ١٦ زورقا للصواريخ(٧) ، ولا يعقل ان تستطيع البحرية المذكورة تصنيع ١٣ زورقا جديدا في احواض « حيفا » خلال عام واحد ، كما انه لم يرد في اي مصدر معلومات عالمي ما يفيد شراء اسرائيل لزوارق من الخارج خلال عام ١٩٧٤ .

هذا وقد قامت وحدات من المغاوير التابعين للبحرية الاسرائيلية اثناء هذه الحرب بعدة محاولات اغارة على اهداف بحرية مصرية في « رأس غارب » و « الادبية » في خليج السويس وعلى ميناء « بور سعيد » في البحر الابيض المتوسط الا انها لم تحقق نتائج ملموسة . ولم تستطع البحرية الاسرائيلية ان تفعل شيئا حيال الحصار البحري المصري الذي فرض على مضيق « باب المندب » وترتب عليه وقف الملاحة الاسرائيلية في البحر الاحمر حتى رفعته مصر في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٣ ، وكذلك لم تستطع ان تفعل شيئا تجاه حصار الغواصات المصرية للملاحة الاسرائيلية في شرق البحر الابيض المتوسط ، والذي ادى الى تخفيض متوسط حركة الملاحة في موانىء اسرائيل من ٢٠٠ سفينة شهريا الى ٢٣ سفينة فقط خلال الفترة من ٦/ ١٠/ ٧٣ حتى ٣٠/ ١٠/ ١٩٧٣ .

وعموما فقد اتاح التفوق الجوي الاسرائيلي ، خارج اطار الدفاع الجوي العربي ، قدرة كبيرة لزوارق الصواريخ الاسرائيلية على الحركة الهجومية السريعة في البحر الابيض المتوسط ، رغم ان معظم العمليات كانت تجري تحت جنح الظلام ، وذلك لان الحماية الجوية كانت تكفل لها سبيل مواصلة الانسحاب خلال النهار دون

ان تخشى كثيرا من مطاردة الطيران او البحرية العربيين لها . كما ان طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية القادرة على العمل بفاعلية في الليل قدمت دعما فعالا للزوارق في عملياتها سواء في الاستطلاع والانذار المبكر او في مشاغلة الزوارق العربية بنيران صواريخها ورشاشاتها . وفي النتيجة اعتبرت حرب ٧٣ اول حرب تسجل دورا ملحوظا للبحرية الاسرائيلية .

ويمكن القول ان كارثة « ايلات » عام ٦٧ كانت تشكل الحافز الرئيسي وراء تطوير قدرات وتكتيكات البحرية الاسرائيلية عام ٧٣ ، على عكس الحال بالنسبة للطيران والمدرعات الاسرائيليين اللذين قادهما غرور نجاحات ٦٧ الى هزائم وخسائر فادحة عام ١٩٧٣ . وايا كانت حقيقة النتائج التكتيكية لعمليات زوارق الصواريخ الاسرائيلية فان التفوق الاستراتيجي للبحرية المصرية ظل مسيطرا على الموقف العام سواء بالنسبة للخنق الاستراتيجي التام في البحر الاحمر او الجزئي في البحر الابيض المتوسط ، او بالنسبة لتأمين الملاحة في الموانىء المصرية حيث دخلت ميناء الاسكندرية مثلا يوم ٣/ ١٠/ ٧٣، ١٠ سفن على حين دخلتها يوم ١٧/ ١٠/ ٧٣، ٢١ سفينة .

وعقب انتهاء حرب ٧٣ عملت البحرية الاسرائيلية على زيادة قوتها من زوارق الصواريخ ، خاصة من فئة « ريشيف » التي نقلت منها زورقين الى البحر الاحمر عبر رحلة بحرية طويلة حول افريقيا تمت في نيسان ( ابريل ) ١٩٧٤ ، ولذلك اصبحت هذه القوة تضم ١٨ زورقا على الاقل حاليا[٨] وفي الوقت نفسه بدأت في اوائل عام ١٩٧٦ في انتاج طراز مطور من زوارق « دبور » اطلقت عليه « دڤورا » وسلحته بصاروخين « غابرييل » ( وزن الزورق ٤٧ طنا )[٩] وقد تسلمت مؤخرا ٣ غواصات بريطانية الصنع من طراز « فيكرز - ٢٠٦ » حمولة ٥٠٠ طن ، مسلحة بـ ٨ طوربيدات عيار ٢١ بوصة ومنصة اطلاق ثلاثية لصواريخ م/ ط قصيرة المدى من طراز « سلام » . واطلقت على هذه الغواصات اسماء « غال » و « غور » و « راهاف » . كما حصلت البحرية الاسرائيلية مؤخرا على نحو ١٠٠ صاروخ مضاد للسفن من طراز « هاربون » الاميركي الذي يمكن استخدامه من الطائرات او السفن او الغواصات ، ولذلك فمن المحتمل ان تسلح به الغواصات الاسرائيلية الجديدة « فيكرز » . وفي الوقت نفسه زاد عدد طائرات الهليكوبتر المسلحة المعدة للعمل مع البحرية ضد الغواصات او السفن والزوارق ، كما يجري تطوير نوع جديد من

صواريخ غابرييل يصل مداه الى ٤٠ كلم وهناك ايضا « كورفيت » يبلغ وزنها ٨٥٠ طنا تحت البناء في « حيفا » حاليا ستسلح بصواريخ « غابرييل » او « هاربون » وبطائرة هليكوبتر على سطحها .

والمشكلة الاستراتيجية الرئيسية التي تشغل البحرية الاسرائيلية هي كيفية مواجهة احتمالات استخدام العرب للخنق الاستراتيجي في المستقبل ، خاصة في البحر الاحمر الذي يعد من الناحية الجغرافية بحيرة عربية يمكن فيها تحقيق السيطرة البحرية والجوية العربيتين ، وبالذات في الجزء الجنوبي حيث يوجد مضيق « باب المندب » على مبعدة نحو ٢٣٠٠ كلم من قاعدة « ايلات » البحرية في خليج العقبة ، خاصة بعد ان سقطت او اهتزت بشدة على الاقل مقولة الحرب القصيرة ، وحول هذه المسألة قال العميد احتياط « شلوموررايئيل » القائد السابق للبحرية في مقال نشرته صحيفة « معاريف » في ٢٦/ ٤/ ١٩٧٤ « لا مبرر للاسهاب في الحديث عن ضرورة المحافظة على حرية الملاحة في منطقة البحر الاحمر ، التي يمر فيها خط النفط من الخليج الفارسي الى ايلات ، والتي يتوقف عليها تصدير المعادن والاسمدة وتجارتنامع الشرق الاقصى واستراليا وشرقي افريقيا . . . وتنطوي التطورات المتوقعة في منطقة البحر الاحمر ، بعد استئناف الملاحة في قناة السويس ، على مخاطر تصادم مع مصالحنا الحيوية ، ومحاولات زيادة عزلتنا في هذه المنطقة . . . ونحن نملك القدرة التقنية والبشرية كي نكون عنصرا بحريا مسيطرا في منطقة البحر الاحمر الحيوية ، ونأمل ان تكون سفينتا الصواريخ « ريشيف » و « كيشيت » المحاولة الاولى نحو مثل هذا التطور . . . ان هذا البحر ، الذي كان في الماضي نقطة ضعف لاسرائيل ، يمكن ان يتحول الى مجال مبادرة اسرائيلية وقت الحرب ، ولخلق تهديد لمؤخرة مصر وطرق ملاحتها . ان سيطرة مصر على قناة السويس تضع في يدها مفتاحا واحدا فقط في هذا الممر المائي . . . اما المفتاح الثاني والاهم فبالامكان ان يوجد في يد اسرائيل ، اذا عرفت كيف تطور التفوق البحري في منطقة البحر الاحمر وتحافظ عليه » .

وبطبيعة الحال ستشكل زوارق « ريشيف » الصاروخية بعيدة المدى عماد القوة البحرية الاسرائيلية التي ستعمل في البحرين الاحمر والابيض المتوسط من اجل انهاء او تخفيف اي حصار بحري عربي يفرض مستقبلا على اسرائيل ، وذلك بالتعاون مع الغواصات الحديثة المسلحة بالصواريخ م/ ط تحت الحماية الجوية لطائرات

السلاح الجوي ، التي يمكن تزويدها بالوقود في الجو بواسطة طائرات صهاريج الوقود من طراز « بوينغ ستراتوكروزر » ، وطائرات الاستطلاع والدورية البحرية من طراز « وستويند ـ ١١٢٤ » التي دخلت الخدمة عام ٧٨ ، والتي يمكن تسليحها بالصواريخ جو ـ سطح وقنابل الاعماق ، ويصل مداها الاقصى الى حوالى ٤٨٢٠ كلم . ومن ثم تكون قدرتها اكثر فاعلية في التصدي للسفن الحربية العربية عند « باب المندب » ولكن ليس من المحتم ان تنحصر محاولات البحرية الاسرائيلية في الرد على عمليات « الخنق الاستراتيجي » العربية على الشكل المباشر في « باب المندب » او جنوب البحر الاحمر مثلا ، وانما قد يتخذ الرد شكل الرد غير المباشر عن طريق توجيه ضربات فعالة ضد اهداف اقتصادية او عسكرية حيوية في مصر او السودان او سوريا ، وربما السعودية واليمن في حال ثبوت تعاونهما عسكريا مع مصر والسودان في البحر الاحمر ، وذلك بهدف رفع ثمن الحصار البحري الى حد كبير تجعل الدول العربية تفاضل بين مزاياه واضراره ، مثلما حدث خلال حرب الاستنزاف المصرية عام ١٩٧٠ حين عمل الطيران الاسرائيلي من خلال ضربات العمق والقصف المكثف المستمر على الجبهة على رفع ثمن عمليات الاستنزاف الى حد باهظ .

ولكن قدرة البحرية الاسرائيلية رغم ذلك كله ستظل محدودة في العمل بالعمق الاستراتيجي العربي ، خاصة في البحر الاحمر ، وستظل مقرونة في الاساس وبصفة عامة بقدرة السلاح الجوي الاسرائيلي على توفير الحماية للزوارق والغواصات ، خاصة في البحر الابيض المتوسط ، وبالمثل ستكون قدرة البحرية العربية في التعرض للتهديد البحري الاسرائيلي وممارسة نشاطات هجومية مباشرة في كل من البحرين الابيض المتوسط والاحمر على مدى توافر الحماية والدعم الجوي لعملياتها ، الا اننا يجب ان نضع في الاعتبار ان البحرية الاسرائيلية ستعمل على استيعاب درس « باب المندب » ودرس حصار الغواصات المصرية في شرق البحر الابيض المتوسط ، كما عملت على استيعاب الدور التكتيكي لاغراق « ايلات » . وان خطورة عملياتها ستتزايد مستقبلا ، خاصة اذا ما اكملت الولايات المتحدة الاميركية عتادها المساعد من طائرات الدورية البحرية بعيدة المدى وسفن الامداد للعمل في اعالي البحار واذا ما وافقت على امدادها بحاملة طائرات الهليكوبتر التي طالبت بها بعد حرب ١٩٧٣ . وكذلك اذا استمرت اسرائيل في انتاج وتطوير « الكورفيت » الجديدة المسلحة بصواريخ « هاربون » وهليكوبتر مضادة للغواصات .

## ● الحواشي

(١) Telem. Benyamin, Naval Lessons of The Yom Kippur War, Military Aspects of the Israeli Arab Conflict, Tel Aviv, 1975. P. 229.

(٢) Luttwak. Edward Horowitz. Dan, The Isaeli Army, Allen Lane. London, 1975 p. 133.

(٣) Love Kennett, Suez The Twice- Fought War, Longman, London, 1970, P513.

(٤) Telem Benyamin, Op. cit, P. 231

(٥) Telem. Benyamin, Op. Cit. P. 232 Lbid P. 234

(٦) Ibid P.234

(٧) The Militray Balance 1974- 75 p. 34

(٨) The military Balance 1978- 79 P. 38.

(٩) Janes Fighting Ships 1978- 1979. P. 252

٦

# الخيار النووي الاسرائيلي ضرورة استراتيجية*

في ٢ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٤ ، صرح افرايم كتسير ، رئيس دولة اسرائيل ، في حديث له مع عدد من المراسلين العلميين الاسرائيليين والامريكيين والاوروبيين بأن « لدى اسرائيل القدرة على انتاج اسلحة نووية ، واذا احتجنا لذلك سننفذه »[1] . وقد اثار هذا التصريح مجددا ، وعلى نطاق واسع واكثر جدية ، قضية امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية من عدمه ، ومدى تأثير هذه الاسلحة ، في حالة حيازتها لها ، على استراتيجية اسرائيل الشاملة والعسكرية .

وتتطلب الاجابة عن هذه التساؤلات البالغة الاهمية القاء بعض اضواء البحث العلمي والاستراتيجي حول النقاط التالية :

١ ـ متطلبات صناعة الاسلحة النووية في ابسط صورها .

٢ ـ مدى التطور الذي قطعته اسرائيل في مجال انتاج الاسلحة النووية .

٣ ـ الدور الذي يمكن ان تلعبه الاسلحة النووية في الاستراتيجية الاسرائيلية .

## ● متطلبات صناعة الاسلحة النووية :

الذرة هي اصغر جزء من العنصر يمكنه الاحتفاظ بخصائص ومزايا العنصر الفيزيائية والكيميائية . وهي تتألف من نواة صغيرة وثقيلة تدور حولها جسيمات مادية مشحونة بشحنة كهربائية سالبة تعرف باسم الالكترونات ، وتتم هذه الحركة في شكل وثبات مغزلية للالكترونات حول النواة . وتتألف النواة نفسها من نوعين

---

*نشرت في مجلة « شؤون فلسطينية » ، العدد ٤٣ ، اذار ( مارس ) ١٩٧٥ واضيفت لها اضافات نشرت في « السفير » في ١٩/ ١٢/ ٧٧ و٨/ ١/ ١٩٧٨

من الجسيمات المادية العديدة ، النوع الاول مشحـون بشحنـة كهربـائية موجبـة ويسمى البروتون ، والثاني متعادل الشحنة الكهربائية ويسمى النيترون . ويكون عدد البروتونات دائما مساويا لعدد الالكترونات ، الامر الذي يجعل الذرة متعادلة كهربائيا . وتتحدد نوعية الغنصر وفقا لعدد البروتونات الموجودة في نواة ذراته ، كما يختلف وزن الذرة من عنصر لاخر ، او من عنصر لنظير له ، وفقا لاختلاف عدد البروتونات والنيترونات الموجودة داخل النواة . وتكون الذرة ثقيلة اذا ما كان عدد النيترونات داخل نواتها اكثر من عدد البروتونات ولهذا تصبح في حالة غير مستقرة وتسعى للتخلص من ثقلها الزائد بالاشعـاع حتـى تستقـر في صورة عنصر جديد ( وذلك مثلما يتحول اليورانيوم الى رصاص بصورة تلقائية خلال ٥٠ مليون سنة ) وتتولد عن ذلك طاقة حرارية . واذا ما امكن تحويل مادة عنصر معين الى طاقة فان حجم هذه الطاقة يكون هائلا للغاية ، نظرا لان الطاقة الناتجة عن ذلك تساوي كتلة المادة المستخدمة مضروبة في مربع سرعة الضوء ( وتبلغ سرعة الضوء ١٨٦ الف ميل في الثـانية ) . وقـد توصـل العلماء الى امـكان قذف نواة بعض العنـاصر ، ذات الصفات غير المستقرة ، بنيترون من خارجها ، وادى ذلك الى انشطار هذه النـواة وظهور نواتين جديدتين غير متساويتين وغير مستقرتين تقذفان عددا من النيترونات الجديدة تشطر نويات اخرى ، وهكذا يجري تفاعل نووي متسلسل يؤدي الى توليد طاقة يستفاد منها سلميا اذا ما بقي هذا التفاعل ضِمن سرعة معينة ويجري التحكم فيه ، كما انه يؤدي الى انفجار ذري مدمر اذا ما تحققت سرعة اكبر للنيترونات .

ويتوقف انتاج القنبلة الذرية على توافر المادة القابلة للانشطار ، ومعرفة الحـد الادنى اللازم من كمية هذه المادة لاستمرار سلسلة التفاعل ، ثم معرفة كيفية تصميم السلاح وتجميعه وتفجيره .

والمادة القابلة للانشطار تتألف من عنصر اليورانيوم ٢٣٥* او عنصر البلوتونيوم ٢٣٩ . ولا توجد هاتان المادتان بصورة مباشرة في الطبيعة ، اذ ان اليورانيوم الطبيعي يوجد به نسبة ٠,٧٪ فقط من اليورانيوم ٢٣٥ ، والباقي يتألف من اليورانيوم ٢٣٨ غير القابل للانشطار . ومـن ثم فان اليورانيوم الطبيعـي يحتـاج الى اجـراء عملية صناعية ضخمة من اجل تركيزه الى ما يزيد عن ٩٠٪ حتى يصبح مادة صالحة لصنع سلاح ذري . اما البلوتونيوم ٢٣٩ فهو عنصر ينتج عن احتراق اليورانيوم الطبيعي في المفاعل النووي . وله خصائص كيميائية مختلفة تماما عنه ، ولذلك لا بد من فصل

العنصرين عن بعضهما البعض ، بعد عملية الاحتراق ، في مصنع كيميائي خاص . ويوجد اليورانيوم الطبيعي كمادة خام في الطبيعة ، كما انه يمكن استخراجه من الفوسفات او الذهب . ويلزم تركيزه الى ان يصل الى تركيب اليورانيوم ٢٣٥ ، ويتم هذا التركيز ، او « الاخصاب » كما يسمونه احيانا ، باحدى طريقتين :

١ ـ الطريقة الاولى ، وتعرف بطريقة الانتشار الغازي ، وهي تتطلب نفقات انشائية ضخمة واستهلاكا كبيرا للكهرباء خلال التشغيل ( تكلفت محطات الانتشار الغازي الاميركية الثلاث الموجودة في الولايات المتحدة توظيفات اولية بلغت ٢٣٠٠ مليون دولار ، وهي تستهلك ٦٠٠٠ ميغاواط في السنة عند تشغيلها بطاقتها القصوى )[٢] .

٢ ـ الطريقة الثانية ، وهي تعرف بطريقة الطرد المركزي الغازية لفصل النظائر ، وتتميز بقلة نفقاتها الاقتصادية سواء من حيث التوظيف الاولي او التشغيل ( اذ تقل تكاليف الانشاء عشر مرات وتكاليف التشغيل عشرة الاف مرة ، اذا ما قورنت بطريقة الانتشار الغازي ، وذلك بالنسبة لفصل ما لا يزيد عن ١٠٠ من اليورانيوم ٢٣٥ في السنة ) ، فضلا عن أن اخفاء مصنع الطرد المركزي يعد اسهل نسبيا من مصانع الانتشار الغازي او مفاعلات انتاج البلوتونيوم . ولكن تظل عملية فصل البلوتونيوم ٢٣٩ عن اليورانيوم ٢٣٨ المستخدم كوقود للمفاعلات النووية ( التي يجري تشغيلها لانتاج الطاقة الكهربائية مثلا ) اسهل نسبيا من عمليات تركيز اليورانيوم ٢٣٥ ، رغم ان مصانع الفصل الكيميائي من الصعب للغاية اخفاؤها عن العين المدربة والاقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع بسبب ما تتميز به عادة من شكل ابنيتها الطويلة العالية العديمة النوافذ وبعدها عن المناطق المأهولة بالسكان . ولذلك تعمدالدول الذرية الى استرداد اليورانيوم المستخدم كوقود في المفاعلات النووية التي تنشئها لحساب الدول الاخرى غير الذرية لاهداف الحصول على طاقة كهربائية ، او للبحث العلمي . وتحتاج المفاعلات النووية ليس فقط لوقود ذري ( اي اليورانيوم الطبيعي ) وانما ايضا الى الماء الثقيل ( اي الهيدروجين الثقيل ) كمعدل ومهدىء للتفاعلات الجارية في قلب المفاعل ، نظرا لان ذراته خفيفة الوزن ومستقرة وتستطيع بالتالي ان تقلل من سرعة النيترونات التي تقذفها نواة اليورانيوم[٤] . وقد تستعمل مادة « الغرافيت » كمعدل ومهدىء بدلا من الماء الثقيل الذي يتوافر بسهولة اكبر ، ويتطلب انتاج قنبلة ، او قنابل ذرية ، مصنوعة من

« البلوتونيوم ٢٣٩ » ، وهو الاسلوب السائد في انتاج هذه القنابل ، توافر القدر اللازم من اليورانيوم الطبيعي المستخرج محليا او المستورد كوقود للمفاعلات ( في حالة عدم وجود رقابة دولية عليه ) . ومصنع لتهيئة اليورانيوم للاستعمال في المفاعل النووي كوقود ، ومفاعل نووي تتم فيه عملية الاحتراق بالطاقة الكهربائية ، ومركز فصل كيميائي لاستخلاص قلب مادة البلوتونيوم ٢٣٩ القابل للانشطار ، ويتم بعد ذلك تصميم السلاح النووي ( الامر الذي يتطلب معرفة الكتلة الحرجة للمادة المتفجرة ) ، الذي يشتمل على الزناد المفجر للبلوتونيوم . وليست هناك ضرورة مطلقة في جميع الحالات لاختبار القنبلة الذرية الاولى ، ما دام تصميمها وتجميعها يتم وفقا للطرق المألوفة في تقنية صناعة القنابل الذرية ، دون اي تجديد ، جوهري من قبل الدولة الذرية الجديدة المنتجة لها .

وعلى اي حال فقد امكن في احدى التجارب النووية الامريكية ( اختبار هاتسبرغ في ٣/ ١٢/ ١٩٦٦ ) تفجير قنبلة ذرية على عمق ١١٠٠ متر في باطن الارض دون ان يكتشف الاختبار . وذلك بتعليق القنبلة في فجوة جوفية محاطة بالهواء تعمل كملطف بامتصاص آثار الاهتزازات الرئيسية التي يحدثها الانفجار ، وكلما كانت الفجوة اوسع كلما كان الانفجار الذي يتم دون ان يكتشف اقوى . فالانفجار الذي قوته ١٠ كيلو طن يتطلب فجوة قطرها نحو ١٢٠ مترا ، على حين ان الانفجار الذي قوته ١٠٠ كيلو طن يتطلب فجوة قطرها نحو ٢٥٦ مترا ، علما بأن قنبلة هيروشيما كانت قوة انفجارها ٢٠ كيلو طن . كما انه يمكن اجراء هذه العملية قرب سطح الارض نسبيا بشرط ان تكون الفجوة اوسع[٥] .

وقد قدرت مجموعة من الخبراء العالميين عام ١٩٦٦ تكاليف انتاج القنبلة الذرية الاولى لدولة غير نووية بنحو ٣٠٠ مليون دولار . كما قدرت مجموعة اخرى من الخبراء الاستشاريين لدى الامم المتحدة عام ١٩٦٨ ان انفاق ١٢٨٠مليون دولار خلال عشر سنوات سيتيح لاي بلد صناعي ذى برنامج نووي مدني ان يطور ويبني قوة تضم ١٠٠ قنبلة ذرية مصنوعة من البلوتونيوم ٢٣٩ و٥٠ صاروخا متوسط المدى و ٣٠ ـ ٥٠ قاذفة صالحة لحمل القنابل المذكورة[٦] . ( وذلك نظرا لانخفاض كلفة صناعة البلوتونيوم نسبيا ، بالقياس الى اليورانيوم ٢٣٥ ، والتي تقدر في هذه الحالة بنحو ٢٠٠ مليون دولار باسعار عام ١٩٧٢ بالنسبة لمائة قنبلة )[٧] .

## ● القـدرة العلمية والتقنية على انتـاج الاسلحـة النـووية في اسرائيل :

بدأ الاهتمام بالابحاث النووية في اسرائيل قبل الانتهاء من حرب ١٩٤٨ ، اذ كان « حاييم وايزمن » ، رئيس الدولة ، من كبـار علماء الـكيمياء العضـوية ولـه صلات وثيقة بكبار علماء الذرة في العالم ، وكان مدركا لاهمية ايجاد مصدر للطاقة النووية فى اسرائيل نظرا لانعدام وجـود النفـط فيهـا ولحاجتهـا الماسـة لتحلية مياه البحر. ولذلك شكلت وحدة علمية تابعة لفرع البحث والتخطيط في وزارة الدفاع الاسرائيلية ، وقامت هذه الوحدة العلمية بدراسة مفصلة للمصادر المعدنية الموجودة في صحراء النقب ادت الى اكتشاف اليورانيوم الطبيعي في رواسب الفوسفات بنسبة ١,٠ - ٠١,٠ في المائة . ثم ارسل الى الخارج عدد من المبعوثين لدراسـة العلـوم الذرية خلال عام ١٩٤٩ ، كماانشئـت دائرة للبحث في النظائر بمعهد وايزمـن في مستعمرة « رحوبـوت » خلال السنـة نفسهـا . وفي ١٣ حزيران ( يونيو ) ١٩٥٢ تألفت لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية ضمـن اطـار وزارة الدفـاع وزودت بميزانية مستقلة ومختبرات خاصة ، وترأسها الدكتور « ارنست دافيد بيرغمان » رئيس فرع البحث والتخطيط السابق ، الذي اكتشف اليورانيوم في فوسفات صحراء النقب .

وفي ١٩٥٣ بدأ المبعوثون يعودون من الخارج ، واسست فور وصولهم دائرة للفيزياء في معهـد وايزمـن ، وكان بـين اعضـاء هذه الدائـرة الدكتـور « اسرائيل دوستروفسكي » الذي استطاع ان يطور عملية لانتاج الماء الثقيل اللازم في تشغيل المفاعلات بطريقة كيميائية لا تعتمد على القوة الكهربائية كما كان متبعا في انتاج الماء الثقيل ، الذي كانت النروج تحتكر انتاجه من قبل . وفي منتصف ١٩٥٣ وقعـت اسرائيل اتفاقا للتعاون مع فرنسا في مجال الابحاث النووية ،اشترت فرنسا بموجبـه براءة طريقة دوستروفسكي لانتاج الماء الثقيل واعداد خام اليورانيوم المنخفض المرتبة من الفوسفات ، وفي المقابل فتحت فرنسا مؤسساتها الـذرية للعلماء الاسرائيليين وتدريبهم فيها . وهكذا بدأت رحلة الابحاث النووية المتطورة في اسرائيل ، وبدأ اعداد الكفاءات البشرية اللازمة في هذا المجال .

وفي ١٩٥٥ عقدت اسرائيل اتفاقية مع الولايات المتحـدة الامـريكية ، وفقـا لمشروع ايزنهاور المسمى « الذرة من اجل السلم » ، وحصلت بمقتضاها على مفاعل نووي طاقته ٥ ميغاواط اقامته في وادي نهر سوريق على مسافة ٢٠ كلم جنـوبي

تل أبيب، ويستخدم اليورانيوم كوقود ولكنه لاينتج البلوتونيوم نظرا لاعادة اليورانيوم بعد احتراقه الى الولايات المتحدة ، وقيمته الاساسية انه مركز لتدريب العلماء والفنيين وللبحث النووي وتطويره . كما حصلت اسرائيل ايضا من الولايات المتحدة نتيجة للاتفاقية المذكورة على مكتبة علمية ضخمة ضمت ٦٥٠٠ تقرير عن البحوث الذرية الامريكية ، و٤٥ مجلدا عن النظرية الذرية وخلاصات تقارير ومقالات متصلة بها ، فضلا عن تدريب نحو ٥٦ اسرائيليا في المنشآت النووية الامريكية . كما انشىء مفاعل نووي اخر، امريكي ايضا ، بعد ذلك في معهد « التخنيون » بحيفا تبلغ طاقته ٨ ميغاواط ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود ، ويساعد هذا المفاعل في ابحاث المعهد المذكور التي يقوم بها طلبة الدكتوراه في مواضيع الفيزياء والكيمياء النووية[٨] .

وقد انشىء مفاعل امريكي ثالث يعرف بمفاعل « ريشون ليزيون » عام ١٩٥٨ تبلغ طاقته ٥ ميغاواط ، وفي عام ١٩٦٦ بدىء في انشاء مفاعل امريكي رابع في منطقة « بني روبين » تكون طاقته ٢٠٠ ميغاواط ويهدف الى انتاج ١٢٠ مليون متر مكعب من الماء العذب يوميا من مياه البحر الابيض المتوسط ولكن بناء هذا المفاعل لم يتم حتى الآن ، على ما يبدو ، بسبب صعوبات مالية ، وبسبب مطالبة الولايات المتحدة بحق التفتيش على مفاعل « ديمونا » .

الا ان اهم واخطر الخطوات الفعالة التي خطتها اسرائيل على طريق انتاج الاسلحة النووية ، هي انشاؤها مفاعل « ديمونا » الواقع على منتصف الطريق الصحراوية بين « بئر سبع » و « سدوم » على البحر الميت قرب بلدة « ديمونا » وفي اسفل الجبل المعروف باسمها . وهو مفاعل بني بمعاونة فرنسا بمقتضى اتفاق سري عقد عام ١٩٥٧ ، ووضع تحت الأشراف المباشر لوزارة الدفاع الاسرائيلية ( وكان لشمعون بيرس دور كبير في التوصل الى الاتفاق الخاص له بحكم منصبه وقتئذ كمدير عام لوزارة الدفاع ) وقد قدرت نفقات انشائه عام ١٩٦٠ بنحو ١٣٠ مليون دولار ، ويستخدم هذا المفاعل اليورانيوم الطبيعي كوقود ، وتبلغ طاقته ٢٤ ميغاواط ، ويمكنه انتاج غرام واحد من البلوتونيوم ٢٣٩ يوميا لكل مليون واط حراري ، اي ٢٤ غراما يوميا ، ويبلغ انتاجه السنوي حوالى ٩ كلغ ، وهو غير خاضع لأية رقابة دولية ، ويعمل ٢٤ ساعة يوميا ويعطل ٥ ايام كل ٣ اشهر[٩] . ويستخدم مادة الغرافيت كمعدل ومهدىء ، وقد حصلت اسرائيل على اليورانيوم اللازم لتشغيله في

السنة الاولى ( يقال انه بدأ انتاجه الفعلي في اواخر عام ١٩٦٤ ) ويبلغ ٢٤ طنا ، بواقع ١٠ اطنان اشترتها من جنوب افريقيا و١٠ اطنان انتجت محليا و٤ اطنان من مصادر فرنسية ، فضلا عن ٣ اطنان اخرى اشترتها من كندا . وابتداء من عام ١٩٦٥ استطاعت اسرائيل ان توفر حاجتها من اليورانيوم اللازم كوقود لمفاعل ديمونا من انتاجها المحلي المستخرج من مناجم الفوسفات في جنوب غربي البحر الميت ( حيث يوجد ثاني اوكسيد اليورانيوم بنسبة ٥, ٠٪ ) ومن مناجم النحاس في « تيمنا » بالقرب من ميناء ايلات ( حيث يوجد ثالث اوكسيد اليورانيوم بنسبة ٣, ٠٪ ) ، فضلا عن استمرار حصولها على اليورانيوم من جنوب افريقيا والارجنتين[١٠] .

واذا افترضنا جدلا ان انتاج المفاعل بكامل طاقته بدأ عام ١٩٦٥ ( هناك اقوال اخرى بأنه بدأ انتاجه عام ١٩٦٢ ) فانه يكون قد انتج حتى نهاية عام ١٩٧٤ نحو ٨١ كلغ من البلوتونيوم ٢٣٩ الصالح كمادة اولية لصنع القنابل الذرية ، وهي كمية تكفي لصنع نحو ٨ قنابل ذرية من نوع القنبلة التي القيت على « ناغازاكي » في اليابان عام ١٩٤٥ (على اعتبار ان الكتلة الحرجة اللازمة لصنعها تساوي١٠٤٤١ غراماً )[١١] ، إلا أنها قد تكفي لصنع نحو ١٤ قنبلة ذات انشطار واحد «A-Bomb» التي تكفي لصنعها كمية من البلوتونيوم وزنها ٥,٥٠ كلغ فقط[١٢] .

وبهذا تكون اسرائيل قد انجزت خطوتين اساسيتين على طريق انتاج الاسلحة النووية . الاولى ، هي وجود المفاعل النووي القادر على انتاج الكميات اللازمة من البلوتونيوم ، وغير الخاضع لاي رقابة دولية . والثانية ، هي توفير اليورانيوم اللازم كوقود لهذا المفاعل . وتبقى بعد ذلك الخطوة الرئيسية الثالثة ، وهي الخاصة بمصنع الفصل الكيميائي الذي تتم فيه عملية فصل البلوتونيوم ٢٣٩ النقي عن نظائر اليورانيوم ٢٣٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ . ويقول تقرير صحفي نشرته مجلة « در شبيغل » الالمانية في ٥ ايار ( مايو ) عام ١٩٦٩ ، ان اسرائيل قد اقامت مصنعا لفصل البلوتونيوم بالقرب من « ديمونا » وانه محاط بسرية تامة الى حد ان وسائل الدفاع الجوي الاسرائيلي اسقطت طائرة اسرائيلية من طراز « ميستير » عندما حاولت ان تهبط هبوطا اضطراريا على مقربة منه في اليوم الاول من حرب ١٩٦٧[١٣] . ويقول التقرير المذكور ان هذا المصنع يشرف عليه عالمان من كبار علماء الذرة في اسرائيل ، وهما : الدكتور ج . رافه ، والدكتور ارنست دافيد برغمان ، وان اسرائيل قد اشترت معدات هذا المصنع بطريقة مجزأة لا تثير الشكوك من عدة بلاد غربية ضمت

الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبريطانيا ، والمانيا الغربية ، وبلجيكا ، والسويد ، واليابان . اما الخطوة الرابعة والاخيرة فهي تصميم السلاح النووي نفسه ، وهذه خطوة تعتبر سهلة بالنسبة الى اسرائيل بالقياس للخطوات الثلاث السابقة ، نظرا لان لديها المعلومات الفنية والتقنية فضلا عن توافر الخبراء ، وقد صرح عالم الذرة الامريكي المعروف بأبي القنبلة الهيدروجينية ، الدكتور « ادوارد تيللر » في ١٢/ ١٢/ ١٩٦٥ اثر زيارته لاسرائيل بانه لا شيء يمنع اسرائيل من صنع القنبلة الذرية ما دام كل ما تحتاجه في هذا السبيل متوافراً لديها سواء بالنسبة الى الخبراء او المعدات او البلوتونيوم[١٤] .

كما اشار تقرير « درشبيغل » المذكور بان اسرائيل اصبح لديها ٥ او ٦ قنابل ذرية ( وذلك حتى منتصف عام ١٩٦٩ ) . وقالت صحيفة « التايمز » اللندنية في تعليق لها يوم ٣/ ١٢/ ١٩٧٤ حول تصريحات « كتسير » الاخيرة « ان النشاط الذري في اسرائيل ضئيل . . . ولكن هذا النشاط مكن اسرائيل من ان يكون لديها رصيد من ست او سبع قنابل خلال السنوات الاخيرة »[١٥] . كما سبق للجنرال « اندريه بوفر » ، عميد معهد الدراسات الاستراتيجية الفرنسي ، ان قال في حديث له مع « محمد حسنين هيكل » ، نشر في ٢٤/ ١١/ ١٩٧٣ ، انه يعتقد « ان اسرائيل لديها امكانية صنع قنابل ذرية ، واذا اتخذت حكومتها قرارا سياسيا بصنع مثل هذه القنابل ، فان هذه القنابل يمكن ان تكون جاهزة في مدى ستة شهور . وانني لا استبعد اطلاقا ان يكون هناك في قبو ما بمكان من اسرائيل عدد من القنابل الذرية ، وان كنت اتصور ان هذه القنابل ، اذا كانت موجودة ، فانها ستكون انواعا بدائية عندما كانت القنبلة في طفولتها . . . اي قنابل « سمينة » في حجمها محدودة في قوتها »[١٦] . ونحن نعتقد من جانبنا ، بناء على التقديرات العلمية السابقة ، ان لدى اسرائيل نحو ٢٢ قنبلة ذرية حتى منتصف العام ١٩٧٩ ( على اساس ان تكون من احجام صغيرة ، بها ٥,٥٠ كيلو غرام من البلوتونيوم ، او من تشكيلة تضم عددا من القنابل الصغيرة للاستخدام الميداني ، وبعض القنابل الاخرى من حجم قنبلة « ناغازاكي » للاستخدام ضد المدن او الاهداف الاقتصادية الهامة مثل السد العالي في مصر ) . اما بالنسبة الى تجربة السلاح النووي ، فانها لم تعد تشكل ضرورة علمية كما سبق ان اوضحنا ، كما ان هناك دلائل قوية تشير الى ان اسرائيل قد اجرت تجربة نووية في باطن صحراء النقب ( على عمق ٨٠٠ متر

تقريبا ) في الفترة بين اواخر ايلول ( سبتمبر ) واوائل تشرين الاول ( اكتوبر ) عام ١٩٦٦[١٧] . خاصة وان مجموعة من ١١ مهندسا نوويا اسرائيليا كانت قد اوفدت الى الولايات المتحدة قبل ذلك بوقت قصير للتدرب على تقنية التفجير النووي تحت سطح الارض ، وذلك ضمن ما عرف باسم مشروع « فلوشير » ، ثم عادت الى اسرائيل حيث باشرت على الفور العمل في صحراء النقب من اجل انشاء النفق والحفرة اللازمين لمثل هذه التجارب . وقد لاحظ عالم امريكي كان يعمل على ظهر سفينة للابحاث البحرية في مختبر التكسير النظائري لتعيين كمية التريتيوم في مياه البحر الابيض المتوسط ، في خلال شهري ايلول ( سبتمبر ) وتشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٦ ، ان نسبة تركيز الاشعاعات في مياه البحر قد ارتفعت . وسجل الملاحظات نفسها مجموعة من ثلاثة علماء اخرين ( امريكيين والماني ) كانوا يعملون في ابحاث مماثلة في خليج العقبة ، وترجع هذه الظاهرة في رأي هؤلاء العلماء الى حدوث تفجير نووي تحت سطح الارض ادى الى ارتفاع مستوى شدة الاشعاعات في مياه البحر العميقة[١٨] .

وبناء على كل ما تقدم فانه يصبح من شبه المؤكد ان اسرائيل لديها بالفعل اسلحة نووية ، او لديها القدرة على انتاجها بسرعة كبيرة متى ارادت ذلك ، ومن ثم فان الاستراتيجية العربية يجب ان تضع في اعتبارها هذا الفرض كحقيقة واقعة .

## ● دور الاسلحة النووية في الاستراتيجية الاسرائيلي :

السلاح الذري لا يقارن بأي سلاح تقليدي من حيث قدرته ، ذلك لان اي انفجار نووي سواء كان في الجو او على سطح الارض او على سطح البحر لا بد ان ترافقه كرة نارية من اللهب تنتشر حولها حلقة من الاشعاع الحراري ( يبلغ نصف قطر الكرة النارية بالنسبة لقنبلة قوتها ٢٠ كيلو طن ٢٣٠ مترا ويصل ارتفاع الانفجار في الجو الى ٦٠٠ متر ) بالاضافة الى موجة صادمة تحمل الضغط والرياح الى مسافات معينة ( وفقا لحجم القنبلة ) كما تحمل اشعة غاما المميتة والغبار الذري الذي يتساقط بصورة متتابعة ، وتؤدي الاشعة المذكورة الى موت الانسان او اصابته بامراض خبيثة ، كما يؤدي الاشعاع الحراري الى اشعال حرائق . وتسبب موجة الضغط التدمير في المباني والمنشآت ( بدرجات متفاوتة من الشدة وفقا لتفاوت حجم القنبلة

وطبيعة المباني وبعدها عن مركز الانفجار ) ، كما ان للغبار الذري اخطاره الصحية على المدى الطويل* وهو يشمل دائرة نصف قطرها ٥٠٠ كلم بالنسبة لقنبلة ذرية متوسطة من عيار ٢٠ كيلو طن ( وهذا هو احد الاسباب الرئيسية لامتناع اسرائيل عن اجراء تجربة نووية فوق سطح الارض ) . وتعتبر قوة تفجير القنبلة الذرية التي استخدمت في « هيروشيما » عام ١٩٤٥ ( ٢٠ كيلو طن ) مساوية للقوة المتفجرة التي تحدثها صلية ٤ مليون مدفع ميدان عيار ٧٥ مم ، مضافا اليها آثار الاشعة المميتة والغبار الذري . ونتيجة لتطور الصواريخ ارض ـ ارض ، وجو ـ ارض ، سواء الاستراتيجية منها او العملياتية او التكتيكية ( تعتبر صواريخ « سكود » من النوع العملياتي ، وتعتبر صواريخ « لانس » من النوع التكتيكي ) فقد اقترنت هذه القوة النارية الهائلة للسلاح النووي بحركية شبه كاملة « وهكذا نرى ان السلاح الذري يحدث بحكم هذه الميزة المزدوجة ( القدرة والمدى ) ، ظاهرة جديدة كل الجدة : فليس هناك من علاقات بين الطاقة والكتلة ( الاعداد الكبيرة ) . وبالامس كنا نحتاج الى ١٠٠٠ طائرة لتدمير مدينة كمدينة هامبورغ ومدفعية جيش بكامله لتدمير مدينة كمدينة برلين ، اما اليوم فتكفي قذيفة واحدة لتدمير هاتين المدينتين »[١٩] . وقد خلق السلاح النووي ، نتيجة لميزته هذه من حيث القدرة والمدى ، امكانية هائلة ، لدى الطرف الذي يمتلكه في مواجهة خصم لا يمتلك سلاحا نوويا ، لحسم الصراعات السياسية والعسكرية بمجرد قصف مدينة او اكثر من مدن الخصم ( او حتى التهديد الجدي بذلك ) ومن ثم فرض ارادته عليه باكبر قدر شهده التاريخ العسكري الحديث من تطبيق مبدأ الاقتصاد في القوى .

ورغم كل هذه الميزات الاستراتيجية للسلاح النووي ، خاصة في حالة احتكاره من جانب احد طرفي الصراع ، فان اسرائيل ما زالت حتى الان تنفي وجود اسلحة نووية لديها ، وتؤكد انها لن تكون البادئة بادخال الاسلحة النووية الى المنطقة ، مع تهديد العرب في الوقت نفسه بأن لديها القدرة على صنع هذه الاسلحة في وقت قصير نسبيا اذا ما دعت الضرورة الى ذلك ، وهي ضرورة قد تظهر في رأي الرئيس الاسرائيلي « كتسير » « على ضوء التغيرات التي تطرأ على سياسات كل من مصر وسوريا والاردن والاتحاد السوفييتي في المستقبل »[٢٠] .

وقد سبق لايغال آلون ، ( باعتباره كان من اوضح المعبرين عن استراتيجية اسرائيل ) ان حدد سياسة اسرائيل المعلنة بصدد موضوع الاسلحة النووية فقال « لو

كان لنا الخيار بين امتلاك الجانبين للاسلحة النووية لاستخدامها كرادع متبادل ، وبين حرمانهما من ان يضعا اليد عليها ، لوجب علينا ان نختار بصورة قاطعة توازنا للقوة يقوم على الاسلحة التقليدية . . . ومع ذلك ، فقد كان هناك دائما الخطر في ان يتمكن العدو اخر الامر من انتاج اسلحة غير تقليدية ، او ان تزوده بها احدى الدول النووية . ولذلك فقد كان من الضروري على اسرائيل ان تتابع عن كثب التطورات في العالم العربي ، وفي مصر بصفة خاصة ، وان تحافظ في الوقت ذاته على مستوى عال من الابحاث والتكنولوجيا في الحقل النووي على الخطوط المتبعة في دول العالم المتقدمة وقد كان هذا في المقام الاول لازما لتطوير البلاد نفسها اقتصاديا وعلميا وسياسيا . ومن المعروف جيدا ان الخبرة العلمية والتكنولوجية لدولة ما، هذه الايام تشكل قدرتها على انتاج الاسلحة النووية ، واذا كانت اسرائيل لا تريد ان تمسك وهي نائمة ، فليس امامها خيار الا ان تحافظ على قدرتها »[٢١] .

وعلى هذا الاساس اعتبر « آلون » اي هجوم جوي عربي على المنشآت الذرية الاسرائيلية يعتبر سببا كافيا لشن حرب عامة فورية ضد الدولة او الدول العربية المهاجمة .

وفي الوقت الذي كانت فيه اسرائيل تعلن عدم امتلاكها لاسلحة نووية وانها لا تنوي انتاجها ، ما لم تقدم الدول العربية على ذلك ، الى حد ان البروفسور « شمعون يفتاح » ، المدير العلمي لبرنامج التطوير في وزارة الدفاع ، قال في مؤتمر صحفي عقد في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٣ « ان اسرائيل لن تقيم معمل فصل كيميائي لاعداد البلوتونيوم الذي ينتجه مفاعل ديمونا »[٢٢] ، فانها عملت دائما على جعل العرب في موقف الشك القوي بأن لديها اسلحة نووية واستخدام هذا الشك بطريقة غير مباشرة لتدعيم قوة الردع الاسرائيلي في نفوسهم . ففي تموز ( يوليو ) ١٩٦٦ جرى نقاش في الكنيست الاسرائيلي ، بين بعض نواب اليسار والحكومة حول نزع السلاح النووي في المنطقة وتهرب اسرائيل من هذه المسألة وتحديد موقفها بدقة من الاتجاه نحو التسلح النووي ، وقد رد « شمعون بيرس » وقتئذ قائلا « انني لا ارى سببا لاقدام دولة اسرائيل على طمأنة ناصر من هذا المنبر ، والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله ، انني اعرف ان العرب يشكون في نوايانا النووية ، واعرف ان هذا الشك قوة رادعة . فلماذا نخفف هذه الشكوك ؟ ولماذا نعمل على ايضاحها »[٢٣] . وجاءت تصريحات « كتسير » الاخيرة ، لتؤكد قدرة اسرائيل على

ممارسة الخيار النووي في فترة زمنية قصيرة اذا ما شعرت بالحاجة الى ذلك ، ولتقدم في الوقت نفسه جرعة جديدة وقوية من التصعيد في استراتيجية « الردع من خلال الشك » ، التي تتبعها اسرائيل في المجال النووي ، وهي في الحقيقة جرعة لها مغزاها في الظروف السياسية التالية لحرب ١٩٧٣ . وقد استخدمت اسرائيل مسألة التهديد بقدرتها على صنع الاسلحة النووية ، من اجل الحصول على مزيد من الاسلحة التقليدية المتطورة التي تجعلها ممسكة بقصبة سبق التسلح في المنطقة العربية . كما وجدت الولايات المتحدة الامريكية في هذا التهديد الاسرائيلي مبررا كافيا لها في الاستجابة للمطالب الاسرائيلية المتعلقة بالاسلحة التقليدية المتطورة ، وتجلت هذه السياسية الاسرائيلية وذلك التبرير الامريكي بوضوح عام ١٩٦٨ ، عند بدء تزويد اسرائيل بطائرات « الفانتوم » ، وفي عام ١٩٧٤ و١٩٧٨ عند الموافقة على تزويدها بطائرات « ف ـ ١٥ » و« ف ـ ١٦ » وصواريخ « لانس » .

وفي تقديرنا ان اسرائيل قد لجأت بالفعل الى الخيار النووي في السنوات القليلة التي سبقت نشوب حرب ١٩٦٧ ، بحكم انها اصبحت تشعر بعد تجربة حرب ١٩٥٦ بضرورة توافر قدرة عسكرية ذاتية مستقلة قدر الامكان عن حماية اي دولة غربية ، خاصة وان تصاعد قوة القومية العربية في ظل القيادة الناصرية ، عقب النصر السياسي الذي احرزته عام ١٩٥٦ ضد دول العدوان الثلاثي ، كان يحمل في طياته احتمالات قوية بخلق دولة الوحدة العربية في مستقبل غير بعيد ، وليس من المضمون دائما بالنسبة الى اسرائيل في مثل هذه الاوضاع ان تقف القوى الغربية ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، الموقف المماثل تماما لموقف اسرائيل ، وتضمن لها الامن والتوسع بالصورة التي تريدها . وقد عبر « آلون » عن ذلك الاتجاه المتضمن في الواقع للخيار النووي فقال « ان اسرائيل يجب الا تسمح ، مهما كانت الظروف ، بان تجعل وجودها يعتمد عسكريا على اي ضامنين له من الخارج لاسباب عدة مقنعة .

اولا : لان ذلك يقتضي اعتمادا عليهم يؤدي الى املاء سياسي حول طرق ووسائل حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، مما قد ينتهي في صالح الاعداء .

ثانيا : ان الدولة الضامنة قد لا تكون متفقة معنا بالضرورة في تقويمنا للموقف الفعلي .

ثالثا : انه في يومنا وزماننا هذه تتحدد نتيجة الحرب في الايام القليلة

الاولى . . . وعليه فان معونـة حلفائنـا قد تصـل بعـد ان يكون الاوان قد فات للاستفادة منها . واخيرا فنحن نعيش في عالم « اصنعها بنفسك » ، واستمرار بقاء دولتنا يعتمد على قدرتنا الخاصة في الدفاع عن انفسنا دون معاونة »[٢٤] .

ان اقوال « آلون » هذه تتضمن ضرورة لجوء اسرائيل للخيار النووي ، ذلك لأن « آلون » يعرف قبل غيره ان اعتماد اسرائيل على الـدول الخـارجية في استيراد الاسلحة التقليدية مسألة لا غنى عنها مهما بلغ تطور حجم وتقنية السلاح التقليدي في اسرائيل ، ولكن السلاح النووي وحده هو الذي يمكن ان يصنع محليا ( بقـدر محدود نسبيا ، ولكنه كاف لاحداث ردع او تدمير مروع لدى الدول العربية ) ، وهو الذي يمكن ان يشكل ، في تقدير الذهن الاسرائيلي الصهيوني ، نوعا من الضمانة الاحتياطية الاخيرة للحيولة دون حدوث «مسـادة» جديدة في العصر الحديث .

وعقب حرب ١٩٧٣ بنحو عام بدأت اسرائيل تمارس سياسة تصعيد في الردع النووي تجاه الدول العربية عامة ، ودول المواجهة المباشرة بصورة خاصـة ، فكان تصريح « افرايم كتسير » المشار اليه آنفا ، والـذي ادلى به بصـورة مفاجئـة ، امـام المراسلين العلميين الاسرائيليين والامريكيين والاوروبيين ، دون مناسبة معينة .

وتوالت بعـد ذلك تصريحـات وكتابـات لقـادة وكتـاب اسرائيليين آخـرين ، عسكريين ومدنيين ، على درجات مختلفـة من الاهمية ، ولكنهـا جميعـا صبت في الاتجـاه المذكور ذاتـه . اذ نشرت « هـآرتس » في ٢٠/ ٦/ ٧٥ ان رئيس الاركان « مردخاي غور » قال في محاضرة القاها امام طلاب كلية « التخنيون » في حيفا انه « خلال ١٠ - ١٥ سنة يمكن التنبؤ بحـدوث تغيير جذري في الشرق الاوسـط مع انتشار السلاح الذري » واردف معربا عن امله « بان يخلق هذا السلاح توازن رعب في منطقتنا يقلل من خطر نشوب الحرب » . ويلاحظ ان « غور » في تصريحه هذا المح ضمنا الى وجود قدرة نووية لدى اسرائيل دون ان يؤكد بصورة واضحة ومباشرة تصريح « كتسير » ، واشار الى احتمال انتشار الاسلحة النووية في المنطقة ، اي لدى اسرائيل والعرب ، والدور الذي ستلعبه في الحفاظ على الكيان الصهيوني من خلال التوازن النووي الذي ستخلقه على النحو القائم في العلاقات الدولية بين القوتـين الاعظم في المنطقة .

وقد اشارت « هآرتس » في العدد ذاته الى مقال نشر قبل ذلك في مجلة « الدولة

والحكم والعلاقات الدولية » التي تصدر عن الجامعة العبرية جاء فيه ان « سياسة اسرائيل الذرية ، كما تقررت ، تقف في مكان ما بين خيار ذري يمكن تجسيده خلال سنة او سنتين ، وبين امتلاك اسرائيل اسلحة ذرية لم تجرب ، وستبقى النقطة الدقيقة الموجودة فيها مستورة في المستقبل المنظور » .

وقد علق على هذه التصريحات والاقوال الكاتب « الياهو سلبتير » في الصحيفة ذاتها يومئذ تعليقا يقصد من ورائه توصيل « رسالة تحذير » الى القادة السياسيين والعسكريين العرب ، في صيغة تحليل يكتسب طابع الموضوعية العلمية ، فقال « مغزى الامر هو ان العرب ملزمون الآن ان يأخذوا بعين الاعتبار ، على الاقل ، قدرة اسرائيل على تحويل امتلاك اجهزة ذرية الى اداة عسكرية ، خلال فترة قصيرة . وهم ملزمون ايضا ، ان يأخذوا بعين الاعتبار ان اسرائيل قد تستخدم سلاحا من هذا النوع ، في حال احساسها بان وجودها بالذات اصبح معرضا للخطر . ومن جهة اخرى ، لا يستطيع العرب ان يعرفوا ، بدقة وبصورة اكيدة ، ما هو « الخط الاحمر » الذي سيعتبر اجتيازه تهديدا لوجود الدولة . ولا يستطيع العرب ، او اسرئيل ، ان يصلوا الى يقين بخصوص السؤال ماذا سيكون رد فعل الدول العظمى اذا وجهت اسرائيل ، وهي في وضع حرج ، تحذيرا ذريا من المساس بذلك « الخط الاحمر » ؟ »[٢٥] . وهكذا اراد الكاتب الاسرائيلي ان يعرف العرب ان لدى اسرائيل قدرة نووية عسكرية ، او انها على الاقل قادرة على صنعها بسرعة ، وانها قد حددت خطا جغرافيا احمر لامنها القومي ، لا يعرف اذا كان يقع ضمن الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ ام ضمن الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨ ، يعتبر اجتيازه من جانب الجيوش العربية مبررا لها كي تستخدم الاسلحة الذرية ضدها . وفي الوقت نفسه اراد ان يشكك العرب في نوعية رد الفعل الدولي من جانب الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الاميركية تجاه خطوة اسرائيلية كهذه ، حتى لا يقدموا على محاولة جديدة لتحرير ارض ١٩٦٧ بالقوة العسكرية قد تؤدي بهم الى الوصول « للخط الاحمر » المجهول ( وتلك هي قيمته الكبرى ) ، وهم يتصورون ان الدول العظمى سيكون لها رد فعل مضاد يبطل من فاعلية التهديد الذري الاسرائيلي او يقلل من آثاره .

ولم تقتصر حملة التصعيد الاعلامي للردع النووي على الكتاب والمعلقين الصحفيين ، فضلا عن التصريح المقتضب لرئيس الدولة ، وانما امتدت ايضا الى

الشخصيات العسكرية والسياسية الاسرائيلية الهامة مثل « موشي دايان » ، الـذي وان كان وقتئذ خارج السلطة ، الا ان اقواله في هذه الخصوص تؤخذ بجدية تكسب الشك العربي في القدرة النووية الاسرائيلية مصداقية اكبر ، نظرا لموقعه السابق كوزير للدفاع ورئيس للاركان مطلع بدون شك على اسرار الموضوع ، وقد ادلى « دايان » بدلوه هو الاخر فقال في خطاب بتل ابيب نشرته « يديعوت احرونوت » في ١٣/ ٢/ ٧٦ « ان على اسرائيل ان تؤمن لنفسها خيارا ذريا ، وتنتج بنفسها صواريخ ارض ـ ارض بعيدة المدى » . ونقلت عنه « هآرتس » في ٢٩/ ٢/ ٧٦ قوله « اننا نملك الان امكان انتاج القنبلة الذرية . فنحن دولة صغيرة ، والولايات المتحدة لم تعد دركي العالم ، ويجب ان ندافع عن انفسنا » .

كما نشرت « يديعوت احرونوت » في ١١/ ٣/ ٧٦ ان « دايان » قال في خطاب له امام اعضاء فرقة التجارة الاسرائيلية ـ الاميركية في تل ابيب ان « اسرائيل وصلت الى اقصى حدود القدرة على استيعاب كمية اضافية من الاسلحة التقليدية . ويجب ان نحاول الوصول الى خيار ذري ، حتى يعرف العرب اننا نستطيع ايضا تدميرهم ،اذا نشأ وضع اصبح وجود الدولة عرضة لخطر شديد . . . اننا لا نستطيع ان نطور الى ما لا نهاية اجيالا جديدة من الطائرات ، ونحول البلد باكمله الى مخزن سلاح واحد كبير . ونحن مضطرون الى التشديد على نوعية السلاح لا على كميته . وعلينا التزود بسلاح مدمر ، يخدم كعامل ردع ازاء الدول العربية . واننا لا نستطيع اللحاق بكميات السلاح الضخمة التي تتزود بها الدول العربية ، وعلينا ، من الآن ، السير في طريق آخر » .

وقبل ذلك كانت « هآرتس » قد نشرت في ٢٩/ ٦/ ٧٥ مقالا للبروفسور « شلومو اهرونسون » الاستاذ بالجامعة العبرية بخصوص تصريح الجنرال « غور » المشار اليه آنفا تضمن تصعيدا صريحا لسياسة الردع النووي الاسرائيلي تجاه العرب حيث قال فيه « ان كان ثمة امكان لتهديد العالم العربي باكمله باي سلاح ، فالوسيلة الوحيدة التي تمكن من ذلك هي السلاح الذري » وقال ايضا « ان ايمان العرب » بالانتصار في النهاية « قائم على ان تعبئة مواردهم بدأت الآن ، بينما وصلت اسرائيل تقريبا الى نهاية امكاناتها . ويقوم هذا الاعتقاد على علاقات القوى ، مقاسة بالرجال والسلاح والاموال . والسلاح الذري هو احدى الوسائل التي يمكن ان تشوش الامال العربية ، لان كمية كافية من القنابل الذرية المركبة على وسائل اطلاق

ملائمة ، تستطيع الحاق ضرر كبير بكل العواصم القريبة ، وهدم سد اسوان . وكمية اخرى تستطيع ان تلحق الضرر بمدن اخرى ، وبمنشآت النفط ، وقنابل هيدروجينية تستطيع ابادة اهداف ميدانية ، بما في ذلك تجمعات الفلسطينيين في لبنان . . . ومن الممكن الشك في ان تخاطر النظم العربية بفقدان القاهرة ، ودمشق ، وحمص ، وحلب ، وبنغازي ، وطرابلس ، من اجل ان تبيد اسرائيل » .

## دور الولايات المتحدة في الحملة الرادعة

وفي الوقت نفسه بدأت في الولايات المتحدة الاميركية حملة ، منظمة بذكاء ، تهدف الى تسريب معلومات تفيد بوجود اسلحة ذرية لدى اسرائيل ، لتزيد من مصداقية حملة « الردع » النووي الاعلامي التي تمارسها اسرائيل بنشاط منذ انتهاء حرب ۱۹۷۳ التي هزت اسس الردع العسكري التقليدي الاسرائيلي هزا عنيفا ، اذ ذكر خبيران اميركيان في شؤون الامن ، هما « روبرت برانغر » و « ديل تاهيتنن » ، في دراسة اعداها في تموز ١٩٧٥ ، ان اسرائيل تملك سلاحا ذريا ، وان هناك خشية ان يستخدم سلاح ذري في الشرق الاوسط ، في المستقبل القريب ، وربما حتى في اطار جولة قادمة من المعارك » .

وفي اوائل آب من العام ذاته قال مدير الوكالة الاميركية للاشراف على شؤون التسليح في مقابلة تلفزيونية انه من المحتمل ان تكون اسرائيل قد انتجت ، سرا ، سلاحا ذريا .

وفي الشهر نفسه نشرت صحيفة « بوسطن غلوب » الاميركية ان اسرائيل انتجت اكثر من عشر قنابل ذرية ، وان هذا المخزون يجعلها القوة الذرية السادسة في العالم . واهتمت الصحف الاسرائيلية ان تعيد نشر هذه الانباء كلها دون تعليق .

ونقل الخبيران الاميركيان « روبرت برانغر » و « ديل تاهيتنن » شكوكهما ومخاوفهما من احتمال استخدام اسرائيل للاسلحة الذرية في الحرب الخامسة حال وقوعها الى اسماع العرب ضمن بحث قدماه الى الندوة الدولية لحرب تشرين ۱۹۷۳ التي عقدت في جامعة القاهرة عام ١٩٧٥ بعنوان « التركة النووية لحرب تشرين » قالا فيه « ان حرب تشرين وعواقبها قد زادت من الاخطار النووية المحتملة في الجولة الخامسة » وان كلا من اسرائيل والدول العربية تسعى في جدية لامتلاك القدرة

النووية ، وتحت هذه الظروف قد تستخدم الاسلحة النووية او غيرها من الاسلحة غير التقليدية ، لمواجهة تهديدات فعلية او وهمية للبقاء الوطني ، دون اصغاء لاصوات التعقل في الداخل والخارج ، « وقد تشن الحرب الوقائية من جانب اسرائيل او الدول العربية ، عندما تتوقع اجهزة المخابرات ان الخصم سيبدأ القتال تاركا فرصة محدودة لصده بالاسلحة التقليدية مما يتطلب ضربة مسبقة لمنع او اضعاف الهجوم المنتظر . . . ومن المؤكد ان الضربة النووية المسبقة هي اخطر استخدام للاسلحة غير التقليدية في منطقة الشرق الاوسط ولها انعكاساتها المدمرة على المنطقة والعالم بأسره . ولسوء الحظ فان الضربة المسبقة والمفاجئة امران مألوفان تماما في الصراع العربي ـ الاسرائيلي » .

وتوالت بعد ذلك في العام ١٩٧٧ عملية تسريب انباء سرقة اسرائيل لشحنة يورانيوم كانت تحملها سفينة المانية . وسرقت شحنات اخرى من داخل الولايات المتحدة . ونشر تقرير سري اوروبي اعدته بعثة اوروبية زارت اسرائيل في شباط ١٩٧٧ ، تمثل « جمعية اتحاد اوروبا الغربية » المختصة بشؤون الدفاع والتكنولوجيا والابحاث العلمية وتضم نوابا من ٧ دول اوروبية ، تضمن معلومات تفيد امتلاك اسرائيل ١٥ او ٢٠ قنبلة ذرية ، وانها كانت مستعدة لاستخدام السلاح النووي في حرب ١٩٧٣ لولا ممارسة ضغوط دولية عليها .

وهكذا يتضح لنا ان سيناريو « الردع النووي الاعلامي » الخاص باحتمال استخدام اسرائيل للاسلحة الذرية في الحرب الخامسة ، كان منفذا بطريقة ذكية وبتوزيع جيد للادوار ، وانه استهدف الارادة الاستراتيجية العربية في هذه المرحلة الحساسة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي حتى يحرمها من خيار الحرب الخامسة في مواجهة التصلب الاسرائيلي المتزايد ، ويجبرها على قبول خيار واحد فقط وهو قبول التسوية السلمية وفقا للشروط والمصالح الاسرائيلية بصورة رئيسية ، وضمن اوضاع يختل فيها ميزان القوى العسكرية بين الطرفين تحت مظلة الردع النووي الاسرائيلي .

### ● اسباب عدم اعلان اسرائيل عن امتلاكها اسلحة نووية :

ورغم كل الميزات الاستراتيجية التي يحققها امتلاك الاسلحة النووية لدى الطرف الذي يمتلكها في مواجهة خصم لا يمتلكها ، خاصة على مستوى الردع ، فان اسرائيل ما زالت حتى الآن تنفي رسميا وجود اسلحة نووية لديها ، وان كانت تؤكد

ان لديها القدرة على صنع هذه الاسلحة في وقت قصير اذا ما دعت الضرورة الى ذلك ، وهي ضرورة قد تظهر « على ضوء التغيرات التي تطرأ على سياسات كل من مصر وسوريا والاردن والاتحاد السوفيتي في المستقبل » وذلك كما صرح رئيس الدولة الصهيونية « كتسير » في ٢/ ١٢/ ٧٤ للتخفيف من آثار تأكيده على توافر قدرة لدى اسرائيل على انتاج الاسلحة النووية في بداية تصريحه المشهور في اليوم المذكور .

وفي ١٤/ ٣/ ٧٦ قال « اسحق رابين » ، رئيس وزراء اسرائيل وقتئذ ، في الاجتماع الاسبوعي للحكومة ردا على سؤال الوزير « اسحق رفائيل » بخصوص تصريحات دايان حول ضرورة امتلاك اسرائيل لقنبلة ذرية « ليست اسرائيل دولة ذرية ، ولن تكون الدولة الاولى التي تدخل سلاحا من هذا النوع الى منطقة الشرق الاوسط » واضاف قائلا « ان هذه فرصة مناسبة للايضاح ، بصورة بينة وقاطعة ، انه لم يطرأ اي تغيير على سياسة اسرائيل ازاء هذا الموضوع » .

اما « مناحيم بيغن » فقد تناول الموضوع بطريقته الخاصة ، فلم ينف بوضوح امتلاك اسرائيل للقنبلة الذرية وانما نفى لجوءها الى التهديد بالقنابل الذرية ، وذلك في معرض رده على تصريح للرئيس السادات كان قد قال فيه ان لديه معلومات محددة عن ان اسرائيل تمتلك قنبلة ذرية ، واذا استخدمتها فان مليون مصري سيموتون وان خطته هي قتل مليون اسرائيلي بالمقابل ، اذ قال « بيغن » « ان اسرائيل لا تهدد احدا بقنابل ذرية ، واكثر من ذلك ، ان اسرائيل لا تهدد احدا باسلحة تقليدية . . . وعلينا الا نضيع وقتنا في تقديرات قاسية بالنسبة لعدد القتلى الذي نستطيع انزاله في الجانبين » . ولكن يبقى التساؤل الكبير حول اسباب عدم اعلان اسرائيل رسميا عن امتلاكها اسلحة نووية فعلية ، رغم اهمية مثل هذا الاعلان في ممارسة سياسة الردع النووي تجاه الدول العربية ، خاصة بعد ان اهتزت مصداقية الردع التقليدي الاسرائيلي كثيرا نتيجة لحرب « يوم الغفران » عام ١٩٧٣ ؟

يقول الكاتب الاسرائيلي « موشيه كرمل » في مقال نشرته « يديعوت احرونوت » في ١٧/ ٣/ ٧٦ ، وذلك ضمن ما يمكن ان نعتبره ردا جزئيا على التساؤل المذكور ، انه « من المحتم على اسرائيل ان تطور تكنولوجيات حربية جديدة ، بحسب متطلبات امنها ، ولكنها ستكون مخطئة اذا شجعت على استعجال هذه العملية في المنطقة » واضاف منتقدا تصريحات « دايان » حول ضرورة امتلاك اسرائيل لاسلحة نووية « ان التصريحات غير المخولة ، قد تجلب الضرر . فالعالم

يخشى الحروب الشاملة بسبب النزاعات المحلية ، ويحتمل ان ينشأ استياء عالمي كبير من احتمال ادخال سباق التسلح الذري الى منطقة الشرق الاوسط . ومن ناحية اخرى ، يحتمل ان تحث تصريحات كهذه الدول العربية على الاسراع في اقامة افران ذرية خاصة بها ، والسعي للحصول على سلاح ذري ، سواء من انتاجها ، او من انتاج الآخرين » . وفي الاتجاه نفسه كتب « شلوم اهرنسون » ضمن دراسة له عن اسرائيل والسلاح الذري نشرتها « هآرتس » على حلقات في اواخر اذار ( مارس ) ١٩٧٦ فقال « ان مذهبا ذريا اسرائيليا صريحا قد يزيد في حدة فقدان التوازن النفسي في المنطقة ، وذلك دون ان تحصل اسرائيل ، مقابل هذه الزيادة في الحدة ، على انفراج في وضعها الامني ، الذي لا يقبع الآن - بسبب موازين القوى التقليدية - تحت تهديد الابادة . ومن ناحية اخرى ، يبدو ان مذهبا كهذا سيؤدي ، بالتأكيد ، الى نشاط عربي عاجل لامتلاك ذلك السلاح ، الذي بامكانه ابادة اسرائيل بضربة واحدة » . وفي مقال آخر للكاتب نفسه نشرته صحيفة « عال همشمار » في ٩/ ٤/ ٧٦ قال « ان النظرة لدينا بخصوص القنبلة ، تذكر بالمحظورات التي كانت قائمة في شؤ ون الامن ، منذ قيام الدولة وحتى حرب يوم الغفران ، عندما اتضح ان الاحترام الزائد والواثق ازاء ما يجري في الجيش الاسرائيلي ، مما سبب فقدان الرقابة الجماهيرية ، قد تمخض عن فضائح - وها نحن اليوم نقف على حافة خطأ مماثل . لقد جرى تعويدنا ، خلال كل السنوات الاخيرة ، على سماع التلميحات ، من افواه الساسة الاسرائيليين ، بأن اسرائيل تمتلك خيارا ذريا ، بارد ، وساخن . لا يوجد ، ويوجد . واستدعت اقوال رئيس الدولة ، الاستاذ افرايم كتسير ، عن قدرة اسرائيل الذرية ، عناوين رئيسية في الصحافة العالمية ، ثم خفت الموضوع ، وربما فرك عدد من الساسة الاسرائيليين اكفهم رضى ، لاننا نجحنا مرة اخرى في بلبلة العالم ، وابقائه شاكا ومتسائلا » . نعم الشك والتساؤل هو ما تهدف اليه الاستراتيجية السياسية الاسرائيلية من وراء تأكيدها على امتلاك قدرة علمية وتقنية نووية دون الافصاح صراحة عن امتلاك اسلحة ذرية في الوقت ذاته ، وهو خط استراتيجي ثابت في السياسة الاسرائيلية منذ فترة طويلة ترجع الى ما قبل حرب ٦٧ ، كما سبق ان اوضحنا .

وكان من الطبيعي بعد تحقيق الجيش الاسرائيلي انتصارا خاطفا مذهلا في حرب ٦٧ ان تأكدت لدى مخططي نظرية الامن الاسرائيلية فاعلية مبدأ « الردع » المستند

الى الاسلحة التقليدية واكتسبت مصداقية كبيرة لدى قسم كبير من الساسة العرب ، بل والرأي العام العربي والدولي الى حد كبير ايضا ، ومن ثم خفتت سياسة « الردع من خلال الشك » في توافر قدرة نووية لدى اسرائيل خلال السنوات الفاصلة بين حربي ٦٧ و ٧٣ . ولكن ذلك لم يمنع اسرائيل من ممارسة سياسة التهديد بالقدرة على صنع الاسلحة النووية تجاه الولايات المتحدة الاميركية من اجل الحصول على مزيد من الاسلحة التقليدية المتطورة ، خاصة في مجال الطيران بعد ان توقفت فرنسا عن الاستمرار في تزويدها بطائرات « الميراج » في ٢/ ٦/ ٦٧ عشية حرب ٦٧ ( تنفيذا لقرار الجنرال « ديغول » بحظر تزويد دول الشرق الاوسط المشتركة في الصراع العربي - الاسرائيلي ) .

كما وجدت ( وما زالت تجد حتى الآن ) الولايات المتحدة في هذا التهديد الاسرائيلي مبررا كافيا للاستجابة للمطالب الاسرائيلية المتعلقة بالاسلحة التقليدية المتطورة .

وهكذا يتضح لنا ان عدم اقدام اسرائيل ، حتى الآن ، على خطوة الاعلان الواضح والقاطع عن امتلاكها لقنابل ذرية ، رغم امتلاكها الفعلي لعدد منها يتراوح بين ١١ و٢٢ قنبلة على الارجح . انما يرجع الى عدة اسباب تتبادل التأثير فيما بينها ، ويمكن لنا ان نوجزها في الآتي : إن حساسية المنطقة التي يدور فيها الصراع العربي - الاسرائيلي عالميا ، حيث توجد مصالح استراتيجية حيوية لعدد من القوى الدولية ، وخاصة بين القوتين الاعظم ، تجعل من الاعلان عن وجود اسلحة نووية لدى اي طرف من الاطراف المحلية عملا موجبا لردود فعل لدى الطرف الآخر والقوة الدولية المؤيدة له ، او التي لها مصالح خاصة ليست بالضرورة متوافقة مع مصالح اسرائيل او الولايات المتحدة في المنطقة . وفي الوقت ذاته فان الولايات المتحدة ذاتها ليست صاحبة مصلحة في تبني « اسرائيل مسلحة نوويا بصورة علنية مؤكدة » نظرا لخطورة مثل هذه السياسة على ارتباطاتها او « صداقاتها » العربية التي ستبدو غير متوازنة تماما وبصورة مفضوحة بالقياس لانحيازها التام « لاسرائيل النووية » ، ومن ثم لا تستطيع ان تطالب العرب بالحد من التسلح او بعدم السعي للحصول على قدرة نووية خاصة ، او على الاقل تأمين « مظلة نووية » خارجية لمواجهة الخطر النووي الاسرائيلي المؤكد في هذه الحالة . وقد اشار « شلومو اهرنسون » في دراسته سالفة الذكر التي نشرتها « هآرتس » في آواخر اذار ٧٦ لذلك فقال « ان العرب ادخلوا في حساباتهم ، منذ سنوات ، احتمال امتلاك اسرائيل سلاحا ذريا . واحد الافتراضات

على ذلك ، هو وصول سفينة سوفييتية محملة برؤوس ذرية ، اثناء حرب تشرين الاول ، الى ميناء الاسكندرية وبقاؤها فيه حتى ٢٤ تشرين الاول ( اكتوبر ) الامر الذي دفع الولايات المتحدة ، في ٢٣ من الشهر نفسه ، الى اعلان حالة تأهب ذرية في جميع انحاء العالم » . واوضح الكاتب بعد ذلك بأن وصول السفينة المذكورة كان نوعا من الضمانة الذرية السوفييتية لمصر من اجل تحييد السلاح الذري الاسرائيلي « وبالتالي ، فان وضع الكرملين في المنطقة كضامن ذري لدول عربية ، يمنحه موقع مساومة من الدرجة الاولى » ويستطرد الكاتب موضحا مخاطر الاعلان الصريح عن امتلاك اسرائيل لاسلحة ذرية بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة وبالنسبة لامن اسرائيل ذاتها وميزان القوى بينها وبين العرب فيقول « واكثر من ذلك ، يستطيع العرب ان يورطوا اسرائيل في سباق تسلح تقليدي يدمر اقتصادها ، ويلحق ضررا كبيرا بمكانتها في الولايات المتحدة ، في الوقت الذي يسعون فيه لامتلاك سلاح ذري خاص بهم . وفي اللحظة التي يظهر فيها مثل هذا السلاح لديهم ، سترتدع اسرائيل امام التهديد ، لان المخاطرة التي ستضطر الى المجازفة بها ، تقارب حد الفناء المطلق . وحتى ذلك الوقت ( يقصد وقت تملك العرب لاسلحة ذرية ) يستطيع العرب ، اذا حصلوا على ضمانة ذرية خارجية ، ودعم سياسي كاف ، المجازفة بحروب محدودة ، او تهديد الولايات المتحدة بحروب كهذه ، وبخطر نفطي ، على حين يورطون اسرائيل في سباق تسلح تقليدي وذري معا ، ستجد معه واشنطن ان من الصعب عليها ، اكثر فاكثر ، تمويله ودعمه سياسيا . ويبدو ، اذن ، ان الخيار المعروف ( اي التشكيك في وجود اسلحة ذرية لدى اسرائيل دون اعلان ذلك رسميا بصراحة ) ساهم ويساهم في زيارة حدة المشكلة ، وحدة الجهد السياسي والعسكري العربي ضد اسرائيل في وقت لا يتهددنا خطر ابادة كلية ، ولذلك ليست هناك قيمة للقنبلة في المستقبل كوسيلة ردع ازاء خطر كهذا » .

وقد اشارت مجلة « تايم » في عددها الصادر في ١٢/ ٤/ ٧٦ ، ضمن تقرير خاص بعنوان « كيف حصلت اسرائيل على القنبلة » الى واقعة وصول السفينة السوفييتية التي تحمل رؤوسا نووية الى ميناء الاسكندرية فذكرت انه يبدو ان الاقمار الصناعية السوفييتية قد كشفت عن تجهيز اسرائيل لقنابلها الذرية الـ ١٣ ، التي تقول المجلة انها قد ارسلت الى القواعد الجوية يوم ٨/ ١٠/ ٧٣ ، بدون اجهزة

تفجيرها ، تأهبا لمواجهة الاختراق السوري المحتمل لهضبة الجولان ، ولذلك ابحرت سفينة سوفييتية من ميناء « نيكولاييف » المطل على البحر الاسود يوم ١٣/ ١٠/ ٧٣ وهي تحمل رؤوسا نووية متجهة بها الى « الاسكندرية » ليجري تركيبها على صواريخ « سكود - ب » الموجودة بمصر ( والقادرة على الوصول الى العمق السكاني الاسرائيلي ) ، وحين عبرت السفينة مضيق « البوسفور » بتركيا يوم ١٥/ ١٠ رصدت اجهزة التجسس الاميركية الرؤوس النووية داخلها ، ومن ثم وجهت الحكومة الاميركية تحذيرا الى الحكومة السوفييتية ، وكان ذلك احد عوامل الاستنفار النووي العام الذي اعلنه « نيكسون » في ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣ .

وعلى ضوء كل ما تقدم يتضح لنا ان سياسة « الردع من خلال الشك » التي تمارسها اسرائيل منذ نحو ١٢ عاما على الاقل ، والتي تزايدت حدتها خلال عامي ٧٦ و ٧٧ ، وفي اعقاب حرب ٧٣ عموما ، واتخذت شكلا خطيرا من خلال « سيناريو الردع النووي الاعلامي » ( المنفذ بذكاء وبتوزيع جيد للادوار من جانب الاعلام الاسرائيلي والاميركي والاوروبي الغربي عامة ، دون التورط ، او الاندفاع في اعلان سياسة ردع نووي صريحة وقاطعة الدلالة والمصداقية في الوقت نفسه ) انما هي الاستراتيجية الاكثر ملاءمة لاهداف ومصالح اسرائيل والولايات المتحدة في هذه المرحلة من مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي ، التي تستهدف فيها اسرائيل ، بدعم الولايات المتحدة ، فرض « تسويتها السلمية » على الامة العربية تحت ستارة كثيفة من دخان التهديد النووي غير المباشر وغير الصريح . او ما يمكن ان نسميه تحت غطاء « ردع نووي مراوغ » ، اذ صح التعبير ، يجعل العرب يرتدعون بطريقة غير واعية ، وبدون ان يفكروا او يسعوا الى وسائل واستراتيجية مضادة !

وخلاصة القول ان اسرائيل قد لجأت بالفعل الى الخيار النووي ، من حيث امتلاك الاسلحة النووية باعداد محدودة نسبيا ، لتقاتل بها اذا ما شعرت انها تقف في الخندق الاخير ، الا انها لم تعلن ذلك صراحة ، وما زالت تمارس الردع عن طريق الشك الذي تراه ضروريا لخدمة اهدافها الاستراتيجية الراهنة . وهذا ما يحتم على الدول العربية ان تسير بخطوات جادة فعالة على طريق توفير القدرات العلمية والتقنية اللازمة لانتاج الاسلحة النووية حتى لا تجازف بتحمل مخاطر اي مغامرة اسرائيلية في هذا الصدد ، او تسمح بخلق وضع يجمد الصراع العربي - الاسرائيلي في موقع غير ملائم للغاية يفرضه ردع نووي من جانب واحد لفترة طويلة .

## ● الحواشي

* تتألف نواة اليورانيوم ٢٣٥ من ٩٢ بروتون ( وهو العدد الموجود في جميع نويات انواع اليورانيوم الاخرى ) و١٤٣ نيترون ، وهوالنوع الوحيد من اليورانيوم القابل للانشطار . اما اليورانيوم ٢٣٨ فتتألف نواته من ٩٢ بروتون و١٤٦ نيترون .

* يشكل اللهب وامواج الضغط حوالى ٥٠٪ من طاقة الانفجار والاشعاع الحراري ٣٥٪ والغبار الذري المشع ١٥٪ .

(١) ـ صحيفة **المحرر** اللبنانية في ٣/ ١٢/ ١٩٧٤ .

(٢) ـ جابر ، فؤاد ، **الاسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل** ، بيروت ، م . د . ف . ، ١٩٧١ ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) ـ **المرجع السابق** ، ص ٩١ .

(٤) ـ مصطفى ، حسن ، **اسرائيل والقنبلة الذرية** ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ ، ص ٥٣ .

(٥) ـ جابر ، فؤاد ، **المرجع السابق** ، ص ٩٩ .

(٦) ـ تقرير « **المسح الاستراتيجي** ، ١٩٧٢ » ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ترجمة بيار عقل ، بيروت ، المؤسسة العربية ، ص ١٥٥ .

(٧) ـ **المرجع السابق** ، ص ١٦٠ .

(٨) ـ جابر ، فؤاد ، **المرجع السابق** ، ص ٣٤ ، ٤١ .

(٩) ـ مروة ، يوسف ، **الابحاث الذرية الاسرائيلية** ، بيروت ، مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٦٩ ، ص ١٠ .

(١٠) ـ **المرجع السابق** ، ص ٦٣ .

(١١) ـ **المرجع السابق** ، ص ٦٢ .

(١٢) ـ « تقرير المسح الاستراتيجي عام ١٩٧٢ » ، **المرجع السابق** ، ص ١٥٦ .

(١٣) ـ مروة ، يوسف **المرجع السابق** ، ص ٦٣ .

(١٤) ـ **المرجع السابق** ، ص ٦٤ .

(١٥) ـ نشرة « ر . ا . ا » ، العدد ٦٩٧ ، ٤/ ١٢/ ١٩٧٤ ، ص٦٥ .

(١٦) ـ **الاهرام** ، القاهرة ، عدد ٢٤/ ١١/ ١٩٧٣ .

(١٧) ـ مروة ، يوسف ، **المرجع السابق** ، ص ٦٦ .

(١٨) ـ مروة ، يوسف ، **اخطار التقدم العلمي في اسرائيل** ، بيروت ، مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٦٧ ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

(١٩) ـ بوفر ، اندريه ، **مدخل الى الاستراتيجية** ، ترجمة اكرم ديري والمقدم الهيثم الايوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٠ ، ص ١١٠ .

(٢٠) ـ صحيفة **المحرر** اللبنانية في ٣/ ١٢/ ١٩٧٤ .

(٢١) ـ آلون ، ييغال ، **انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي** ، ترجمة عثمان سعيد ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٧١ ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢٢) ـ جابر ، فؤاد ، **المرجع السابق** ، ص ١٤٨ .

(٢٣) ـ **المرجع السابق** ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٢٤) ـ آلون ، ييغال ، **المرجع السابق** ، ص ١٨١ .

(٢٥) ـ معظم فقرات الصحف الاسرائيلية مأخوذة عن نشرة م . د . ف عدد ١ و ١٦/ ٤/ ١٩٧٦ .

٧

# حرب الايام الثمانية في جنوبي لبنان*

عقب عملية « كمال عدوان » التي جرت على طريق « حيفا - تل ابيب » يوم السبت ١١ - ٣ - ١٩٧٨ ، صرح وزير الدفاع الاسرائيلي « وايزمان » ، اثر عودته من الولايات المتحدة الاميركية على وجه السرعة ، قائلا « ان عملية الامس قد جسدت خطر وجود منطقة عربية معادية قريبة من مراكز السكان في اسرائيل »[١] .

وكان « مناحم بيغن » ، رئيس الحكومة ، قد عقد اجتماعا مساء يوم السبت المذكور ، بعد ساعات قليلة من نجاح العملية الفدائية ، حضره عدد من الوزراء تقرر فيه القيام بعملية انتقامية ، واصدر اوامره بذلك الى رئيس الاركان الجنرال « غور » . واثر عودة « وايزمن » عقدت اللجنة الوزارية للشؤون الامنية اجتماعا اخر يوم الاحد ١٢ - ٣ - ٧٨ لبحث تفاصيل الخطة التي وضعها رئيس الاركان ( وذلك وفقا لما ذكرته فيما بعد صحيفة هآرتس يوم ٢٩ - ٣ - ٧٨ ) ،[٢] ثم عقدت الحكومة اجتماعا يوم الاثنين ١٣ - ٣ - ٧٨ بحثت فيه اهداف وحجم العملية الجاري الاعداد لها ضد جنوب لبنان . وبعد ظهر يوم الثلاثاء ١٤ - ٣ - عقدت اللجنة الوزارية المشار اليها اجتماعا اخيرا لدراسة تفاصيل الخطة ، وتقرر خلالها اصدار التعليمات النهائية بالتنفيذ بعد بضع ساعات .

وطوال هذه الايام الثلاثة كانت اجهزة الاعلام الاسرائيلية تعد الرأي العام محليا وعالميا للعملية الانتقامية المزعومة ، التي لم تكن في الواقع سوى غطاء دعائي لهجوم كبير على جنوب لبنان ، له اهداف تتعدى مجرد الرد على عملية فدائية ، وجرى

* نشرت في شؤون فلسطينية عدد حزيران ( يونيو ) ١٩٧٨ وقد اضيفت اليها اضافة حديثة تتعلق بتقرير اسرائيلي نشر في ٩/ ٥/ ٧٩ حول الهجوم موضوع الدراسة تضمن نقداً ومعلومات تؤكد بعض الاستنتاجات التي تضمنتها الدراسة .

التخطيط له منذ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٧ على وجه التقريب .

وقد تجلت هذه النوايا العدوانية في عمليات القصف المدفعي والجوي الاسرائيلي واسعة النطاق ، التي جرت يومي ٨ و ١١ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٧ لمدينة وقضاء صور ، ثم في القصف المماثل الذي تكرر في ١٧ - ٢ - ٧٨ في قرى منطقتي « صور » و « بنت جبيل » وفي مدينة « النبطية » ، والذي صحبته دوريات بحرية للزوارق الاسرائيلية في المياه الاقليمية اللبنانية قرب « صور » و « صيدا » .[٣]

## الاطار الاستراتيجي العام للعملية الاسرائيلية :

وقد كتب « يعقوب ارز » في صحيفة معاريف يوم ١٥ - ٣ - ٧٨ ، اي عند بدء تنفيذ العملية ، يقول « ان لبنان ، هو الدولة الوحيدة التي يغير منها المخربون لمهاجمة اسرائيل . فسوريا والاردن ومصر ، تكبح عمليات الارهاب . ولكن الحدود مع لبنان مستباحة ، ومعاقل المخربين هناك تمكن من الاعداد الطويل للعملية ، وامكانية الانطلاق منها ، دون انكشاف امرهم وتعرضهم للاصابة »[٤] .

ويوضح قول الكاتب الصهيوني المذكور حقيقة الاطار الاستراتيجي العام بالمنطقة العربية الذي جرت ، وتجري فيه ، العمليات العسكرية الاسرائيلية الواسعة النطاق ضد قوى الثورة الفلسطينية . الا وهو الغياب العملي ، شبه الكامل ، لشعار قومية الصراع ضد الكيان الصهيوني وتوسعاته المستمرة ، خاصة في هذه المرحلة التي اعقبت زيارة « السادات » للقدس وما تلاها من مفاوضات مباشرة بين مصر واسرائيل . ومن ثم سيطرة عملية لمفهوم « الامن القطري » الضيق الافق المحدود الفاعلية ، الذي يضحي فيه بالمصالح الاستراتيجية الحقيقية للامة العربية ، مقابل مصالح تكتيكية قصيرة الاجل للدولة العربية المطبقة له .

ولقد راهنت اسرائيل دائما على هذا التناقض القائم في موقف العرب تجاهها منذ حرب ١٩٤٨ . اي التناقض بين الامن القومي والامن القطري . بين المصلحة القومية العامة ، والمصالح القطرية الخاصة . بين النظرة الشاملة بعيدة المدى للصراع العربي - الاسرائيلي ، والنظرة الجزئية قصيرة الاجل لمجراه ونتائجه . وما تخلقه من اوهام في مجال تجنب مخاطره والعيش في « امان » و « رخاء » في ظله ! ولذلك تمكنت من الانفراد بكل جبهة عربية على حدة خلال حروب ١٩٤٨ و

١٩٥٦ و١٩٦٧ ، ثم خلال حرب الاستنزاف المصرية عامي ٦٩ - ٧٠ ، ثم اثناء المرحلة الاخيرة من حرب ١٩٧٣ ، والمراحل التي تلتها .

وانطلاقا من هذا الواقع العملي ، الذي حكم اسلوب التصدي العربي للمشروع الصهيوني في فلسطين والارض العربية الاخرى المحتلة بعد حرب ٦٧ ، مارست اسرائيل مرارا وتكرارا اسلوب الردع غير المباشر ضد الثورة الفلسطينية . اي الردع الموجه ضد الدول العربية المحيطة بالارض المحتلة ، لدفعها الى « كبح » عمليات المقاومة الفلسطينية المنطلقة من اراضيها ، والامتناع عن دعم نشاطات الثورة في الداخل ايضا . خاصة بعد ان ادركت اسرائيل ، من واقع خبراتها السابقة في مجال عمليات الردع المباشرة ضد الثورة الفلسطينية ، ابتداء من معركة « الكرامة » عام ٦٨ حتى قصف المخيمات والقرى في جنوب لبنان عام ٧٧ ، ان « الردع المباشر » ليس له اثر فعال على قيادة الثورة الفلسطينية ، بحكم ضخامة هدفها ، وقصور اي حلول تسوية سلمية معروضة في ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي عن تلبية اي حد ادنى من اهداف الثورة ، وعدم وجود اي « مصالح قطرية » فلسطينية يستهدفها هذا الردع .

## اهداف الهجوم على الجنوب :

ونتيجة للردع غير المباشر الذي مارسته اسرائيل . خاصة منذ حرب ٦٧ ، والذي كان من ابرز نتائجه احداث ايلول ( سبتمبر ) ١٩٧٠ في الاردن ، واتفاقيات الفصل بين القوات عقب حرب ٧٣ . انحصر الوجود الرئيسي لنشاطات الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان ، واخذت القيادة الاسرائيلية تخطط وتنفذ بنشاط متزايد ، منذ عام ١٩٧٤ وحتى الان ، عن طريق الردع المباشر وغير المباشر ، من اجل ايقاف الجبهة العربية الوحيدة المفتوحة عمليا ضدها ، وهي جبهة الثورة الفلسطينية المتمركزة اساسا في جنوب لبنان . وعندما ايقنت ان كافة عمليات الردع المباشر ، مثل الاغارات وعمليات القصف المدفعي والجوي والبحري للمخيمات والقرى في الجنوب ، وكافة عمليات الردع غير المباشر التي ادت الى الحرب الاهلية في لبنان ، لم تحقق هدفها المذكور ، وضعت خطة هجوم شامل على الجنوب بهدف توجيه ضربة عسكرية ضخمة لقوى الثورة الفلسطينية . وهو ما اشار اليه الكاتب الاسرائيلي « يعقوب ارز » في مقاله المشار اليه آنفا حيث قال « واثبتت الظروف في

الماضي ، ان « المخربين » ينجحون في تطوير اساليب قتال ضد اسرائيل ، اخذا بالاعتبار الاعمال الوقائية التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي . فبعد ان ادرك « المخربون » ان وحدات الجيش الاسرائيلي تعزز الكمائن القريبة من محاور الحدود ، انسحبوا الى مواقع ابعد في المؤخرة ، واخذوا يطلقون صواريخ الكاتيوشا من هناك ، باتجاه المستوطنات الاسرائيلية . وبعد ان قام الجيش الاسرائيلي بعمليات رد ، حاول المخربون التسلل الى اراضي اسرائيل ، والعمل هناك . وعندما اقيم الجدار الالكتروني ، واثبت فعاليته اعتمد المخربون وسائل اخرى . فقد مارسوا مجددا اطلاق القذائف من مواقع خلفية ، والتسلل الى اسرائيل عن طريق البحر . واليوم ، وبعد مذبحة مساء السبت الماضي ، لم يعد هناك شك لدى المسؤولين عن الامن ، في ان الضغط المكثف على المخربين ، وحده يستطيع شل نشاطهم ، واجبارهم على تركيز جهودهم في مجال الدفاع »(٥) .

وتناول رئيس الاركان الاسرائيلي ، الجنرال « مردخاي غور » ، الهدف السياسي لعملية الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان في حديث اذاعي يوم ٣١ - ٣ - ٧٨ فقال ان « القصد من هذه العملية هو تحقيق هدف سياسي واحد ، وهو تغيير الوضع في جنوب لبنان ، تغييره الى ما هو احسن بالطبع ، والتوصل الى انهاء نشاط « المخربين » في لبنان كله ، وعلى الاخص من جنوب لبنان . وباستمرار ، كان تحقيق هذا الهدف عسير المنال ، على امتداد السنين . وفي السابق ، كانت في لبنان حكومات شرعية وقوية ، اما الان فان لبنان في حرب اهلية لم تنته بعد ، وحكومته الشرعية بدون قوة تقريبا . . . وان التوصل الى تسوية سياسية في وضع متخبط كهذا ، تتداخل فيه قوات وعناصر عديدة ، ليس بالامر السهل »(٦) .

وحول الهدف السياسي للعملية ، ومحاولة دفع سوريا الى تسوية تمنع نشاط الثورة الفلسطينية ، كتب المعلق العسكري الاسرائيلي « زئيف شيف » في « هآرتس » يوم ٣١ - ٣ - ٧٨ فقال « اذا اخذنا تصريحات مخططي « عملية الليطاني » في الحكومة والاركان العامة على عواهنها ، نجد ان المخططين قد افترضوا ان تدفع هذه العملية السوريين وتقودهم الى تسوية مع اسرائيل في مسألة المخربين في جنوبي لبنان . ولربما بدا ذلك سخيفا ، الا انه ايضاح سمع اكثر من مرة عندما كان الحديث يتناول احد الأهداف الرئيسية للعملية : تغيير الوضع في جنوبي لبنان . فاسرائيل اعتقدت اذن ، انه ليس في وسعها ان تفعل هذا بنفسها وانها

بحاجة الى شركاء . ويتضح انه كان من المفروض ان يكون السوريون هم الشركاء وليس الامم المتحدة »[٧] .

وتنفيذا لهذا الهدف حرصت القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية منذ اليوم الاول للعملية على توضيح محدودية الهدف الجغرافي للهجوم ، وذلك ضمن نطاق ما عرف « بالخط الاحمر » ، وهو نهر « الليطاني » والمناطق الواقعة الى الشمال منه ، وتوضيح الهدف العسكري بانه يستهدف قوات الثورة الفلسطينية فحسب دون غيرها من القوات العربية المتواجدة شمال الخط الاحمر ، فقال « وايزمن » في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٥ ـ ٣ ـ ٧٨ « من جانبنا ، سواء اثناء العملية او في البيانات التي اصدرناها ، حاولنا ، واعتقد اننا نجحنا في افهام السوريين باننا نقوم بعملية محدودة . . . وانا آمل انهم فهموا اننا نقوم بعملية محدودة في تلك المنطقة . وقد قلنا ذلك في بياناتنا بكلمات واضحة بسيطة ، باننا سنبقى مقيدين في عملنا في تلك المنطقة . وآمل ان السوريين قد فهموا الامر ، وسيفهمونه »[٨] .

ومن الواضح ان الرهان الاسرائيلي المتعلق بمحاولة ممارسة اسلوب الردع غير المباشر ضد الثورة الفلسطينية ، انما قام على اساس محاولة استغلال الوضع العربي العام الناتج عن « المبادرة السلمية » للرئيس المصري ، والذي اصبحت سوريا بمقتضاه عملياً هي دولة المواجهة العربية الوحيدة ضد اسرائيل ، وما يترتب على ذلك من اختلال ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي فعليا خلال هذه المرحلة الحرجة . ومن ثم فان الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان لم يكن في الواقع يستهدف فقط الردع المباشر وغير المباشر للثورة الفلسطينية ، وانما كان يستهدف ايضا اجهاض الجهود العربية الهادفة الى اعادة خلق توازن استراتيجي جديد ضد اسرائيل في اعقاب خروج مصر من ساحة المواجهة ، وذلك اما عن طريق دفع سوريا للقيام بردع الثورة الفلسطينية عن القيام بنشاطات عسكرية من جنوب لبنان ، الامر الذي يؤدي عمليا الى اجهاض الجهود العربية المذكورة . واما عن طريق استدراجها لمعركة مواجهة عسكرية ، ضمن ظروف غير ملائمة عربيا ، وقبل ان تترجم مقررات قمة الصمود والتصدي لتنفيذ عملي فعال ، ومن ثم تنجح عملية جنوب لبنان في ان تكون مقدمة لتوجيه ضربة مضادة مسبقة للجبهة العربية الوحيدة ، التي ما زالت تحمل امكانية الصراع المسلح مع اسرائيل في الظروف العربية الراهنة ، فضلا عن جبهة الثورة الفلسطينية .

وبالاضافة الى هذين الهدفين الرئيسيين فقد كان للعملية الاسرائيلية في جنوب لبنان عدة اهداف اخرى يمكن لنا ان نوجزها في النقاط التالية :

١ ـ اعادة تأكيد قوة الردع الاسرائيلية وتجسيد مصداقيتها في عمل عسكري كبير في مظهره، محدود المخاطر محلياً ودوليا في الوقت ذاته، ولا يكلف الجيش الاسرائيلي خسائر مادية وبشرية محسوسة . وذلك بعد ان كانت هذه القوة قد اهتزت بشدة نتيجة حرب ١٩٧٣ . ومن ثم يكون للعملية اثرها غير المباشر على الحسابات الاستراتيجية للدول العربية ، سواء منها الرافضة لمنهج التسوية السلمية المطروحة ، او تلك المتمشية معه بدرجات مختلفة من الوضوح في المواقف . وبذلك يتأكد لها عمليا مدى فاعلية القوى العسكرية الاسرائيلية الجديدة ، التي اعادت الولايات المتحدة الاميركية بناءها وطورتها كما وكيفا بصورة ضخمة عقب حرب « يوم الغفران » . وهو الامر الذي اشار اليه الجنرال « غور » في حديث له مع مراسل مجلة « نيوزويك » حيث قال « ان انجازي الهام الثاني يتمثل في اعادة تسليح القوات الاسرائيلية الى درجة ان معظم العرب يدركون حاليا ان مخاطر البدء بحرب تفوق الامال في نتائج تكون لصالحهم »(٩) .

٢ ـ رفع معنويات الاسرائيليين التي زعزعها « تقصير يوم الغفران » ، واضعاف معنويات الامة العربية في الوقت ذاته ، بهدف ازالة الاثار المعنوية الايجابية لحرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ، تمهيدا لفرض التسوية السلمية الاستسلامية عليها .

٣ ـ اقناع القوى الدولية التي تخشى ان يؤدي تصلب « بيغن » وحكومة « ليكود » المتطرفة يمينا ، الى اجهاض كل امل في تسوية سلمية لمشكلة « الشرق الاوسط » ، بأن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة ، وانهم يتراجعون سياسيا ازاءها ، متى تيقنوا من جدية الاستخدام الاسرائيلي لها . ومن ثم تزداد قدرة المناورة السياسية الاسرائيلية في مجال شروط التسوية السلمية ، التي تختلف معها فيها بصورة جزئية الولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول الغربية . وقد اشار الى ذلك الهدف الدكتور « امنون كوهين » ، رئيس قسم التاريخ الاسلامي في الجامعة العبرية ، في حديث له نشرته « دافار » في ١٧ ـ ٣ ـ ٧٨ قال فيه « من ناحية العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة ، تمنح العملية الاخيرة ورقة مساومة اضافية . فلقد عانت اسرئيل حتى الان من عدم القدرة على تقديم تنازلات في الامور التي تختلف عليها

مع الولايات المتحدة : سيناء والضفة الغربية . وهنا نشأ ، في الحقيقة ، موضوع اخر تختلف عليه واشنطن والقدس . ولكن بين جميع الموضوعات المختلف عليها ، يسهل التوصل الى اتفاق في هذا الموضوع ، اكثر منه بالنسبة الى سيناء والضفة الغربية . ومن هنا فان عملية جنوبي لبنان تمنح اسرائيل مجالا للمناورة مع الادارة الاميركية »[١٠]

كما اكدت تصريحات واقوال اسرائيلية عدة اخرى على حقيقة عدم تدخل الدول العربية عسكريا للتصدي للعملية ، وعدم تأثر المفاوضات مع مصر نتيجة لها ، في مجال اثبات صحة المقولة المذكورة . فقال « موشيه زاك » في صحيفة « معاريف » يوم ١٩ ـ ٣ ـ ٧٨ « ولقد كانت العملية في جنوبي لبنان بمثابة محك لمدى استعداد الدول العربية للتدخل . وهي لم تتدخل تدخلا حقيقيا ، على الرغم من انه لا توجد بعد اتفاقات سلام بيننا وبين لبنان »[١١] .

وفي مؤتمر صحفي تم يوم ١٦ ـ ٣ ـ ٧٨ قال «اسحاق رابين»، رئيس الحكومة السابق « اذا لم تتسع عملية الجيش الاسرائيلي ، خارج نطاق الجنوب اللبناني ، ولم تجر الى توريط قوى اخرى ، فانه يعتقد ان العملية لن تلحق اذى بليغا باحتمالات مواصلة مسار المفاوضات مع مصر . . . انني اعتقد ان مصر لن تغير مواقفها الاساسية ولن تنحرف عن مبادرتها السلمية »[١٢] .

٤ ـ واستهدفت العملية ايضا تهيئة الظروف السياسية والعسكرية والجغرافية اللازمة لتوسع اسرائيل شمالا في الاراضي اللبنانية حتى نهر « الليطاني » ، وفقا لاطماعها التوسعية القديمة المعروفة بالنسبة لهذه المنطقة . ولذلك فهي وان كانت تكرر القول بانها لا تستهدف البقاء الدائم في الجنوب ، الا انها تربط انسحابها الكامل بضرورة ضمان عدم عودة المقاومة الفلسطينية مطلقا الى المنطقة . فقد قال « بيغن » في بيان الحكومة يوم ١٦ ـ ٣ ـ ٧٨ « اننا ننتظر تسوية ، لا تنطوي على استمرار جنوبي لبنان قاعدة لشن الهجمات على دولتنا »[١٣] .

وقال « وايزمن » في مؤتمر صحفي عقد في اليوم نفسه « ان اسرائيل تقر بضعف الحكومة اللبنانية . ولذا فان جيش الدفاع سيبقى في المنطقة ، الى حين قيام قوة اخرى قادرة على منع النشاط « التخريبي » في جنوب لبنان »[١٤] .

٥ ـ واخيرا كان للعملية هدف ثانوي نسبيا ، على المستوى العسكري ، وهو

اختبار قدرات القوة العسكرية الاسرائيلية بعد ان استوعبت الاسلحة والمعدات الاميركية الجديدة ، واستفادت من دروس حرب ٧٣ ، واختبار فاعلية بعض الاسلحة والمعدات الجديدة ، ولكن تبقى فاعلية هذه الاختبارات محدودة نظرا لان طبيعة المواجهة العسكرية مع قوات غير نظامية ، وغير مسلحة باسلحة مماثلة في النوعية الى حد ما من اسلحة القوات الاسرائيلية ، لا تسمح باستخلاص الكثير من الدروس في مجال اختبار القدرات القتالية والاسلحة والمعدات الجديدة .

## عملية « حجر الحكمة » في التطبيق :

اطلقت القيادة العسكرية الاسرائيلية على عمليتها في غزو الجنوب اللبناني الاسم الرمزي « حجر الحكمة » ، وذلك نسبة الى الاصطلاح الفلسفي الذي كان مستخدما في القرون الوسطى باوروبا للدلالة على « جوهر » وهمي مفترض فيه المقدرة على تحويل المعادن الرخيصة الى ذهب او فضة ، وكذلك المقدرة على شفاء كل الامراض واشاعة البهجة في نفوس الناس . والمغزى الواضح من استخدام القيادة الاسرائيلية لهذا الاسم الرمزي ، هو ان العملية المذكورة استهدفت محاولة تحقيق الشفاء للكيان الصهيوني في الارض المحتلة من « داء » الثورة الفلسطينية ، ثورة الشعب صاحب الحق والارض المغتصبة في فلسطين ، التي تعد بمثابة كابوس يقلق مضاجع المستوطنين الصهيونيين المستعمرين الغرباء عن الارض والوطن .

وتنفيذا لخطة العملية ، بما يحقق اهدافها المشار اليها ، حشدت القوة العسكرية الاسرائيلية قوة برية قدرت بنحو ٢٥ ـ ٣٠ الف جندي ، فضلا عن القوتين الجوية والبحرية المساندة ، وهي قوة ضخمة في الكم والنوعية التقنية بالقياس لحجم وتسليح القوات الفلسطينية المواجهة لها ، والتي لم تكن تزيد ، وفقا لاكثر التقديرات مبالغة ، عن ٦ الاف مقاتل .

وضمت القوة البرية المذكورة اللواءين المدرعين ٧ و ١٧ ولواء « جفعاتي » الميكانيكي ، واللواء « غولاني » الميكانيكي ، واللواء المظلي ٣١ الذي استخدم كمشاة ميكانيكية ايضا ، ووحدات من اللواء المظلي ٥٥ محمولة بطائرات هليكوبتر ، ومجموعات من مشاة البحرية والضفادع البشرية ، ووحدات هندسة اقتحام ، فضلا عن عدد لا يقل عن ٧ كتائب مدفعية مختلطة تضم مدافع هاوتزر ( ذاتية الحركة ومقطورة ) وراجمات صواريخ وهاونات ثقيلة .

كما كانت هناك قوة احتياطية اخرى في المؤخرة بالارض المحتلة في الجليل الاعلى ، مؤلفة من نحو ٢ ـ ٣ الوية مدرعة وميكانيكية اخرى ، لتكون بمثابة احتياطي مباشر لمواجهة احتمال تدخل القوات السورية في جنوب لبنان في القتال . اي ان اجمالي القوة الاسرائيلية المحتشدة للعملية بلغ نحو ٨ الوية مدرعة وميكانيكية ، فضلا عن الوحدات المعاونة الاخرى . ولما كان اللواء الاسرائيلي يتألف من نحو ٣٥٠٠ جندي ، فان تقدير القوة الاسرائيلية بنحو ٢٥ ـ ٣٠ الف جندي يكون تقديرا منطقيا للغاية ، بل ربما كان اقل من الحقيقة بعض الشيء ، لانه لا يترك مكانا تقريبا لعدد الوحدات المعاونة والوحدات الادارية المختلفة .

ومن الواضح ان القيادة الاسرائيلية قد اختارت لتنفيذ عملية « حجر الحكمة » العديد من التشكيلات القتالية ذات الكفاءة القتالية العالية ، والسجل التاريخي الحافل بالخبرات والمآثر ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، فاللواء المدرع السابع هو اقدم واشهر الالوية في سلاح المدرعات الاسرائيلية ، فقد تشكلت نواته الاولى اثناء حرب ١٩٤٨ وشارك في بعض معاركها ، ثم قام بدور رئيسي في حرب ١٩٥٦ حيث التف حول « ابو عجيلة » وتقدم نحو قناة السويس على المحور الاوسط . وفي حرب ١٩٦٧ لعب دورا بارزا على جبهة سيناء مرة اخرى ، حيث حقق الخرق الرئيسي في « خان يونس » و « رفح » ثم « العريش » ضمن مجموعة الجنرال « تال » ، وكان بقيادة « غونين » وقتئذ . وفي حرب ١٩٧٣ خاض معركة دفاعية قاسية حول « القنيطرة » في « الجولان » . واللواء المدرع ١٧ لعب دورا هاما هو الاخر في حرب ٧٣ على جبهة الجولان ، حيث شارك في الهجوم المضاد ، الذي قامت به مجموعة الجنرال « دان لانر » في القطاع الجنوبي من الهضبة السورية . ولواء « جفعاتي » الميكانيكي ، له شهرته العريقة في الجيش الاسرائيلي ، اذ انه احد الوية « الهاجاناه » الستة الاولى ، التي شكلت في شباط ( فبراير ) ١٩٤٨ ، ثم شارك في العديد من معاركها ، خاصة في الجبهة الجنوبية ، كما ساهم في كافة الحروب التالية . ولواء « غولاني »هو ايضا احد الوية « الهاجاناه » ، وقد شارك في حرب ١٩٤٨ ، وكان له دور هام على جبهة « الجولان » في حربي ٦٧ و ٧٣ . وفي الوقت نفسه استخدام لواء المظليين ٣١ كمشاة ميكانيكية يرجع الى رغبة القيادة الاسرائيلية في الافادة من قدرات المظليين القتالية العالية كجنود صدام واقتحام في المساعدة على انجاز مهام الخرق في حالة وجود مقاومة في مواقع دفاعية ثابتة ، وفي مهام التطهير ، خاصة في

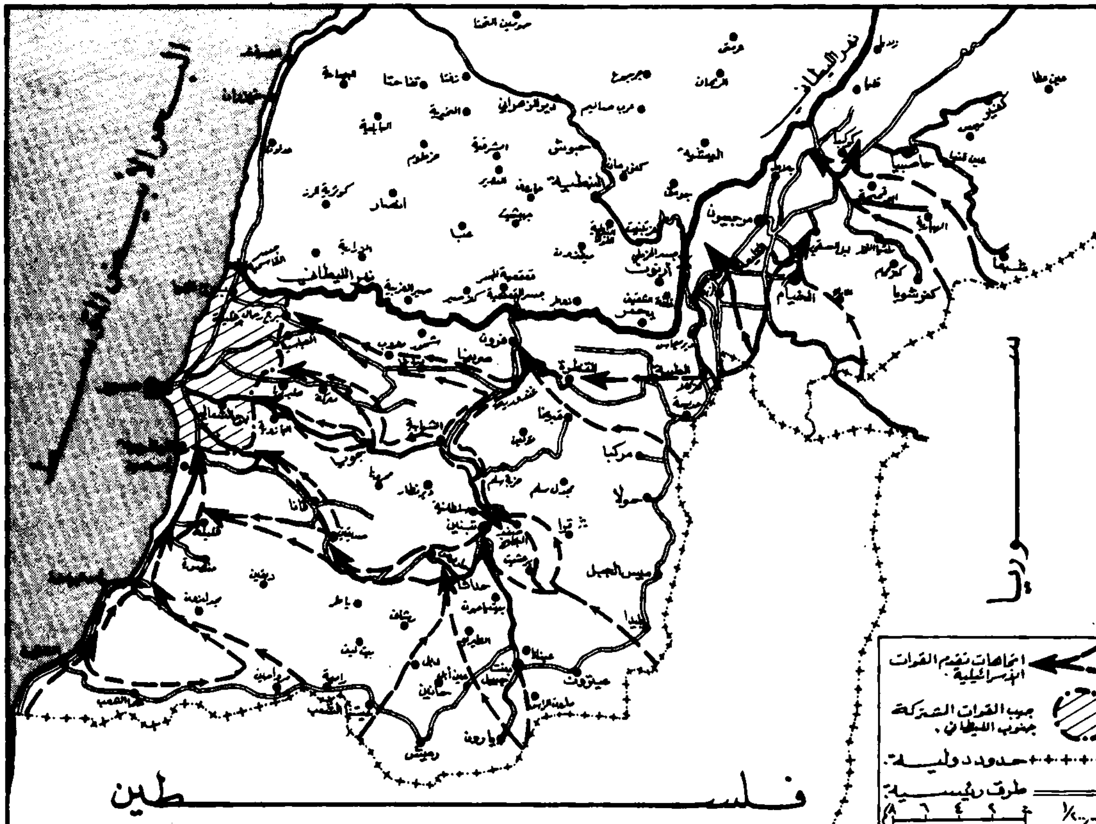
قتال الشوارع والمناطق المبنية ، وذلك كما سبق ان استخدم المظليين في عمليات اقتحام دفاعات « رفح » ، والقتال في شوارع « القدس » القديمة خلال حرب ١٩٦٧ .

ولما كان اللواء المدرع الاسرائيلي يضم ما بين ٨٠ و ١٠٠ دبابة ، واللواء الميكانيكي يضم ٣٦ ـ ٤٠ دبابة ، فان القوة الاسرائيلية المهاجمة كان لديها نحو ٣٠٠ دبابة ، فضلا عن نحو ٢٠٠ دبابة اخرى مع القوة الاحتياطية ، بالاضافة لعدة مئات من ناقلات الجنود المدرعة « م ـ ١١٣ » ، ونحو ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مدفع هاوتزر وهاون ثقيل وراجمة صواريخ .

وساندت هذه القوات البرية قوة جوية ضمت نحو سربي طائرات هجوم ارضي من طراز « سكاي هوك » ، وسرب طائرات مقاتلة متعددة المهام من طراز « فانتوم » ، وسرب طائرات مقاتلة معترضة مطاردة من طراز « كفير » (يتألف السرب الاسرائيلي من ١٦ ـ ٢٠ طائرة ويصل مع احتياطيه الى ٢٤ طائرة ) ، اي ما مجموعه ٦٤ ـ ٨٠ طائرة عاملة و١٦ طائرة احتياطية ، عدا طائرات الهليكوبتر التي استخدمت في انزال بعض وحدات لواء المظليين ٥٥ ، وفي عمليات مساندة اخرى . كما استخدمت ايضا بعض الطائرات المقاتلة الحديثة من طراز « ف ـ ١٥ » ، التي قال الجنرال « دافيد عفري » ، قائد السلاح الجوي الاسرائيلي ، انها استخدمت في تسيير دوريات جوية فوق جنوب لبنان لاغراض توفير الحماية الجوية للقوات البرية ، وانها لم تستخدم في عمليات هجومية[١٥] .

وساندت القوة المهاجمة قوة بحرية ضمت عددا من زوارق الصواريخ من طراز « ساعر » ، وبعض زوارق الدورية من طراز « دبور » ، وذلك بواسطة قصف بحري بمدافعها ومساندة بعض عمليات الانزال البحري واغارات الضفادع البشرية .

وقد دفعت القيادة الاسرائيلية بقواتها في المرحلة الاولى من العملية ، التي بدأت في الساعة الواحدة والربع من بعد منتصف ليل ١٤ ـ ١٥/ ٣/ ٧٨ ، على خمسة محاور للتقدم . اثنان منها بالقطاع الشرقي ، وهما : محور « القليعة ـ مرجعيون ـ الخيام ـ ابل السقي » في اتجاه « بلاط » ، ومحور « عديسة ـ الطيبة » في اتجاه « القنطرة » . واثنان منها بالقطاع الاوسط وهما : محور « رميش ـ عين ابل ـ




الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان في الفترة ١٤ - ٢١ آذار (مارس) عام ١٩٧٨

مارون الراس » في اتجاه « بنت جبيل » و « الطيري » ، ومحور « يارين ـ طير حرفا » . اما المحور الخامس فكان بالقطاع الغربي الساحلي من « الناقورة » في اتجاه « البياضة » . وكان الهدف المحدد لهذه المرحلة هو احتلال قطاع من الارض محاذ للحدود الفلسطينية بعمق يصل حتى ١٠ كلم ، وهو ما سمي بحزام الامن . تحددت فيه قرى ومناطق « الخيام » و « الطيبة » و « بنت جبيل » و « رأس البياضة » كنقاط او مواقع رئيسية يجب السيطرة عليها ، وتطهيرها تماما من قوات المقاومة . وبعد قصف مدفعي وجوي وبحري شديد ، بدأت مع الفجر وحدات المدرعات والمشاة زحفها على المحور المذكور ، تتقدمها وحدات الهندسة ، التي كانت مكلفة برفع الالغام المزروعة بمهارة في عديد من المواقع ، والتي بدأت عملها تحت ضوء القذائف المضيئة . ولم تكن عملية رفع الالغام تحت نيران المدافعين سهلة التنفيذ ، اذ ان وحدة اسرائيلية واحدة استغرقت مثلا نحو سبع ساعات كي تشق طريقها وسط الارض الملغومة . منذ ان بدأت زحفها من منطقة مستعمرة « المطلة » في الارض المحتلة حتى قرية « الخيام » بالقطاع الشرقي ، والتي لا تبعد عنها سوى نحو ٣ كلم ، كما يقول مراسل مجلة « تايم » الاميركية الذي رافق القوات الاسرائيلية هناك .

ويقول الجنرال « بنغال » ، قائد المنطقة الشمالية ، ان ثلثي الخسائر البشرية الاسرائيلية كان نتيجة الاصطدام بالالغام[١٦] . ويصف القائد الاسرائيلي المذكور اسلوب القتال فيقول انه جرى استخدام قوات كبيرة واطلاق كميات كثيفة من النيران للحيلولة دون وقوع اصابات في صفوف القوات الاسرائيلية « وكانت الخطة تقضي بالمضي على مهل برفقة النيران ، الكثير من النيران »[١٧] .

ووصف مراسل صحيفة « معاريف » ، « يعقوب ارز » ، اسلوب قتال القوات الاسرائيلية في مقال له يوم ٢٠ ـ ٣ ـ ٧٨ بما يلي : « قصف مدفعي وجوي ، ثم اطلاق نيران من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة ، ثم دخول القوات الى القرى »[١٨] .

وقالت « يديعوت احرونوت » في ١٦ ـ ٣ ـ ٧٨ ان القوة المهاجمة بالقطاع الاوسط « واجهت مقاومة شديدة . وكانت المقاومة الاساسية في « مارون الراس » ، حيث لم تستكمل المهمة الا في ساعة متأخرة من بعد ظهر امس »[١٩] .

كما وصف « يعقوب ارز » ، في مقال له بصحيفة « معاريف » يوم ١٦ - ٣ - ٧٨ ، ان القتال في « الطيبة » كان « مريرا مع وحدات من فتح والصاعقة »[٢٠] .

كما قال ، في مقال بالصحيفة ذاتها يوم ١٧ - ٣ - ٧٨ ان القتال الذي دار في « بنت جبيل » كان ضاريا « ودار من بيت الى بيت . . . وقد قتل وجرح عدد من جنودنا في عملية احتلال القرية وتطهيرها . وكان قد تم قبل ذلك قصف القرية من الجو ، وبالمدفعية . . . »[٢١] .

وقال « شمعون فايتس » ، في صحيفة « دافار » يوم ٣٠ - ٣ - ٧٨ ، انه في « مارون الرأس » دارت « معركة ضارية وطويلة ، بين قوات المشاة الاسرائيلية وبين عدد من « المخربين » غير قليل . . . وفي نهاية المعركة ، تم احصاء ٤٧ « مخربا » قتيلا ، بين بيوت القرية ومعاقل المخربين فيها . وتم اسر عدد منهم [عدد القتلى مبالغ فيه] . . . كما تكبد الجيش الاسرائيلي عددا من القتلى والجرحى في هذه القرية »[٢٢] .

ثم انتقل لوصف القتال بالقطاع الغربي فقال « وكان هذا القطاع ، القريب من البحر ، اصعب قطاعات القتال . فلقد اثبت « المخربون » فيه عنادا اكبر . ويتضح انه قد تمركز في هذه المنطقة ، عدد من المخربين . اكبر بكثير من عددهم في القطاع الشرقي »[٢٣] . ونتيجة لشدة المقاومة التي واجهت القوات الاسرائيلية . فقد استغرقت العملية فترة اربعة ايام لتحقيق اهداف المرحلة الاولى من هجومها ، اربعة ايام قطعت خلالها مسافة يتراوح عمقها ما بين ٧ و ١٠ كلم فقط ! وهو الامر الذي حاول الجنرال « افيغدور بنغال » ، قائد المنطقة الشمالية والذي قاد العملية ، ان يفسره فقال « لقد عملنا بحسب المذهب العسكري الاسرائيلي : تفضيل دفع قوات باعداد كبيرة من اجل انهاء المهمة باقل الخسائر . وكان هذا بمثابة سير بطيء ومأمون » ![٢٤] .

وعلق الكاتب العسكري الاسرائيلي « زئيف شيف » على هذا التصريح فقال في « هآرتس » يوم ٣١ - ٣ - ٧٨ « وقد اثارت هذه الكلمات بالتأكيد ، اسئلة ، خصوصا وانه لم يعرف ان الجيش الاسرائيلي قد غير مذهبه العسكري الذي ارتكز دائما على « السير الحثيث » ! »[٢٥] .

## المرحلة الثانية من العملية :

وفي اليوم الخامس للعملية بدأت المرحلة الثانية منها ، التي استهدفت الوصول الى نهر « الليطاني » دون تخطيه .

ويفسر الكاتب الاسرائيلي « عوزي بنزيمان » عوامل توسيع العملية بعيدا عما سمي بالحزام الامني ، في مقال له بصحيفة « هآرتس » يوم ٢٩ ـ ٣ ـ ٧٨ ، فيقول « جرى توسيع مجال العملية بمبادرة السلك العسكري ، وبموافقة وزير الدفاع ، وباطلاع رئيس الحكومة ، ولم يعرض للموافقة عليه في اللجنة الوزارية للشؤون الامنية او في جلسة شاملة للحكومة . وكان احد الاعتبارات الاساسية التي ادخلت بالحسبان عشية العملية ، هو الرغبة في اشراك الولايات المتحدة في عملية اقامة واقع جديد في جنوبي لبنان »(٢٦) .

كما فسرت صحيفة « دافار » توسيع العملية جغرافيا ، في مقال نشرته يوم ١٧ ـ ٣ ـ ٧٨ ، قال فيه كاتبه « يونا شمشي » « ان القوات الاسرائيلية وسعت ، الى حد كبير ، الشريط العازل ، خصوصا في القطاع الاوسط . ووصل عرض الشريط في منطقة « بنت جبيل ـ تبنين » الى ١٦ كلم عن الحدود . . . وقد تم ذلك امس بعد استسلام « تبنين » وسبع قرى اخرى شرقيها وغربيها »(٢٧) .

ولكن « زئيف شيف » يقدم تفسيرا مخالفا ، واكثر تعبيرا عن حقيقة الدوافع الاسرائيلية ، لتوسيع مدى العملية جغرافيا ، اذ يقول في مقاله المنشور بصحيفة « هآرتس » يوم ٣١ ـ ٣ ـ ٧٨ ، والمشار اليه مسبقا ، انما تحددت فيها مواقع رئيسية على الجيش الاسرائيلي ان يحتلها . . . تبعد ٤ ـ ٨ كيلومترات عن الحدود . وهذا القطاع يذكر بالبند الوارد في اتفاق « شتورا » الذي حدد ان ينسحب « المخربون » مسافة عشرة كيلومترات عن حدود اسرائيل . ويبدو ان الاميركيين كانوا ، في حينه ، راضين عن الاتفاق ، بيد ان اسرائيل ادعت انها غير راضية . ويحتمل انها ارادت في حديثها عن قطاع كهذا ان ترضي الاميركيين . وما عدا ذلك لم يكن لخط بعمق عشرة كيلومترات اي معنى عسكري . . . فخط ذو معنى عسكري ، يمكن ان يكون كالخط الذي استولي عليه بحكم الظروف الجغرافية ، كنهر الليطاني . ويقولون لنا الان ان احتمالا كهذا قد رفض في البداية من خلال الرغبة في الوصول الى تسوية مع السوريين . وهناك احتمال اخر لخط يتوقف عنده التقدم ، حيث ينشأ قطاع امني ،

يحدده مدى مدفعية المخربين وصواريخهم . وهذا المدى كما هو مفهوم يزيد عن عشرة كيلومترات . . . وبكلام آخر فان من حدد مجال العشرة كيلومترات لم يحدد خطا عسكريا . فقد كان في وسعه ان يفترض ان « المخربين » لن يسكتوا عن الضربة التي سيتلقونها . . . اي انه حتى اذا لم يرفع مختار « تبنين » علما ابيض ، وحتى لو كانت الولايات المتحدة لم تقترح في مجلس الامن ارسال قوات دولية الى جنوبي لبنان ، فانه لا يمكن الافتراض ان التقدم لمسافة عشرة كيلو مترات ينهي العملية . ويرجح انه كان فقط سيبدأها . وكان الجيش الاسرائيلي سيرغم على الرد على ما قد ينشأ من تطورات بعد ذلك »[٢٨] .

وقد قدم الجنرال « غور » تفسيرا لاسباب تطوير العمق الجغرافي للعملية عن نطاق « الحزام الامني » ، نقله « يونا شمشي » في « دافار » يوم ٢١ ـ ٣ ـ ٧٨ ، قال فيه « كانت الخطة في مراحل اولى ، احتلال قطاع يصل الى نحو عشرة كيلومترات في جنوبي لبنان ، وان يتم ذلك بسرعة . . . ولو كان الهدف الوصول الى الليطاني منذ البداية ، لكان من المؤكد اختيار طرق اخرى اقصر . . . وقد بدأت المرحلة الثانية . . . باستسلام القرى في القطاع الاوسط . . . وكانت هناك اهمية كبرى لسقوطها في ايدينا . ثم جاء الحديث عن ترتيب وانتشار قوات الامم المتحدة . وكان مهما خلق وضع يسيطر فيه الجيش الاسرائيلي على الحد الاقصى من الارض ، والليطاني هو الحد الطبيعي »[٢٩] .

وفي تقديرنا ان القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية حين اكدت مرارا ، في بداية تنفيذها للعملية ، انها انما تريد مجرد انشاء « حزام امني » ، لا يزيد عرضه عن ١٠ كلم ، كانت تطبق في الواقع احد الشروط الضرورية لتأمين نجاح المناورة الخارجية ، اللازمة لتغطية تنفيذ المناورة الداخلية العسكرية بالمنطقة ، وذلك ضمن الاستراتيجية العامة المرسومة للعملية ، والموضوعة على اساس ما يسميه الجنرال « اندريه بوفر » بمناورة « الخرشوفة » ( الارضي شوكي ) ، او ما يمكن ان نسميه باستراتيجية « القضم المتتابع » . وذلك لانه « اذا كانت حرية العمل المتاحة للمناورة الخارجية هي شرط النجاح نفسه . فهناك شرط اخر خارجي لا يمكن الاستغناء عنه ايضا ، وهو ان يبدو الهدف محدودا بصورة كافية حتى يكون مقبولا في الرأي العام الدولي »[٣٠] . كما يقول « بوفر » ، الاستراتيجي الفرنسي المعروف .

فبعد ان حصلت اسرائيل على حرية العمل اللازمة لنجاح المناورة الخارجية

( اى التأمين المتعلق بالقوى الدولية ) ، عن طريق دعم وتأييد الولايات المتحدة ، وتكثيف العمل الاعلامي لاستجداء تأييد ، او تحييد ، الرأي العام الدولي بخصوص ضرورة الرد على عملية « كمال عدوان » الفدائية . وكذلك عن طريق استثمار الموقف العربي العام ، كما اوضحنا في موضع سابق من دراستنا ، كان لا بد لها ايضا ان تعلن محدودية الهدف المحدد للعملية عسكريا وسياسيا وجغرافيا ، حتى تستكمل تأمين نجاح المناورة الخارجية لاستراتيجية « الخرشوفة » . التي انتهجتها ، وتنتهجها دائما في صراعها مع العرب منذ حرب ٤٨ وحتى الان . كي تمضي مطمئنة الى تنفيذ المناورة الداخلية ، اي العملية العسكرية المحلية ، باكبر قوة وسرعة ممكنة ، وهذا هو شرط نجاح المناورة المذكورة الرئيسي . ذلك لانه « حتى لو كانت المناورة الخارجية مصممة بصورة حسنة ، الا انها قد تتعرض للفشل ، او للتصعيد الى الحدود القصوى ، اذ لم تنجح في تحقيق « امر واقع » لا جدال فيه بسرعة ، ويمكن لهذا الامر الواقع ان يشكل حجر الاساس لمفاوضات مقبلة »[٣١] . كما يقول « بوفر » ايضاً* .

لقد ارادت اسرائيل بالتأكيد على مسألة « الحزام الامني » في بداية عمليتها العسكرية في جنوبي لبنان ، كسب تأييد الولايات المتحدة الاميركية ، من حيث اشعارها ان محدودية هدف العملية ، المتفق مع اتفاق « شتورا » ، لا يهدد جديا جهودها « السلمية » بالمنطقة . بالاضافة الى انها كانت تهدف ايضا الى تحييد الموقف العربي بصورة عامة ، فضلا عن تحييد اوروبا الغربية ، وعدم استفزاز الاتحاد السوفييتي ودفعه لعمل مضاد حاسم .

ولما اثبتت لها خبرة الايام الاربعة الاولى نجاح تنفيذ مناورتها الخارجية الى حد لا بأس به ، قررت القيادة الاسرائيلية المضي في تنفيذ المرحلة الثانية من العملية والتقدم حتى « الليطاني » ، خاصة في ظل استمرار المقاومة الفلسطينية في القتال ، والرد بعمليات قصف المستوطنات في الارض المحتلة بصواريخ « كاتيوشا » ، اي عدم نجاح « الردع المباشر » للثورة . فضلا عن عدم نجاح « الردع غير المباشر » ايضا ، الذي تمثل في تقديم سوريا المساعدات للثورة ، وتسهيل وصول مساعدات الدول العربية الاخرى اليها ايضا . ولذلك سارعت القيادة الاسرائيلية بالاندفاع

---

* راجع دراسة التطبيق الاسرائيلي لاستراتيجية التقرب غير المباشر .

نحو « الليطاني » ، قبل ان تصل قوات الطوارىء الدولية وتبدأ تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ الصادر يوم ١٩ ـ ٣ ـ ٧٨ ، حتى تساوم في التنفيذ ضمن الارض الواقعة خارج نطاق ما يسمى بالحزام الامني ، وتنشأ تلقائيا ، ودون التورط في اتفاق فصل قوات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، منطقة عازلة ترابط فيها القوات الدولية . وهكذا دفعت القيادة العسكرية الاسرائيلية بقواتها في اليوم الخامس من الحرب ، وحتى وقف اطلاق النار في ٢١ ـ ٣ ـ ٧٨ ، مقربة شديدة من ضفة « الليطاني » الجنوبية ، ومشارف مدينة « صور » ، مع تعميق محور تقدمها نسبيا في القطاع الشرقي ، وذلك على محاور التقدم التالية :

١ ـ محور « بنت جبيل ـ الطيري ـ بيت ياحون ـ عيتا الزط » ، ومن ثم نحو « حداثا ـ حاريص » من جهة ، و « صفد البطيخ ـ تبنين » من جهة اخرى . وقد شجعها اخلاء « تبنين » والقرى المحيطة بها على التقدم بسرعة في هذا القطاع ، ولذلك تابعت القوات الاسرائيلية تقدمها من « حاريص » الى « كفرة » و « صديقين » و « قانا » و « حناوية » ، ثم « عين بعال » ، لتصل بعد ذلك الى الطريق الساحلي من الجهة الجنوبية لمدينة « صور » .

كما تقدمت تشكيلات اخرى من « تبنين » نحو « كفر دونين » و « الشهابية » و « بير السلاسل » ، « المجادل » ، « جويا » ، « وادي جيلو » ، « البازورية » ، ثم في اتجاه مخيم « برج الشمالي » للوصول الى مشارف صور الجنوبية الشرقية .

٢ ـ محور « الطيبة ـ القنطرة ـ الغندورية ـ صريفا » ، ثم التقدم بعد ذلك الى « دردغيا » و « معروب » « فدير قانون النهر » ثم « العباسية » و « برج رحال » نحو الطريق الساحلي الشمالي « صور » .

٤ ـ محور القطاع الشرقي ، حيث تقدمت القوات الاسرائيلية باتجاه « راشيا الفخار » و « شويا » و « عين قنيا » و « كوكبا » .

وبذلك اصبح عمق الارض المحتلة في جنوب لبنان يصل الى نحو ٢٠ كلم في بعض المناطق . ووصف « يعقوب ارز » مجرى العملية ، في مقال نشرته « معاريف » في ٢٠ ـ ٣ ـ ٧٨ ، فقال « مع فجر اليوم ، بدأت القوات التي تحركت امس على ثلاثة محاور من الشرق الى الغرب ، وعلى محور واحد من الجنوب الى الشمال ، عمليات تمشيط في القطاعات القريبة منها . . . وقد استكمل الجيش الاسرائيلي ، بحركة كماشة ، عملية السيطرة على جنوبي لبنان »[٣٢] .

وقد واجهت القوات الاسرائيلية مقاومة متفاوتة النوعية والقوة في القطاعات المختلفة ، اتخذت طابع قتال الاعاقة ، والاغارة بجماعات صغيرة على الاجنحة والمؤخرات في معظم الحالات ، وطابع قتال الصمود والمواقع الثابتة في مواقع اخرى ، خاصة في القطاع الغربي وعند مشارف « صور » ومخيم الرشيدية . وكتب « شمعون فايتس » في « دافار » يوم ٣٠ ـ ٣ ـ ٧٨ ، يصف ذلك فقال « ومما يدل على صعوبات القتال ، ومقاومة « المخربين » في المنطقة المواجهة للجليل الغربي ، ايام القتال الطويلة . ففي حين دارت في قطاع « فتح لاند » ، الخيام وابل السقي ، معارك قصيرة ، اصطدمت قواتنا في منطقة قرى العباسية ـ الغندورية ، ومعاقل « المخربين » في المنطقة المؤدية الى صور ، ومعسكر الرشيدية ، بمقاومة اكثر عنادا . . . واحد اسباب استمرارية القتال والتطهير في القطاع الغربي ، كونه اكثر ازدحاما بالقرى ، ومعظمها اسلامية ، تعاونت مع « المخربين »[٣٣] .

ونتيجة لعنف المقاومة في القطاع المذكور ، وخشية تحمل خسائر بشرية كبيرة ، واستمرار العملية فترة زمنية اكثر مما تسمح به حدود المناورة الداخلية لاستراتيجية « الخرشوفة » ، مما قد يهدد مناورتها الخارجية بالفشل ، قررت القيادة العسكرية الاسرائيلية ، وبموافقة القيادة السياسية طبعا ، عدم دخول مخيم الرشيدية ومدينة صور .

وقد اشار الى الجنرال « بنغال » فقال انه « كانت هناك « مناقشة مركزة » بشأن مصير مدينة صور ، وقد تقرر عدم احكام الطوق حولها نهائيا ، وعدم الدخول اليها . ومن اسباب ذلك ان قطع الجسر ، استلزم الانتقال الى شمالي الليطاني ، وهذا امر حظره المسؤولون السياسيون بأي شكل من الاشكال »[٣٤] .

وتناول « زئيف شيف » المسألة ذاتها فقال « كان الجيش الاسرائيلي مستعدا للتخلي عن معارك المواجهة ، والاكثار من الاعتماد على قوة نيران غزيرة . . . وهو لا يثمن قتل مائة « مخرب » ، اذا سقط منه عشرة او خمسة قتلى . فكما حصل بخصوص صور والرشيدية ، فقد تم تفضيل الابقاء على منافذ لانسحاب المواطنين و « المخربين » . وكذلك الامر بالنسبة الى بقية المناطق . والواضح ان المخربين يفسرون ذلك بانه انتصار »[٣٥] .

وهكذا انتهت عملية « حجر الحكمة » بمرحلتيها ، وتوقف اطلاق النار بالمعنى

العام ، ووصلت قوات الامم المتحدة الى المنطقة .

**نتائج العملية :**

على ضوء ما تقدم يمكن لنا ان نوجز نتائج الهجوم الاسرائيلي الكبير على الجنوب في النقاط التالية :

١ ـ لم تحقق العملية هدفها الرئيسي ، وهو تحطيم القوة العسكرية الرئيسية للثورة الفلسطينية ، اذ كانت الخسائر البشرية في المقاتلين ضئيلة بالقياس لحجم القوات والنيران التي استخدمت من قبل القوات الاسرائيلية ، ويرجع ذلك الى تكتيكات حرب الحركة التي اتبعتها قوات المقاومة الفلسطينية ، وتجنبها ان تخوض قتالا نظاميا ضد قوات تفوقها بصورة ساحقة في وسائل الحرب النظامية .

وقد اشار الجنرال « بنغال » الى ذلك التكتيك فقال « وقد خاض « المخربون » في نهاية العملية ، معركة تجميع وتأخير على طريقتهم »[٣٦] .

وقد علق « اريبه اراد » ، في صحيفة دافار يوم ٢١ ـ ٣ ـ ٧٨ ، على هذه النتيجة فقال « كان يمكن ان يكون الهدف قصم ظهر منظمة التحرير الفلسطينية ، عن طريق تدمير قوتها القتالية . . . وكذلك ابعاد قدرة الاصابة البرية المباشرة عن مستوطنات الجليل . واذا كان هذا هو الهدف فعلا . . . فيجب ان نسأل ، ليس فقط عما اذا كان قد تحقق ، بل ايضا اذا كان هذا هو الاسلوب الاكثر فعالية ، والاقل كلفة لتحقيقه . ويبدو لي ان الجواب عن السؤالين معا ـ سلبي »[٣٧] . ثم استطرد قائلا « لقد تكبد « المخربون » خسائر حقا ، لكن ليس الى حد قصم الظهر . ذلك انهم ادركوا مسبقا ما سوف يحدث ، وغادرت الغالبية العظمى منهم المنطقة ، قبل ان تطلق عليهم طلقة واحدة . اما اولئك الذين بقوا ، فقد قاتلوا ـ مخاطرين بحياتهم ـ وان لم يكن بشكل جيد دائما ـ ونجحوا في تكبيد الجيش الاسرائيلي خسائر . واثبتوا ايضا انه رغم الهجوم ، فانهم لا يزالون اقوياء ، وبمقدورهم قصف مستوطنات الجليل ، وقد قتل من جراء ذلك اثنان من المدنيين »[٣٨] .

وتناول « اوري دان » الموضوع ذاته ، في معاريف يوم ٢١ ـ ٣ ـ ٧٨ ، فقال « لم يرافق تخطيط العملية في لبنان ، تفكير سياسي جدي . بدليل النتائج العسكرية

والسياسية ، لا سيما الفشل في القضاء على القوات الفلسطينية ، وانزال اضرار مادية وبشرية بالغة بالمدنيين اللبنانيين »[٣٩] .

٢ ـ ليس فقط لم تنجح العملية الاسرائيلية في تحطيم القوة العسكرية للثورة الفلسطينية ، وانما ايضا لم تنجح في ردع الثورة ومنعها من الاستمرار في النضال المسلح ، وتلك مسألة بالغة الاهمية في صراع الارادات الاستراتيجي الدائر بين الثورة والعدو الصهيوني .

وحول هذه النتيجة تساءل « اهرون غيفع » . في دافار يوم ٢٠ ـ ٣ ـ ٧٨ ، فقال ان العملية جاءت « لتوكيد نهاية القتل ، او على الاقل ، كبح المخربين ، وهناك شك كبير جدا ، فيما اذا كنا سنصل الى هذا الهدف . وعلى العكس ، ثمة من يجزم ان البقاء في جنوب لبنان ، لن يقلل ، بل سيزيد ، من عدد الضحايا ، ولن يكبح بل سيدفع نشاط « فتح » ، ويحول منظمة التحرير الفلسطينية ، من منظمة ركنت جانبا ، الى واحدة تحظى بمساندة العالم العربي . ليس بمقدور العملية في لبنان ، ان تضع حدا لنشاط المخربين ، فحتى في المستقبل يستطيع المخربون ان يأتوا من البحر ، او يفجروا ثلاجة ملغومة في القدس . وثمة خطر في ان يطلقوا علينا النار من بعيد . . . ولدى « المخربين » مدافع وصواريخ كاتيوشا ، وسيحصلون على اسلحة اضافية بسهولة »[٤٠] .

٣ ـ وفي الوقت نفسه لم تحقق العملية نجاحا في مجال الردع غير المباشر ، خاصة من حيث دفع سوريا الى تسوية تؤدي الى كبح نشاطات الثورة الفلسطينية ، وبررت اسرائيل ذلك بسرعة صدور قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ ، اذ صرح الجنرال « مردخاي غور » لصحيفة « دافار » ، في ٢٦ ـ ٣ ـ ٧٨ ، بقوله « كان العمل السياسي احد العناصر التي حددت الحجم الكبير لعملية الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان . وقد اعتقدت اسرائيل ان في مقدورها التوصل الى اتفاق مباشر مع حكومتي لبنان وسوريا ، بشأن مستقبل جنوبي لبنان . لكن ذلك لم يتحقق بسبب قرار مجلس الامن المتسرع »[٤١] .

وفي الوقت نفسه فان الافكار السائدة لدى الاسرائيليين ، هي ان قوات الامم المتحدة غير قادرة على منع نشاط الثورة الفلسطينية ضدهم ، وهي افكار يقصد بها الترويج لمسألة ضرورة الاحتفاظ بالحزام الامني بصورة دائمة او لاطول فترة ممكنة ،

ويحس في الوقت نفسه شعورا بعدم جدوى العملية العسكرية في كبح الثورة الفلسطينية . وحول هذا الموضوع قال « موشيه زاك » ، في معاريف يوم ١٩ ـ ٣ ـ ٧٨ ، ان « وضع قوة دولية في جنوبي لبنان لا يحل مشكلة المخربين. بل على العكس ، من شأنه ان يحد من حرية تحرك اسرائيل ضدهم »[٤٢] .

وكتبت « دافار » في ٢٠ ـ ٣ ـ ٧٨ تقول « حذار ان نخدع انفسنا : فقرار مجلس الامن ، بادخال قوات دولية الى جنوبي لبنان ، وجلاء الجيش الاسرائيلي عنه ، لن يحل مشكلة الامن لاسرائيل ، التي نشأت نتيجة وجود مخربين فيه ، اذ ان قوات الامم المتحدة لن تتمكن من منعهم التمركز فيه من جديد . بل ، ومن زاوية معينة ، هناك تدهور في الوضع ، لان تلك القوات ستشكل عائقا لجانب واحد . وبالتأكيد لم يكن هذا قصد الحكومة ، التي اعلنت ان قوات الجيش الاسرائيلي ستبقى في المنطقة ، حتى التسوية . وهذه ليست تسوية »[٤٣] .

وفي تقديرنا ان ابرز نتيجة لحرب الايام الثمانية في الجنوب اللبناني ، هي ان الثوار الفلسطينيين ، الذين يشكلون طليعة النضال العربي المسلح ضد العدو الصهيوني ، قد ثبتوا في القتال ، بطريقتهم الخاصة المتفقة واستراتيجية حرب العصابات ، في وجه ٣٠ الف جندي اسرائيلي لديهم مئات من الدبابات والمصفحات وعشرات الطائرات والزوارق الحربية ، وفي وجه القصف الجوي المركز ، باسلحتهم البسيطة واعدادهم وقدراتهم المحدودة . وخرجوا من المعركة محتفظين بقوتهم الرئيسية ، وبارادتهم النضالية حرة . وحول هذه النتيجة قال الكاتب الاسرائيلي الدكتور « امنون سيلع » ، في « دافار » يوم ٢٤ ـ ٣ ـ ٧٨ ، اذا تأملنا في رد الجيش الاسرائيلي من وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية ، سنضطر الى القول ، ان ردا بمثل هذه القوة ، هو مكسب للمنظمة ـ الاف الجنود من الجيش النظامي ، مسلحين بالدبابات والمجنزرات والمدفعية والطائرات ، تقوم بنشاطات واسعة لاقتلاع الفي « مخرب » ![٤٤] .

### « ماذا قال العدو بعد أكثر من سنة عن العملية »

هذا وقد نشر في اسرائيل ، في ٩/ ٥/ ١٩٧٩ ، اي بعد اكثر من عام من تنفيذ عملية « حجر الحكمة » المذكورة ، تقرير للمفتش العام للدولة ، الدكتور يتسحاق

بن زاهل » ، بعنوان « عملية الليطاني » ، انتقد فيه العملية المذكورة . وكان من ابرز ما جاء فيه انه من اصل ٢٧ دبابة اعطبت خلال المعارك ، تعطلت ٢١ دبابة « في وقت كان يمكن فيه تجنب تدميرها وخسارة طواقمها . لقد انفجرت ٦ دبابات فوق الغام ارضية على رغم ان تعليمات واضحة حذرت من ان الارض التي تتقدم فوقها ملغومة » . واضاف التقرير ان ٨ دبابات اخرى اعطبت لانها لم تسلك الطريق المحدد لها ، فيما دمرت دبابتان بسبب « اهمال سائقيهما »[٤٥] .

كما ادان التقرير وقوع خسائر بشرية « بسبب تجاوز عدد من الوحدات المنطقة المحددة لها من دون تأمين تغطية كافية ، وبسبب غياب الحذر والانتباه عند سائقي الآليات العسكرية » وهذه الفقرات كلها انما تؤكد ما سبق ان اوضحناه في سياق الدراسة حول عنف المقاومة التي واجهت المهاجمين في بعض الاماكن ، ومدى فاعلية الالغام مثلا في اعاقة تقديم المدرعات الاسرائيلية ، والحاق خسائر لا بأس بها بالآليات والمدرعات والقوى البشرية . وكذلك ما قلناه حول تكتيك التقدم تحت الدعم الناري المكثف كأسلوب حذر طبقته القوات الاسرائيلية ، وفي الوقت ذاته اشار التقرير الى ارتكاب القوات الاسرائيلية ١٨٢ عملية سلب ونهب وتخريب ، سجلت بينها ٤٥ عملية قام بها ضباط ، وشملت السرقات آلات تصوير وادوات كهربائية منزلية وساعات كانت في حوزة السكان المحليين . كما ذكر التقرير ان ١٧٨ جنديا على الاقل ، بينهم ضباط ضبطوا وهم ينهبون . وذكر ايضا ان الخسائر البشرية كانت ٢١ قتيلا ، وهو رقم نشك في صحته على ضوء خسائر المدرعات التي اشار اليها التقرير آنفا .

## ● الحواشي

(١) ـ نشرة « ر ١١ » ، مركز الابحاث ، العدد ١٤٤٠ ، صفحة ١٤٥ .
(٢) ـ نشرة « م . د . ف » ، العدد ٤ ، العام ١٩٧٨ ، صفحة ١٩٨ .
(٣) ـ صحيفة السفير عدد ١٨ ـ ٢ ـ ١٩٧٨ .
(٤) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٤٨ .
(٥) ـ المصدر السابق .
(٦) ـ نشرة « راا » ، العدد ١٤٥٥ ، صفحات ٤ و ٥ .

(٧) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ٢٢١ .
(٨) ـ نشرة « راا » العدد ١٤٤٢ ، صفحة ١٨٩ .
(٩) ـ مجلة نيوزويك ، عدد ١ ـ ٥ ـ ٧٨ ، صفحة ٦٤ .
(١٠) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ٢١٣ .
(١١) ـ المرجع السابق ، صفحة ٢١٤ .
(١٢) ـ المرجع السابق ، صفحة ٢٠١ .
(١٣) ـ المرجع السابق ، صفحة ١٨٩ .
(١٤) ـ نشرة « راا » ، العدد ١٤٤٣ ، صفحة ٢٠٥ .
(١٥) ـ مجلة « فلايت انترناشيونال » ، عدد ٨ ـ ٤ ـ ٧٨ .
(١٦) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٩٦ .
(١٧) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٩٦ .
(١٨) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٨٧ .
(١٩) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٨٥ .
(٢٠) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .
(٢١) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٨٥ .
(٢٢) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ٢٢٠ .
(٢٣) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ٢٢٠ .
(٢٤) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ٢٢٣ .
(٢٥) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ٢٢٣ .
(٢٦) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٩٩ .
(٢٧) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٨٦ .
(٢٨) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .
(٢٩) ـ نشرة « م . د . ف » ، المصدر السابق ، صفحة ١٩١ .
(٣٠) ـ بوفر ، اندريه ، مدخل الى الاستراتيجية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨ ، صفحة ١٦٩ .
(٣١) ـ المرجع السابق ، صفحة ١٦٨ .
(٣٢) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ١٨٧ .
(٣٣) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ٢٢٠ ، ٢٢١ .
(٣٤) ـ نشرة « م . د . ف » المرجع السابق ، صفحة ١٩٦ .
(٣٥) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ٢٢٣ .
(٣٦) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ١٩٦ .
(٣٧) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٧ .
(٣٨) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٧ .
(٣٩) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٨ .
(٤٠) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٧ .
(٤١) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ١٩١ ، ١٩٢ .
(٤٢) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٤ .
(٤٣) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، ٢١٦ .
(٤٤) ـ نشرة « م . د . ف » ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٩ .
(٤٥) ـ صحيفة النهار ، عدد ١٠/ ٥/ ١٩٧٩ .

# الفهرس

# دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية

هذا الكتاب يضم مجموعة من الدراسات التي تتناول الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في جوانبها المختلفة ، منذ ان عملت على ايجاد مرتكزاتها الاساسية ، ماديا وبشريا ومعنويا ، فوق الارض المحتلة في فلسطين قبيل انشاء دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ ، حتى سعيها الاخير في السيطرة على جنوب لبنان . دراسات توضح الافكار والاسس النظرية التي شكلت الاستراتيجية الاسرائيلية ، واصبحت تعرف بأسم « نظرية الأمن الاسرائيلية » ، وما اسفر عنه تطبيقها العملي في حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٧٣ وحرب جنوب لبنان ١٩٧٨ . وكذلك تتناول هذه الدراسات تأثير هذه المقومات الاستراتيجية على عملية بناء القوة العسكرية الاسرائيلية التقليدية والنووية قبل حرب ١٩٧٣ وبعدها . كتاب يشكل خطوة هامة على طريق الوعي العربي بالاستراتيجية الاسرائيلية فكراً وتطبيقاً .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً : موكيالي ، بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

الثمن ١٠ ل.ل
او ما يعادلها